العنوان:	المسؤوليات الأخلاقية و القانونية للمحررين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال و البرلمانيين
المصدر:	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الكويت
المؤلف الرئيسي:	الراجحي، مناور بيان
المجلد/العدد:	الحولية34, الرسالة398
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	مارس
الصفحات:	7 - 130
رقم MD:	514017
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, EduSearch
مواضيع:	وسائل الإعلام ، القيم الأخلاقية، الكويت
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/514017

الرسالة ٣٩٨

المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال والبرلمانيين(*)

د. مناور بيان الراجحي
قسم الإعلام - كلية الآداب
جامعة الكويت

(*) هذا البحث مدعوم من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحت رقم (٠٣ - ١١١٢ - ٢٠١١).

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الرابعة والثلاثون - ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤م

المؤلف

د. مناور بيان مناور الراجحي

- دكتوراة في الصحافة عن أطروحتي «من يقرأ؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ ولماذا الصحف الكويتية»، جامعة ساوثرن مسيسيبي الحكومية، أمريكا، أغسطس ٢٠٠٣.
- أستاذ الصحافة المساعد في قسم الإعلام ، جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي :

- أسس صياغة التحقيقات الصحفية في الصحافة الكويتية «دراسة تطبيقية على صحف (القبس والوطن والراي) في الفترة من يناير ٢٠٠٦ حتى ديسمبر ٢٠٠٩» (٥٨ صفحة). مجلة بحوث الإعلام، العدد الخامس والثلاثون، سنة النشر يناير- يونيه ٢٠١٠، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- تقييم التغطية الإخبارية للاستجوابات البرلمانية فى الصحف الكويتية (الراي، السياسة، القبس، الوطن، الأنباء) «دراسة تحليلية مقارنة فى الفترة من يناير ٢٠٠٠ حتى ديسمبر ٢٠٠٩» (٥٣ صفحة). مجلة بحوث الرأي العام، المجلد التاسع، سنة النشر يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩، كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- إشكاليات التأهيل والتدريب في أقسام وكليات الإعلام بالجامعات العربية «دراسة تقييمية» (١٩ صفحة). مجلة الزرقاء للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، سنة النشر كانون الأول ٢٠١١، جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- The Amman Message: Arab Diplomacy in the Dialogue of Civilizations (18 pages), Jamal Al Shalabi & Menawer Alrajehi, Journal of US-China Public Administration. Volume 8, Number 12, December 2011, David Publishing Company
- المقال في الصحافة الكويتية اليومية - دراسة تحليلية لبعض المقالات الصحفية المنشورة في الصحف اليومية الكويتية (الوطن، السياسة، الراي، القبس، الأنباء) في عام ٢٠٠٦ (٦٠ صفحة). المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ١١٩ صيف ٢٠١٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
- Job Satisfaction of Employees of Jordan and Television Field Study (15 pages), Muhammad Qudah & Menawer Al-Rajehi & Zuhair Al-Tahat, International Journal of Humanities and Social Science, Volume 3, Number 12, June 2013.
- Kuwaiti Journalists Tweeting for Reporting, Menawer Al-Rajehi & Ali Dashti, Comunicar - Scientific Journal of Media Education - University of Huelva.

المحتـويات

ملخص

أفرزت التغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والمحلية التي وقعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واقعاً جديداً أهدر أخلاقيات العمل الإعلامي في البلدان العربية والإسلامية، «فالإعلام البرلماني أصبح بمثابة البنية التحتية لتنمية المؤسسة البرلمانية من ناحية، وإنعاش المناخ الديمقراطي من ناحية أخرى»، وتثير هذه العلاقة العديد من الإشكاليات المرتبطة بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين، حيث تشير الدراسات التي اهتمت بدراسة سلوك المنظمات فيما يتعلق بظاهرة تماثل القيم إلى أن العاملين في المؤسسات يستبدلون أولويات المؤسسة بأولوياتهم الخاصة، من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يمر بها العاملون الجدد، وهذه النتائج تثير التساؤلات حول مدى تبنّي الصحفيين البرلمانيين العاملين بالصحف الكويتية لكل من أولوياتهم الخاصة، وأولويات المؤسسة، وأوليات المجتمع الكويتي ككل، من خلال تغطيتهم للشؤون البرلمانية، وإذا كان علىالموظف العام أو عضو البرلمان واجبات: التجاوب Responsiveness، والمسؤوليّة Responsibility، وتحمّل التبعة أمام نفسه وأمام أعضاء المجلس النيابي Accountability، فما مدى التزام الصحفيين البرلمانيين –كشريك في العملية السياسية– بتلك الواجبات؟

إجمالاً سعى هذا البحث إلى دراسة مدى إدراك المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية لمسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية تجاه عملهم، وكذلك رصد موقف أعضاء مجلس الأمة الكويتي من هؤلاء المحرّرين ووجهة نظرهم في مدى إدراك هؤلاء المحرّرين البرلمانيين لتلك المسؤوليّة، ومن ثمّ معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بين المحرّرين البرلمانيين وأعضاء مجلس الأمة في إطار المسؤوليّة الاجتماعية للصحافة. ولدراسة هذه الإشكالية تمحورت أبرز أهداف هذا البحث حول تعرّف

طبيعة العلاقة بين المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية وأعضاء مجلس الأمّة، ومدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بمواثيق الشرف الصحفي وتشريعات الصحافة عند أدائهم مهنتهم، إضافة إلى معرفة مدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية عند تغطيتهم فعاليات وأنشطة مجلس الأمّة وأنشطة أعضائه، وكذلك تعرف تقييم أعضاء مجلس الأمّة لصورة المجلس ونوّابه كما تعكسها الصحافة الكويتية، وأبعاد العلاقة بين نوّاب المجلس والمحرّرين البرلمانيين من خلال الكشف عن رؤيتهم للمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية، ومدى انعكاس هذه المسؤوليّات سلباً أو إيجاباً على تغطية المحرّرين للشؤون البرلمانية.

مقدمة

تعدّ مسألة أخلاقيات العمل الصحفي مسألة مهمّة ومسؤولية مجتمعية كبرى واقعة بالأساس على الصحفي نفسه ووعيه بالصحافة ورسالتها المجتمعية، ونابعة من ضميره المهني الصرف ومدى تمسّكه بما تفرضه عليه هذه المهنة من مهامّ.

وتواجه الصحافة مشكلة كبرى تتمثّل في «الشك العام حول التزامها بالمبادئ والمثل العليا، وليس هناك مراقب واعٍ يشكّ في الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الالتزام بالدقة والعدالة والاتّزان في الصحافة»[١]، التي تعتبر وسيلة مهمّة من وسائل الإعلام لبناء المجتمعات وتقدّمها، حيث تتخطّى الأخلاقيات الإعلامية حدود الأخلاقيات المهنية، لتشمل أخلاقيات المجتمع بأسره، نظراً لخطورة تأثير الرسالة الإعلامية على أفراد المجتمع، ويتزايد هذا التأثير بصورة ملحوظة مع تصاعد ثورة الاتصال والمعلومات بمعطياتها التي لا تعرف حدوداً لطوفان المعلومات التي تبثّها الرسائل الإعلامية المختلفة[٢].

وتكمن القضية في البحث عن صيغة تكامل وتوازن بين الأخلاقيات والقوانين من أجل حماية الجمهور من مخاطر التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام، «لذلك ينظر إلى أخلاقيات الإعلام على أنها إحدى الأدوات للمحافظة على حرّية وسائل الإعلام وضمان جودة ما تقدمه من مضمون للجمهور»[٣].

ومبادئ أخلاقيات مهنة الإعلام أمر متفق عليه وموثق في العديد من مواثيق الشرف الإعلامية والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي، «ويمكن بلورة أخلاقيات مهنة الإعلام في هذا العصر بمفهوم الحرّية الإعلامية المسؤولة، فالحرّية الإعلامية ضرورة لممارسة مهنة الإعلام من منطلق حرّية الرأي والتعبير وحرّية الإبداع، والمسؤوليّة الإعلامية هي جوهر قوة الحرّية الإعلامية، حيث تكتسب الحرّية قوّتها من خلال عدم إساءة استخدامها، ومن منطلق الثوابت الخاصة بأخلاقيات المهنة، فلا حرّية إعلامية مطلقة»[٤].

وقد أفرزت التغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والمحلية التي وقعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واقعاً جديداً أهدر أخلاقيات العمل الإعلامي في البلدان العربية والإسلامية، ولعل أهمها: انهيار النظام الإعلامي الدولي نتيجة لانهيار المجتمعات الاشتراكية، وقيام المستفيدين من العولمة وعملياتها - الخصخصة والاندماج والتشبيك - بمحاولة توحيد نمط وعلاقات وأخلاقيات الإنتاج الإعلامي في العالم، الأمر الذي يراه البعض «شجّع على إطلاق العنان لمخاطبة النزعات الاستهلاكية للجمهور، وتقديم تفسير غريزي للحياة بغضّ النظر عن اعتبارات المسؤوليّة الاجتماعية، فضلاً عن ذلك فقد كان اتساع هامش الحرّية الإعلامية والصحفية في بعض البلدان العربية والإسلامية منتجاً لبعض الظواهر الإعلامية، المهدرة لأركان المسؤوليّة الاجتماعية»[٥].

وإذا كانت المعلوماتية -التي خلقت هذا التطور البالغ في وسائل الإعلام- ضرورية لأجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع، فإنها حتمية للبرلمان بحكم طبيعته الجماهيرية وأدواره النيابية ومهامه التشريعية والرقابية، وتطوير نظم الاتصالات. «فالإعلام البرلماني أصبح بمثابة البنية التحتية لتنمية المؤسسة البرلمانية من ناحية، وإنعاش المناخ الديمقراطي من ناحية أخرى»[٦]، وفي المقابل فإن هناك الإعلام البرلماني الذي ليس له علاقة بالمجالس النيابية، وإنما يتمثل في الصحف ووسائل الإعلام التي تنقل صوت المواطن إلى المجلس، وأداء المجلس إلى المواطن، والعلاقة بين النواب والمحرّرين البرلمانيين العاملين بتلك الصحف والمؤسسات الإعلامية تعدّ جزءاً من العلاقة بين البرلمان والبيئة المحيطة به. وتزداد أهمية هذه العلاقة من كون البرلمان لا يعمل في فراغ، وإنما يرتبط تأثيراً وتأثراً بتلك البيئة المحيطة به.

وتثير هذه العلاقة العديد من الإشكاليات المرتبطة بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين، حيث تشير الدراسات التي اهتمت بدراسة سلوك المنظمات فيما يتعلق بظاهرة تماثل القيم إلى أن العاملين في المؤسسات يستبدلون

أولـويات المؤسسة بأولوياتهم الخاصة، من خـلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يمر بها العاملون الـجدد[٧]، وهـذه النتائج تثير التساؤلات حول مدى تبنّي الصحفيين البرلمانيين العاملين بالصحف الكويتية لكل من أولوياتهم الخاصة، وأولويات المؤسسة، وأوليات المجتمع الكويتي ككل، من خلال تغطيتهم للشؤون البرلمانية، وإذا كان على الموظف العام أو عضو البرلمان واجبات: التجاوب Responsiveness، والمسؤوليّة Responsibility، وتحمّل التبعة أمام نفسه وأمام أعضاء المجلس النيابي Accountability[٨]، فما مدى التزام الصحفيين البرلمانيين – كشريك في العملية السياسية – بتلك الواجبات؟

إجمالاً يسعى هذا البحث إلى دراسة مدى إدراك المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية لمسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية تجاه عملهم، وكذلك رصد موقف أعضاء مجلس الأمة الكويتي من هؤلاء المحرّرين ووجهة نظرهم في مدى إدراك هؤلاء المحرّرين البرلمانيين لتلك المسؤوليّة، ومن ثمّ معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بين المحرّرين البرلمانيين وأعضاء مجلس الأمة في إطار المسؤوليّة الاجتماعية للصحافة.

المطلب الأول

أخلاقيـات الإعــلام

تمهـيد:

«بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية لأول مرة في بدايات القرن العشرين»[٩]، وحتى نهاية هذا القرن لم تكن هناك سوى «٥٠ دولة فقط هي التي تملك نظماً متطورة في الاتصال الجماهيري، ولديها مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال، أو تسهم في حماية الجمهور من التدفق الحرّ للمعلومات»[١٠]، وتعدّ مفاهيم السلطة، والواجب، والحرّية، والمسؤوليّة، والتعددية، والاختلاف، والصالح العام، أبرز المفاهيم المرتبطة بأخلاقيات الإعلام.

ويطرح مفهوم الأخلاق في مهنة الإعلام إشكاليتين رئيستين : **الأولى** تتمثل في إشكالية تحديد مفهوم الأخلاق ذاتها، ما مرجعيّتها؟ هل هي دينية أم عرفية أم وضعية؟ ما مبادئها؟ هل هي مُلزِمة أم غير مُلزِمة؟ أمّا **الإشكالية** الثانية، فتتمثل في كيفية ترجمة هذه الأخلاق إلى قوانين وإجراءات وتنظيمات تحدد الحقوق والواجبات، المسؤوليّات والالتزامات، وهنا يجب التفريق بين ما هو أخلاقي محض؛ أي يرجع إلى الضمير الفردي للصحفي، وبين ما هو قانوني، أي تفرضه قوة القانون، ومن يخالفه يتعرّض للعقاب.

ولكن – وكما ورد آنفاً – فإن القضية ليست قضية تفضيل أو مقارنة بين الأخلاقيات و القوانين، ولكن القضية تكمن في التوصل لصيغة تكامل وتوازن بينهما، فأخلاقيات الإعلام يجب أن ينظر إليها على أنها إحدى الأدوات التي يمكن – إذا تم استغلالها بشكل صحيح – أن تحافظ على حرّية وسائل الإعلام، وأن تضمن جودة ما تقدمه تلك الوسائل من مضامين للجمهور.

مفهوم أخلاقيات الإعلام :

يعترف كثير من الكتّاب بصعوبة وضع تعريف محدد لمفهوم الأخلاقيات Ethics، ومفهوم أخلاقيات الإعلام Media Ethics، وربما يرجع ذلك إلى «عدم الاهتمام بتحديد هذا المفهوم بصورة دقيقة»[١١]، ومع ذلك فإن هناك بعض المحاولات التي سعت إلى وضع تعريف للأخلاقيات منها؛ تعريف «هوسمان» الذي عرّفها على أنها ذلك الفرع من الفلسفة التي تتناول المسائل المتعلقة بالصواب والخطأ، والخير والشر. ووفق هذا التعريف يكون مفهوم الأخلاقيات متّسقاً مع السلوكيات الصحيحة والخيّرة، أما «مارول ريتش» فقد عرّف الأخلاقيات بأنها «دراسة الاختيارات المعنوية Moral Choices، ماذا يجب أن نفعل وماذا يجب ألاّ نفعل»، بينما يعرّفها «لامبرج» بأنها «مجموعة من القيم التي ينبغي الحكم عليها بالصحة والخطأ»[١٢].

وتعرّف دائرة المعارف البريطانية «الأخلاقيات» بأنها «ذلك النظام الذي يتمّ وضعه لتوضيح القواعد المتعلقة بممارسة مهنة معيّنة، بما يحقّق صالح المجتمع، ويحقّق الممارسة السليمة لتلك المهنة، بما يسهم في تحقيق أهدافها الرشيدة، ويشمل ذلك مواثيق الشرف The Code of Ethics التي تحكم الممارسة وحدودها بين الصواب والخطأ»[١٣].

ويقسّم أحد الباحثين هذه المواثيق إلى نوعين، هما :

- **النوع الأول: مواثيق إجبارية أو إلزامية:** تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء من معايير للسلوك المهني فيها أو ينتهكونها. ويدخل في أشكال العقاب، الاحتقار، أو التأنيب العام، أو الإيقاف عن مزاولة المهنة، كما يحدث في بعض المهن.
- **النوع الثاني: مواثيق اختيارية:** تقوم على أساس رغبة وإرادة من العاملين في المهنة، بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها أثناء ممارستهم للعمل، وتعدّ هذه المواثيق بمثابة تنظيم ذاتي[١٤].

ويعرّف «سليمان صالح» أخلاقيات الصحافة على أنها «منظومة من المبادئ والمعايير في ترشيد سلوك الصحفيين خلال قيامهم بتغطية الأحداث وتوجيههم لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع الوظيفة العامة للمؤسسة الإعلامية ودورها في المجتمع، وضمان الوفاء بحقوق الجمهور في المعرفة، ولإدارة المناقشة الحرّة، مع التقليل من الأضرار التي تلحق بالجمهور – الأفراد والمصادر – وضمان حماية كرامة المهنة ونزاهة الصحفيين»[١٥].

وتعدّ «أخلاقيات الإعلام» قضية عالمية، وتثير اهتمام وقلق كثير من دول العالم، وتحتل موقعاً متقدماً في أولوياتها، ولاسيما بعد تحول النظام الإعلامي الدولي من النظام الثنائي، إلى نظام واحد يسيطر عليه الإعلام الغربي الذي تتحكم فيه الاعتبارات التجارية القائمة على عنصر الربح، وهو إعلام استهلاكي يسعى إلى تقديم السلعة التي يرغب فيها المشتري بصرف النظر عن قيمتها الثقافية أو التزامها الأخلاقي.

كما أن التغيّر الذي حدث في مهنة الإعلام في ظل التقدم التكنولوجي، أدى إلى بروز العديد من المآزق الأخلاقية المعقّدة، واستجابة لذلك سارع كثير من الباحثين في مجال الاتصال إلى بحث الأخلاقيات بشكل أكثر كثافة، وتزايد الاهتمام بذلك الفرع من الدراسات الإعلامية في دول الشمال خلال التسعينيات من القرن العشرين[١٦]، **وذلك للأسباب التالية:**

- تطور تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات، التي أدّت إلى ظهور المؤسسات الإخبارية المتخصصة، والمنافسة الشديدة بين الوسائل الإعلامية ولاسيما بعد ظهور الإنترنت.
- أزمة تناقص مصداقية وسائل الإعلام، وتناقص احترام الجمهور للصحفيين، وعدم ثقته في أخلاقهم.

- الاتجاه التجاري في وسائل الإعلام، الذي أدّى إلى التركيز على نوعية معينة من المضامين، تستهدف تحقيق الربح كالتسلية غير الهادفة، وأخبار الجرائم والفضائح.

- سعي بعض الباحثين إلى تجنب إصدار قوانين تؤثر على حرّية الإعلام، حيث إن التنظيم الذاتي للمهنة يمكن أن يجنّب وسائل الإعلام إصدار تشريعات تحدّ من تلك الوسائل.

- كون «أخلاقيات الإعلام» إحدى الأدوات، التي يمكن أن تستخدمها العلاقات العامة للمؤسسة الإعلامية من أجل تكوين صورة جيدة عن الوسيلة لدى الجمهور[١٧].

ولما كانت الأخلاقيات النفعية المصلحية هي الأكثر انتشاراً بين الأفراد في المجتمعات الإنسانية الحالية لفرط عمليّتها، فقد انتشرت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات، التي لم تعدّ مستقلة عن بعضها البعض في المجتمع، بل أصبحت تتكامل وتتبادل التأثير، وعلى ذلك؛ «فالصحافة في المجتمع الحديث كانت وما تزال مستندة إلى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البراجماتية»[١٨].

أخلاقيات الصحافة والقيم المهنية:

هناك الكثير من القيم المهنية التي نصّت عليها مواثيق الشرف الأخلاقية، مثل: العدالة، وضرورة التمييز بين الخبر والرأي، والدقة، وتصحيح الخطأ، وعدم إخفاء الحقائق عن عمد بقصد التشويه أو التعتيم، والحفاظ على سرّية المصادر، وكذلك «دعم مسؤوليّة الصحفي في الحفاظ على حق الجمهور في المعرفة، وحقه في حرّية التعبير، وتحديد واجب الصحفي في الدفاع عن كرامة المهنة واستقلاليتها، وحماية حق الجمهور في الحفاظ على الخصوصية، وعدم التمييز على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو التوجهات السياسية، وتجنب تضارب المصالح»[١٩].

ومن أهم الموضوعات التي تفرض على الصحفي ضرورة الالتزام بأخلاقيات المهنة فيها: الإعلان، قضايا الأطفال، الاعتذار، الرشوة، قضايا الصحة، التعدي على الخصوصية، الأقلّيات، سرقة الموضوعات الصحفية، المنفعة العامة، النوع، العنف، ضحايا الاعتداء، الحقوق المدنية، النقد، السرية، التصحيح أو حق الردّ، الجريمة، الحرّية، الجنس.

وتدعو مواثيق الشرف الأخلاقية الصحفيين إلى «الالتزام بقيم الأمانة، والعدل، والشجاعة في جمع المادة ونقلها ونشرها»[٢٠]؛ فالصحافة مسؤولة عن «تلبية حق الجمهور في المعرفة والمشاركة في إدارة المناقشات الحرة، بحيث لا تقتصر على النخب، ويتمّ زيادة إشراك المواطنين في اتخاذ القرار وإعطائهم حقّهم في التعبير عن آرائهم وأنفسهم من خلال الوسائل الإعلامية»[٢١].

وعلى المحرّر أو المندوب الصحفي أن يلتزم بهذه القيم عند كتابة المادة الإخبارية، فعدم الالتزام بهذه القيم عند صياغة الخبر يعدّ إهداراً لمسؤوليّة الصحفي تجاه جمهوره، ويشوّه سمعة الصحيفة التي لا تلتزم بذلك من الناحية النظرية على الأقل. وقد أوجد منظّرو المسؤوليّة الاجتماعية مدرسة جديدة في العمل الإخباري، تنطلق في نظرتها إلى هذا العمل من جوهر مسؤوليّة الصحفي أمام مصدره وجمهوره؛ «فالخبر في مفهوم هذه المدرسة ليس مجرّد شيء جديد يحدث كما يراه أنصار المدرسة الليبرالية، وكذلك.. فإن الخبر ليس هو الأحداث المثيرة والشاذة والغريبة، وإنما الخبر في رأيهم هو (الجديد) الذي يهمّ الناس، ومن ثم ينبغي إعلامهم به، وعلى هذا النحو فإنهم يربطون بين الأهمية والفائدة، باعتبار أن ما يهم الناس إنما ترتبط أهميته وتحدد بمقدار ما يقدم لهم من فوائد»[٢٢].

وكذلك، لابد أن يستقي الصحفي أخباره من المصادر المختلفة، دون أن يؤثّر ذلك سلبياً على مصدر خبره فيلحق به الضرر أو يحسّ خداعاً من الصحفي له، فالمطلب الأول للجنة حرّية الصحافة التي تشكّلت عام ١٩٤٧ في الولايات المتحدة كبداية

لاعتماد مبدأ المسؤوليّة الاجتماعية للصحافة، تناول «تقديم تقرير صادق وحقيقي عمّا يحدث للناس في المجتمع، فعلى الصحافة التزام إيجابي أن تقدّم لقرائها الأخبار المهمّة لحياتهم بشكل محايد وكامل تبرز فيه الكفاءة المهنية واحترام القانون»[٢٣].

أخلاقيات الصحافة وإشكالية الموضوعية:

ظهر مصطلح الموضوعية قبل بداية القرن العشرين على يد المؤلفين وأساتذة الصحافة، وكان عبارة عن أيديولوجية مركزية قبل أن تظهر مدارس وأقسام مستقلة للصحافة، «وقبل أن يبدأ أساتذة الصحافة في نشر مؤلفاتهم حول هذا الموضوع التي كان هدفها الرئيس تقديم معيار صادق للممارسة الصحفية المقبولة»[٢٤].

وقد بدأت الموضوعية تترسّخ كاتجاه في العمل الصحفي منذ القرن الثامن عشر مع نمو النظام الرأسمالي العالمي، حيث كان هذا القرن عصر ثورة، شهد تركيزاً جديداً على الحرّية الدينية والحقوق السياسية والتجارة الحرة، والحريات الفردية مثل حرّية التعبير، كما شهد أيضاً الظهور المتنامي للاتجاه العقلاني في التفكير العلمي، ومعه تزايد الإدراك بأن الحقيقة المجردة من الزخرفة والزينة لها قيمتها الكبرى في تزويد الأفراد بالمعارف الصحيحة وتدعيم قدراتهم على الفهم والتصرف بطريقة عقلانية وواعية في المواقف المحددة، وأن المعلومات الموضوعية تحظى بالتقدير والاحترام[٢٥].

وفي القرن التاسع عشر تدعّمت الجوانب الفلسفية للموضوعية بعوامل اقتصادية، فقد كانت الموضوعية أمراً ضرورياً وجوهرياً بعد إنشاء وكالات الأنباء، وغيرها من الجهود التعاونية لجمع الأخبار، ولمّا كان عملاء وكالات الأنباء ينتمون إلى مذاهب سياسية ودينية مختلفة، فإن الأخبار التي يجري تحريفها لصالح أحد العملاء قد يسيء إلى عميل آخر، مما قد يدفعه إلى سحب اشتراكه مع الوكالة، ومن ثمّ فإن التزام الموضوعية والحياد بالنسبة للأخبار التي تذاع عبر الخدمة البرقية أصبح ضرورة اقتصادية في إطار النظام الشمولي[٢٦].

ومع تزايد دور وكالات الأنباء في القرن العشرين واتّساع مجال نشاطها، وتزايد حدّة المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة، والتسابق على جذب القارئ بهدف الترويج وتحقيق العائد الاقتصادي، تزايد التمسّك بالموضوعية كقيمة إخبارية ومهنية تخدم هذا الهدف في النظم الرأسمالية على أساس أن الموضوعية وإعطاء الفرصة لوجهات النظر المختلفة من شأنه كسب ثقة القارئ واحترامه، ومن ثمّ زيادة الإقبال على شراء الصحيفة وتحقيق الكسب المادي، وهذا ما هو ملاحظ في الصحافة الكويتية حيث إن الموضوعية هي المحور أو الميزان الذي تتبناه وتتبعه تلك الصحف لمرضاة القراء، وتمسكهم في صحيفتهم مع زيادة جمهورها وانتشارها.

وتعدّ الموضوعية من القيم المهنية التي يجب مراعاتها عند أداء الصحافة لوظائفها في إطار المسؤوليّة الاجتماعية، «ويتكوّن مفهوم الموضوعية من ستة عناصر هي: البحث عن الحقائق ونشرها، إسناد الأخبار إلى مصادر المعلومات، الفصل بين الخبر والرأي، الحياد وعدم التحيز، عدم التحزّب، والتوزان»[٢٧]، والموضوعية الصحفية هي «حالة ذهنية للمحرّر أو المندوب الصحفي تتضمّن جهداً واعياً بعدم إصدار حكم على ما يرى، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيّزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية القبلية»[٢٨]، كونها تؤثر على قناعات القراء وميولهم، بحيث يتهم ذلك المحرر أو المندوب بعدم تمسكه بمنهجية شرف المهنة أو ما يسمى بأخلاقيات العمل الإعلامي، وهي كثيراً ما تكون واضحة في بعض الصحف الكويتية وللأسف، فهناك بعض القضايا التي تدخل فيها بعض التحيزات الفكرية أو المذهبية، وهناك قضايا تخص بعض الفساد المالي المتعلق بأصحاب الصحف، وتكون الأحكام الشخصية واضحة جداً.

وعلى الرغم من أن الموضوعية تعدّ أحد معايير تكوين أداء وسائل الإعلام في المجال الإخباري، فإنها ما تزال معياراً غامضاً في الممارسات الإعلامية؛

فهي في الأساس معيار غربي لا يستند إلى أسس أخلاقية بقدر ما كان ضرورة فرضتها ظروف المنافسة والتعدّدية السياسية في المجتمعات الغربية، ومع ذلك فإن الموضوعية تظل «مطلباً أساسياً في التغطية الإخبارية طالما أن الخبر هو أقلّ أنشطة وسائل الإعلام قبولاً للتدخّل بالرأي، وهو ما لم يتحقّق بشكل كامل في أي من الأنظمة الإعلامية التي ظهرت حتى الآن»[٢٩].

وقد انقسمت الآراء حول الموضوعية إلى اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يرى أن الموضوعية لا تعدو سوى أن تكون خرافة لا سبيل إلى تحقيقها، وأنها «مجرّد بلاغة لفظية لا تستند إلى واقع، وأنها شيء لا وجود له إلاّ في الأذهان فقط»[٣٠]، **وذلك للأسباب الآتية:**

أولاً – إن الحرّية شرط أساسي للموضوعية، والحرّية هنا ليست الحرّية السياسية فحسب، وإنما الحرّية بمعناها الشامل؛ فالمندوب أو المراسل محكوم بالخبرة، والقدرة الفعلية، والظروف، والبيئة، والثقافة، والتعليم، وغيرها من العوامل التي لا يدرك المندوب أنه أسيرها جميعاً، وأنها بلا شك تؤثر في إدراكه للأشياء، وفي النهاية لا يكون موضوعياً، فانعدام الموضوعية أمر لا مفرّ منه في التقارير الإخبارية، حتى وإن وضع المندوب الموضوعية هدفاً يسعى إليه.

ثانياً – أن المندوب لا يستطيع نقل كل تفاصيل الحدث، ومن ثمّ فإن عليه أن يكون انتقائياً يختار بعض جوانب الحدث، والسؤال المهم يتعلق بالكيفية التي يختار بها المندوب بعض هذه الجوانب، ربما يختار أكثر العناصر سهولة في الحصول عليها، أو ما يبدو له أنها أكثر الجوانب إثارة أو أهمية أو ما يضطرّ لاختياره، أو ما يرى وفق مفاهيمه أنها تشكّل جوهر الحدث، أو ما يدعم قيمه الموجودة، إنه في النهاية يختار، وحينما يختار فهو يسبغ على الحدث طابعاً ذاتياً، فالاختيار عملية ذاتية، وليست موضوعية.

ثالثاً – إن من الصعب على المندوب أن يحتفظ برأيه بعيداً عن التقرير الإخباري لحدث ما؛ فعملية اختيار عناصر معينة من الحدث هو طريقة بناء الخبر، وترتيب عناصره، والتأكيد من خلال العناوين أو الصياغات اللغوية على جوانب معينة دون أخرى، كلها تنطلق من آراء شخصية تنافي الموضوعية(٣١).

وبهذا يكون كل ما نستطيع أن ننتظره من الصحفي هو أن يقترب ما أمكن من الموضوعية وأن يكون حسن النيّة، وذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا توافرت فيه صفات شخصية تتمثل في الأخلاق والمهنية العالية، «والصحفي الجدير بالثقة هو الذي يعرف كيف يسيطر على شعوره أمام الحدث؛ لكي يتمكّن من سرد الوقائع كما هي دون أن يخلط بين الحقيقة والتفسير الشخصي، وعلى الصحفي أن يميز بين الأخبار الأساسية والأخبار العادية، فلا يدخل القارئ في متاهات التعليقات والتفسيرات التي لا أوّل لها ولا آخر، والتي تكون في غالب الأحيان مغرضة»(٣٢).

ولخّص «Ryan» أوجه الانتقاد التي وجهت للموضوعية في ثمانية انتقادات رئيسية هي(٣٣):

١ – **الموضوعية أسطورة** «Objectivity is a Myth»: فمن المؤكد أن الموضوعية لا توجد في المعرفة أو الأخلاق أو القيم، ولذلك فهي لا يمكن تحقيقها، كما لا يمكن اعتبارها هدفاً ذا فائدة.

٢ – **المحللون الموضوعيون والصحفيون عبارة عن مشاهدين أخلاقيين** «Moral Spectators»: فالصحفيون الموضوعيون لا يقدّرون الحقيقة، ولكنهم يصنعون جانبين للقضية أو الحدث.

٣ – **الموضوعية تعارض السياسات التطورية** «Stifles Progressive Politics»: فالموضوعية تمنع تنمية السياسات التطورية؛ حيث إن العديد من وجهات النظر يتم تقديمها ضمن الاهتمام بالتصوّرات السياسية.

٤ - **الموضوعية تحجب الحقيقة** «Obscures Truth»: حيث إن انتقاء الصحفيين والمحللين الموضوعيين، للمصادر في النظم البيروقراطية يجعلهم غير موضوعيّين ويقدّمون معلومات أكثر حزماً، بالإضافة إلى أن البيانات الرسمية تعتبر مصادر غير موثوق بها.

٥ - **المحللون والصحفيون يخدعون أنفسهم وجمهورهم** «Deceive Themselves and their Audiences»: بعض الصحفيين يعتمدون على مصادر تطوّعية ترغب في الاستعانة بالأحداث السلبية للتدليل على آرائهم الشخصية، وينتج عن ذلك أن هؤلاء الصحفيين يخدعون جمهورهم من خلال إقناعهم بأن هذه القصص كتبت بموضوعية.

٦ - **الموضوعية تمارس كوسيلة للحماية** «Practiced for Protection»: يستخدم المحللون والصحفيون الموضوعية لحماية أنفسهم من العقوبات القانونية والتعرّض للنقد.

٧ - **الموضوعية تستخدم لبناء الجمهور** «Used to Build Audiences»: يستخدم المحللون والصحفيون الموضوعية لجذب الجمهور العام ولزيادة فرصة وجودهم في السوق.

٨ - **الموضوعية تستخدم في التوظيف غير المباشر لقوة الإعلام** «Used to Invisibly Employ Media Power»: فالموضوعية تمكّن الإعلام من خلق وتعزيز معايير ثقافية ورأي عام مباشر.

الاتجاه الثاني: يرى أن الموضوعية هدف يمكن تحقيقه؛ حيث إن الموضوعية هدف أو رغبة مثالية يمكن أن تتحقق من جانب رجل إعلام تحدوه الرغبة في أن يكون دقيقاً نزيهاً متوازناً، وغير متحيّز أو متحامل، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الصحفي أو المندوب يمكن أن يكون موضوعياً في كتابة تقريره إن أراد وسعى

من أجل ذلك، على الرغم من أنه قد لا يصل بالفعل إلى الشكل الدقيق للموضوعية الذي يتحدّث عنه أصحاب الاتجاه الأول، إلاّ أنه يستطيع الوصول إلى درجة تثبت أن الموضوعية مفهوم ذو معنى، وليس خرافة.

«وفي إطار الجدل بين هذين الاتجاهين في المجتمع الأمريكي، وتزايد حدّة الانتقادات للتغطية المتحيزة، برزت مدارس صحفية جديدة وأساليب جديدة للتغطية الإخبارية أعادت النظر في مفهوم الخبر، والقيم الخبرية، ودور الصحافة وعلاقتها بالقرّاء والمصادر، تمثّلت في تيارات الصحافة التي تقدّم المضمون الصحفي في شكل روائي يجمع بين الحقيقة الموضوعية للصحافة والحقيقة الذاتية للصحفي أو المحرّر، والصحافة الاستقصائية، والصحافة البديلة، والصحافة المدافعة، والصحافة السرية Underground Journalism، واتجاه اللاقصة الجديد، وغيرها من المدارس التي تعنى بالتنقيب عن الفساد والنقد، وتقديم رؤية استقصائية شاملة لا يستطيعها الراديو أو التليفزيون»[٣٤].

واتّسع نطاق حركة تفعيل دور الصحافة في المجتمع المدني في أعقاب ما شهدته الانتخابات الأمريكية لعام ١٩٨٨ من صراعات سياسية ومناورات صحفية انتهكت أخلاقيات المهنة وقواعد العملية الانتخابية؛ حيث تجددت الدعوة إلى تبنّي أساليب جديدة للتغطية الإخبارية تعالج التوتّرات وليس الصراعات فقط، وتغطّي التناقضات، وليس الحقائق الثابتة فقط، الأمر الذي تطلّب من الصحفيين التخلّي عن أدوارهم التقليدية، وتبنّي مهمّات جديدة، وبعبارة أخرى تحوّل الصحفي من الوظائف التقليدية إلى وظائف جديدة على النحو الآتي[٣٥]:

- «من ناقل رسالة Messenger إلى محرّر مستقل Independent Reporter.
- من مفسّر Interpreter إلى ملاحظ غير متحيّز Detached Observer.
- من مراقب Watch Dog إلى محامٍ Advocate.

- من وسيط Intermediary إلى قائد رأي Opinion Leader.
- من داعية Conveyor إلى واضع «أجندة» Agenda Setter.
- من مشارك Participant إلى بانٍ Builder.
- من مفكّر Thinker إلى نشط Activist».

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تشكّلت جماعات ضغط لمراقبة التغطية الإخبارية في وسائل الإعلام الأمريكية، تمثّلت في تأسيس مراكز ومجموعات بحثية لتعقّب التحيّز والتشويه والتحريف والتجاهل في الصحف والمحطات الإذاعية وشبكات التليفزيون؛ حيث يعكف خبراء إعلاميون بتلك المراكز على إعداد تقارير أسبوعية، ونشرات دورية بجانب المجالات والبيانات التي يقدّمها المتحدّثون الرسميّون لهذه المراكز والمؤتمرات السنوية والدورات التدريبية، ومواقعها على شبكة الإنترنت. ومن هذه المراكز، مركز بحوث الإعلام الذي تولّى مسؤوليّة مراقبة التوازن السياسي والمسؤوليّة الاجتماعية، ومركز النزاهة والدقة في التقارير الإخبارية، ومركز الإعلام والقيم، ومركز الدفاع عن المعلومات، ومؤسسة الدقة في وسائل الإعلام، ومركز بيئة الشبكات الإخبارية وغيرها من المراكز المعنية بمراقبة التغطية الإخبارية والخطاب السياسي بوجه عام، وركّزت هذه المراكز في تقاريرها على التحيز الإعلامي في إطار نمط الملكية، والرقابة والإهدار، وتأثير المعلنين، وسياسات الاتصال، وضغوط المنظمات(٣٦).

وتعكس تلك الإسهامات الرغبة في تحقيق حد أدنى من الموضوعية في التغطية الإخبارية رغم صعوبة الفصل بين الرأي والخبر، والتضارب بين تأثيرات المتغيّرات المختلفة المؤثرة على التغطية سواء ما يتعلّق منها بالقائم بالاتصال، أو ما يتعلّق بالضغوط التنظيمية والإدارية داخل المؤسسة التي يعمل بها، أو الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخارجية، «وأياً كانت فاعلية تلك الضغوط في

التقليل من حجم التغطية المتحيّزة فإن الحاجة تبدو ماسّة إلى تفعيل دور تلك المراكز والمؤسسات وما يناظرها في المجتمعات النامية كمجالس الصحافة ومراكز البحوث الإعلامية، وبوجه خاص في إطار ما أفرزته التعدّدية الحزبية والصحفية في بعض الدول من ظواهر جديدة تعكس الاتجاه بعدم التقيّد بالقواعد المهنية»[٣٧].

لكن الشاهد أن «الموضوعية» في البلدان النامية محاطة بالمخاطر، «طالما أن الصحافة تعتبر في الغالب وظيفة حكومية، والاتجاه نحو الموضوعية يعني الصراع مع الحكومة التي تدعم وسائل الإعلام»[٣٨]؛ فحتى في الدول الغربية ذاتها مازالت أزمة الموضوعية في ممارسات وسائل الإعلام تثير الكثير من الشكّ حول مفاهيم حرّية الصحافة، والتدفّق العالمي الحرّ للأنباء؛ حيث يعني ذلك – ببساطة – فرض الرؤى والمعايير الغربية على بقية دول العالم فرضاً تعسّفياً، طالما امتلكت الحضارة الغربية وسائل هذا الفرض التعسّفي؛ فقضية الموضوعية داخل المجتمعات الغربية ذاتها ما تزال محلّ شكّ وسخط في بعض الأحيان، ومن ثمّ فإنه من الصعب قبول الموضوعية وفق المفهوم الغربي خارج الثقافة الغربية دون العديد من التحفّظات؛ فالمجتمعات الإسلامية التي تحكمها شريعة علوية المصادر لا يمكن أن تفتح وسائل إعلامها وحدودها أمام تدفق إعلامي غربي تحت مسمّيات الموضوعية للمفهوم الغربي. «وسوف تظلّ قضية الموضوعية في مجال الممارسات الإعلامية شديدة الارتباط بالثقافة السائدة في كل مجتمع من المجتمعات، فلكل مجتمع تصوّراته الذاتية نحو موضوعية التقارير الإخبارية»[٣٩].

أخلاقيات الصحافة وإشكالية علاقة الصحفي بالمصادر:

يقتضي العمل في مجال الصحافة أن يكون للصحفي علاقات ببعض المصادر التي تزوّده بالمعلومات سواء بشكل سري أو بشكل علني، فرغم تنوّع وتعدّد المصادر لدى الصحفي من كتب ونشرات، ومصادر إلكترونية، ودراسات، ووثائق... وغيرها، تظلّ المقابلات مع المصادر الحية هي الوسيلة الأكثر فاعلية

في تحقيق السبق الصحفي، وإذا كانت مصادر الصحفي في الماضي محصورة في رجال السياسة، وأصحاب المناصب الكبيرة في الدولة، الذين عندهم أخبار العمل الحكومي، «فاليوم وبعد أن أصبحت الصحافة تعالج جميع قضايا المجتمع تنوّعت هذه المصادر من صحفي لآخر تبعاً للمادة التحريرية التي يتولاّها في الصحيفة»[٤٠].

ويحرص الصحفي في أغلب الأحوال على إقامة علاقات مودة مع هذه المصادر من أجل الحصول على المعلومات، والعلاقة بين الصحفي ومصادره علاقة تبادلية؛ فمصادر الأخبار تسعى أحياناً إلى توجيه الأخبار بالطريقة التي تبرز ما تريده وتخفي ما لا تريد له أن يظهر، وكذلك الصحفي يسعى – بالمقابل – إلى توجيه المصادر بهدف الحصول على المعلومات التي تحقّق لوسيلته الاتصالية السبق الصحفي.

«وعلاقة المودّة التي قد تنشأ بين الصحفي وبين المصادر تؤثر بمرور الزمن على نسبة مراعاة الصحفي للموضوعية في نقل الأخبار والمعلومات، حيث يصبح الصحفي أكثر قابلية لتصديق المعلومات من المصدر مباشرة دون التأكّد من صحّتها، أو قد ينشر الصحفي معلومات تخدم المصدر سواء كان مسؤولاً حكومياً أم غير ذلك»[٤١].

ومصادر الصحفيين وما تدلي به من معلومات وآراء لها تأثيرات مهمة في توجيه عملية إنتاج الأخبار والمضامين الصحفية ونشرها، «وكثيراً ما تؤثر ضغوط الوقت، ومواعيد الطبع، وأجندة وقت المصادر وطبيعة عملها بشكل مباشر أو غير مباشر علي الممارسة المهنية للصحفي؛ فقد يؤدّي ذلك إلى ميله إلى اختيار أيسر الطرق في جمع المعلومات، وأكثر المصادر، تعاوناً معه، بغضّ النظر عن مدى كفاءتها أو خبرتها أو إلمامها بجوانب الموضوع»[٤٢].

ونستنتج من ذلك أن طبيعة العلاقة بين الصحفي ومصادره تؤثّر على المضمون الصحفي؛ حيث تتأثر مصداقية المضمون الصحفي بدرجة تعاون المصدر مع

الصحفي، إذ يلجأ الصحفي إلى المصدر الأكثر تعاوناً بدلاً من المصدر الأقل تعاوناً مع الصحفيين، كذلك فإن اقتراب الصحفي فكرياً وإنسانياً من المصدر الأقرب له ينعكس على إدراك الصحفي لعبارات المصدر وتعبيره عنها، ودرجة اعتنائه بكلماته، ومساحة الكلمات داخل الموضوع، كما أن وجود قنوات اتصال بين الصحفي ومصدره يلعب دوراً في التحقّق من أيّة معلومات، والتأكّد منها.

وفي هذا السياق تبرز مشكلات أخلاقية وقانونية حول مسؤوليّة الصحفي عن نشر هذه المعلومات؛ «إذ إن إشكالية هذه العلاقة تشكّك في مصداقية المعلومات التي يحصل عليها الصحفي من المصدر، فمصداقية الإعلام تبدأ من التدقيق في كل ما يرد من الخارج أو الداخل، والسعي إلى الاعتماد على مصادر موثوق بها، فضلاً عن توافر بعض الشروط في المضمون الإعلامي المسموح به للنشر؛ بداية من مراعاة هذا المضمون لاهتمامات الجمهور، ومشاكله، واحتياجاته، ومروراً بآليات الإقناع المستخدمة في عرضه (التنوير، التعددية، التوازن، الشمول، تأكيد الثقة) وانتهاءً باحترام ما يقوله المصدر، ونشره، دون تدخل بالحذف أو الإضافة أو التعديل أو التحوير أو التلفيق»[٤٣].

هل يحتاج الصحفي إلى قوانين لكي يلتزم بأخلاقيات المهنة؟

إن أخلاقيات مهنة الصحافة هي مجموعة المبادئ والقيم المنظمة لما هو صحيح وموضوعي في العمل الصحفي، وتعتمد على مجموعة منتقاة من المبادئ الموجهة للسلوك الأخلاقي، وتستهدف تشكيل ذاتية المؤسسة الإعلامية أو الجماعة المهنية، وهذه المبادئ مهمة ولاسيما فيما يتعلّق بالقضايا والمجالات الحيوية التي تمسّ المصلحة العامة للشعوب.

والإعلامي الناجح والموضوعي لا يحتاج غالباً إلى قوانين ورقابة من جانب الحكومة لتنظيم مهنته، حيث تتوافر لديه الدوافع والرقابة الذاتية من أجل ممارسة مهنية سليمة تسعى لتحقيق الصالح العام قبل المصلحة الشخصية للصحفي،

فأخلاقيات المهنة تعدّ بمثابة توجيهات داخلية للقرارات المهنية التي يحتاج الصحفي إلى اتخاذها في مختلف المواقف وإزاء مختلف القضايا التي يتعرّض لها خلال حياته العملية.

ونظرا لأن مفهوم «أخلاقيات الإعلام» يرتكز على معادلة تمثّل **الحرّية** أحد طرفيها، و**المسؤوليّة الإعلامية** الطرف الآخر، «والأساس في هذا المفهوم؛ هو تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة، فكلاهما عنصران أساسيان لا غنى عنهما في مهنة الإعلام»[٤٤]، لذا تعدّ نظرية «المسؤوليّة الاجتماعية» – التي تقوم على ضرورة تحقيق الموازنة بين هذين الطرفين – أحد أفضل المداخل النظرية، التي يمكن أن يتمّ في إطارها دراسة مدى التزام المحرّرين البرلمانيين العاملين في الصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية في تغطيتهم للشؤون البرلمانية، من وجهة نظرهم هم أنفسم، ومن وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي أيضاً، ومعرفة العلاقة المتبادلة بين هؤلاء الصحفيين كصانعين للسياسة الصحفية في الكويت، وبين أعضاء مجلس الأمة صانعي السياسة العامة والتشريعات الصحفية التي تحكم إطار العمل الصحفي عموماً.

المطلب الثاني
نظرية المسؤوليّة الاجتماعية
Social Responsibility Theory

تمهيد:

تطوّرت فلسفة الحرّية في المجتمعات الغربية منذ أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر في ظل دعوات الحرّية التي أعلنها كل من «جون ميلتون» و«جون لوك» و«فولتير» و«روسو» و«توماس جيفرسون»، واستهدفت تلك الفلسفة تقليل القيود التي تفرضها الدولة على الفرد إلى أدنى حدّ، فتأثّرت مجالات الحياة السياسية والاجتماعية بتلك الفلسفة، ولم يكن النظام الإعلامي بمعزل عن تلك التأثّرات، «ولكن رغم أن الهدف الأساسي لهذه الحرّية هو تحقيق الصالح العام، فإن ممارسات وسائل الإعلام وفق فلسفة الحرّية أظهرت تخلّي تلك الوسائل الإعلامية عن مسؤوليّتها تجاه المجتمع في سبيل تحقيق أقصى قدر من الأرباح فعملت على إلهاء الناس بدلاً من تقديم الإعلام الصحيح والتسلية المفيدة»[٤٥].

وأصبحت هناك قضية تفرض نفسها بقوة على كل المجتمعات هي مدى اهتمام الوسائل الإعلامية بمسؤوليّتها تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، ومدى احترامها لحقوق جماهيرها في الحصول على معلومات صحيحة، واحترام حياتهم الخاصة، والمحافظة على كرامتهم، والنشر الصحيح عنهم.

ومن ثمّ ظهرت نظرية «المسؤوليّة الاجتماعية» كمدخل نظري يقدّم إطاراً اجتماعياً وأخلاقياً ينبغي أن تعمل في ظلّه وسائل الإعلام، والاستفادة من الأطر التي يقدّمها في توجيه وسائل الإعلام وتطوير أدائها على المستوى الوظيفي والأخلاقي، حيث «تهتمّ هذه النظرية بتحديد الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع، وتحديد المعايير الأساسية للأداء الإعلامي، إضافة إلى القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين في أداء واجباتهم الوظيفية»[٤٦].

وتكمن أهمية المسؤوليّة الاجتماعية في أن المجتمع لا يمكنه العيش بدونها، فبدون المسؤوليّة تصبح الحياة فوضى، وينعدم التعاون، وتغلب مشاعر الأنانية والفردية، وتسود شريعة الغاب حيث يأكل القويّ الضعيف، أما المسؤوليّة الاجتماعية فتؤدّي إلى الالتزام بالمعايير والقواعد الإنسانية التي تقود إلى وحدة المجتمعات وتآلف أفرادها[٤٧]، كما تلعب المسؤوليّة الاجتماعية دوراً هاماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع وحفظ قوانينه من الاعتداء[٤٨].

ظهور نظرية المسؤوليّة الاجتماعية:

ظهرت نظرية المسؤوليّة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، كردّ فعل على الجوانب السلبية التي انبثقت عن «نظرية الحرّية» والعمل الإعلامي وفقاً لها، والتي كان أبرزها «سوء استخدام مفهوم الحرّية، والإفراط في إعلاء حرّية الفرد على حساب مصلحة المجتمع، والمبالغة في منح الفرد الحق في التحرّر من أي مسؤولية اجتماعية، أو قيمة أخلاقية، ممّا أدّى إلى تحوّل الإعلام إلى صناعة هدفها الربح فقط»[٤٩].

ولذا «جاءت نظرية المسؤوليّة الاجتماعية لتؤكّد على أنه من الضروري أن تتحرّر وسائل الإعلام من القيود المسبقة التي تضعها الحكومة، كما ترى ضرورة التزام هذه الوسائل الجماهيرية بخدمة الصالح العام بدلاً من خدمة من يملكونها فقط»[٥٠].

وترتكز نظرية «المسؤوليّة الاجتماعية» على تحقيق الموازنة بين حرّية الرأي والتعبير، وصالح المجتمع وأهدافه، وأن للإعلام وظيفة اجتماعية، ممّا أدّى إلى بروز مبدأ رئيس في مهنة الإعلام هو: ضرورة إيجاد التزام إعلامي ذاتي تحكمه مجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف تحقيق الموازنة بين حرّية الإعلام، وحرّية الفرد، ومصالح المجتمع العامة[٥١]، أي «تحقيق التوازن بين حرّية وسائل الإعلام ومسؤوليّتها»[٥٢].

كما اهتم مدخل المسؤوليّة الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام بالقيم التي ينبغي أن تحكم عملية جمع وتحرير الأخبار، وأشار إلى ضرورة احترام الحياة الخاصة للأفراد، مع عدم التفريط في الكشف عن أيّ فساد يهدّد المجتمع[٥٣].

مبادئ نظرية المسؤوليّة الاجتماعية:

- يشير «ماكويل» إلى مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركّز عليها نظرية المسؤوليّة الاجتماعية، وهي:
- أن وسائل الإعلام لديها التزامات تجاه المجتمع يجب أن تضطلع بها حتى تحظى بثقة الجمهور.
- أن ما تنشره وسائل الإعلام لابدّ أن يتميّز بالحقيقة، والعدالة، والدقة، والموضوعية والتوازن.
- ضرورة أن تتمتّع وسائل الإعلام بالحرّية، وأن تعمل على تنظيم نفسها ذاتياً.
- التزام وسائل الإعلام بمجموعة من القوانين، ومواثيق الشرف الأخلاقية، والمعايير المهنية، بحيث تتجنّب ما يمكن أن يؤدّي إلى الجريمة، والعنف، والفوضى، وتوجيه إهانات إلى الأقليات.
- تحتّم بعض المواقف تدخّل الحكومة لحماية ورعاية المصلحة العامة[٥٤].

وتشير المقولات العلمية لنظرية المسؤوليّة الاجتماعية إلى أن وسائل الإعلام تمارس دوراً مهماً في المجتمع، يتمثّل في حمايتها النسيج الاجتماعي والتعبير الحرّ عن مطالب الجماهير ورغباتهم، ومن ثمّ لابدّ أن تلتزم هذه الوسائل أخلاقياً بطرح ومناقشة القضايا الملحّة والبارزة في المجتمع، حيث تضطلع هذه الوسائل بدور النائب الذي ينوب عن الجماهير في التعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم المتعددة. وفي ضوء ذلك تقتضي المسؤوليّة الاجتماعية أن تقوم وسائل الإعلام بمراعاة عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه، وتحافظ على سلامة المجتمع، وتصون مقدّراته الفكرية والثقافية[٥٥].

أوجه النقد الموجهة لنظرية المسؤوليّة الاجتماعية:

واجهت نظرية المسؤوليّة الاجتماعية العديد من أوجه النقد، أبرز هذه الانتقادات تمثل في «كون هذه النظرية تعدّ انتقاصاً للحرّية، وأنها تفرض الوصاية على النظام الإعلامي من خلال التنظيم الذاتي للإعلام والمتمثّل في مجالس الصحافة، ومواثيق الشرف الأخلاقية المهنية، واعتبار تلك الوصاية خطراً على حرّية الصحافة»(٥٦).

ويرى بعض الدارسين أن أبرز الانتقادات الموجهة إلى نظرية المسؤوليّة الاجتماعية ليس كونها لا تضيف جديداً ولا تعد نظرية مميزة بذاتها، وإنما تتمثل في كونها «فتحت مجالاً أوسع للحكومات للرقابة على وسائل الإعلام»(٥٧).

كما يلاحظ أن هذه النظرية عبارة عن مجموعة من الأفكار التي تهدف إلى إصلاح أوضاع الصحافة في المجتمعات الغربية، ممّا يجعلها موقوفة على البيئة التي نشأت فيها، كما أنه من الممكن ألاّ تلتزم وسائل الإعلام بالمبادئ الأساسية التي وضعتها هذه النظرية، وهناك ثلاثة أسباب رئيسة تؤدّي إلى عدم التزام وسائل الإعلام بمبادئ نظرية المسؤوليّة الاجتماعية، هذه الأسباب هي:

١ – النزعة الربحية في اقتصاديات الوسيلة الإعلامية.

٣ – نفوذ جماعات الضغط والمصالح.

٣ – تغليب الاهتمام بالوظيفة الترفيهية وإساءة استخدامها(٥٨).

لكن رغم الانتقادات التي وجّهت إلى هذه النظرية، فإن هناك من يرى أنها «قدّمت حلولاً لتنظيم أداء وسائل الإعلام لمسؤوليّاتها، ووفّرت المبادئ النظرية لإمكانية تطوير أخلاقيات الإعلام»(٥٩)، من خلال إصدار مواثيق شرف مهنية، لحماية حرّية التحرير الصحفي، والممارسة الصحفية، وإصدار قوانين للحدّ من الاحتكار، وإنشاء مجالس للصحافة، وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف.

ولكن مجمل الأفكار التي طرحتها هذه النظرية، لم تكتمل أمامها فرصة التنفيذ بشكل تامّ، فقد نظر الصحفيّون إلى هذه الأفكار على أنها تمثّل اتجاهاً نحو الاشتراكية، وخطراً على حرّية الصحافة؛ فقوبلت هذه الأفكار بمعارضة عنيفة، من مجموعات ملاّك الصحف.

المطلب الثالث
طبيعة العلاقة بين المحرّرين البرلمانيّين وأعضاء البرلمان

يؤدّى الإعلام بوسائله المختلفة دوراً في تسليط الضوء على أنشطة البرلمان ومن ثمّ الكشف عن مدى فاعلية هذا البرلمان، وطبيعة الصورة التي تتكوّن لدى جمهور المشاهدين والقراء عن البرلمان، ترتبط مباشرة بطبيعة نظرة وسائل الإعلام ذاتها للبرلمان، والتي تنعكس على الطريقة والأسلوب الذي تبرز به تلك الوسائل أنشطة البرلمان وفعالياته.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات الإعلامية تنظر إلى البرلمان باعتباره «مؤسسة موازية أو تابعة للسلطة التنفيذية؛ فتركّز على ردود الوزراء وتصريحاتهم، وتهمّش دور النواب في البرلمان بصفة عامة والمعارضين منهم بصفة خاصة، وبعضها الآخر يسعى إلى التركيز على إبراز سلبيات الممارسة البرلمانية وتضخيمها لخدمة أهداف حزبية»[٦٠].

ما هي طبيعة عمل المحرّر الصحفي في الشؤون البرلمانية؟

الصحفي البرلماني هو محرّر متخصّص يغطّي جميع أنشطة البرلمان، وتكون هذه التغطية على نوعين[٦١]:

الأول: المضمون الإخباري: ويهدف إلى إطلاع المواطنين على ما يدور من أنشطة ونقاشات داخل البرلمان، هذه الأنشطة متنوعة؛ سياسية وبرلمانية، متعلقة بالكتل النيابية وبالنواب كأفراد من حيث أخبارهم وتصريحاتهم، وبالهيئة العامة واللجان النيابية.

الثاني: المضمون التحليلي: هدفه تحليل المواقف السياسية والإضاءة على القوانين والأنشطة ومحاولة تفسيرها وإبـراز أبعادها وآثارها، وتختلف متطلّبات هذا المضمون التحليلي عن متطلّبات المضمون الإخباري؛ حيث إن قدرات المحلّل البرلماني تتطلّب ثقافة برلمانية واقتصادية واجتماعية واسعة، وإطّلاعاً على الدستور والقوانين والقضايا المطروحة.

وتعدّ المادة الصحفية التي يسجّلها المحرّر البرلماني، ويقدّمها على صفحات الجريدة أو المجلة التي يعمل فيها إحدى الوثائق المهمّة التي يمكن اعتمادها لمعرفة درجة ممارسة أعضاء مجلس الأمة لوظيفتهم الرقابية داخل المجلس، وإطلاع الرأي العام على أدائهم في هذا المجال، ومن ثمّ فمن شأنها أن تفرض على هؤلاء النواب أن يبذلوا جهداً أكبر في إقناع المواطنين بأنهم الأكثر قدرة على تحمّل مسؤولية عضوية مجلس الأمة والاضطلاع بمهمة التعبير عن قضايا المواطنين داخل المجلس، وفي الوقت ذاته تعدّ صفحات الشؤون البرلمانية في الصحف والمجلات أداة مهمّة بالنسبة لعضو مجلس الأمة يطرح من خلالها أفكاره وسياساته وبرامجه على أهالي دائرته، كما يعتمد كثيراً على ما تنشره هذه الصحف والمجلات بصفة عامة من موادّ صحفية تتناول قضايا مجتمعية، ويستخدمها كمصدر لمناقشاته واستجواباته داخل المجلس.

والعلاقة بين وسائل الإعلام والبرلمان – كما هو معروف – علاقة معقّدة ومثيرة، تكون أحياناً صافية حميمة، وأحياناً متشنّجة ومتفجّرة، وإن كانت لا تصل إلاّ نادراً إلى حدّ القطيعة والمقاطعة بينهما، ولقد كانت العلاقة بين السياسيين بصفة عامة والصحفيين دائماً – وستظل – علاقة ملتبسة An Equivocal Relationship، هناك شراكة Partnership بل ربما تجاذب قاتل Fatal Attraction؛ فالصحفيون بحاجة إلى القصص التي يقدمها السياسيون، والسياسيون بحاجة إلى قدر من الدعاية التي تحقّق أهدافهم الخاصة، كما أن الصحفيين والسياسيين كل منهم لديه معلومات عن الجانب الآخر من ناحية، ومعلومات عن الأوضاع المحلية والوطنية من

ناحية أخرى، ولكن الصحفيين يركّزون على تناول التقارير التي تستحقّ النشر، ويمارسون قدراً كبيراً من التأثير على السياسات[٦٢].

هل يمكن بناء علاقة سليمة بين البرلمانيّين والمحرّرين البرلمانيّين؟

إن بناء علاقة مهنية قويّة بين الطرفين يتمّ أساساً على الاحترام المتبادل، واعتراف كلا الجانبين بأهمية كل منهما بالنسبة لممارسة العمل الديمقراطي، والبرلمانيون بوصفهم ممثّلين شرعيين للشعب، ومع ذلك فإن وسائل الإعلام هي التي تساعد المجتمع على تحديد مدى الدعم لعضو برلماني دون آخر، وتسهم في تحديد القرار بإعادة انتخاب ذلك العضو في الانتخابات التالية من عدمه؛ فوسائل الإعلام من خلال تزويدها الجمهور بمعلومات حول الأحداث وآراء الأعضاء تساعد المجتمع في اتخاذ قرار الدعم المتواصل لهؤلاء الأعضاء.

والمجتمع لا يستفيد من العلاقة العدائية بين الصحفيين والبرلمانيين؛ فهي تجعل البرلمانيّين أقل رغبة في الكشف عن المعلومات المتعلّقة بالقضايا التي تناقش داخل البرلمان، «كما أن تقارير الصحفيّين حول البرلمان ستكون غير موضوعية Tainted Reports، ممّا ينعكس على التدفّق الحرّ للمعلومات الدقيقة The free flow of accurate information، وعلى الجانب الآخر، فالعلاقة بين البرلمانيين والصحفيين ينبغي ألاّ تكون حميمية جداً Too Close، فإذا حدث ذلك يصبح الصحفيّون أقل رغبة في انتقاد الحكومة، ممّا يقوّض من إسهامهم في تحقيق الحكم الديمقراطي وتدفّق المعلومات»[٦٣].

وخلاصة القول فإن بناء علاقات مهنية قوية بين المحررين البرلمانيين وأعضاء البرلمان يتطلّب من وسائل الإعلام تقديم تغطية متوازنة للمناقشات البرلمانية، دون تهوين، أو التقليل من شأن البرلمان وعمليات صنع القرار الحكومي، والصحفيّون بحاجة إلى أن يفهموا القضايا المصيرية بالنسبة للقطاعات العريضة من السكان، وأن يؤدّوا دورهم في إخبار الرأي العام بالتحدّيات التي تواجه المجتمع، دون توجيه اتهامات بغير أدلة أو التعرض للحياة الخاصة للأعضاء.

المطلب الرابع
التراث العلمي المرتبط بموضوع الدراسة

من خلال المسح الذي قام به الباحث للدراسات السابقة، توصّل إلى أن هناك الكثير من الدراسات المرتبطة بموضوع البحث الحالي، وقام بعرض هذه الدراسات في محورين أساسيّين هما: **المحور الأول**: الدراسات غير المباشرة، أمّا **المحور الثاني** فقد تمثّل في الدراسات المتعلقة بالنشاط الصحفي في المجالس النيابية، وفيما يلي نعرض هذه الدراسات.

المحور الأول: الدراسات غير المباشرة:

أولاً – الدراسات العربية:

١ – دراسة فتحي حسين عامر (٢٠٠٥)[٦٤]**:**

حول أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، واستهدفت تعرف مدى التزام الصحف المصرية الخاصة بالأخلاقيات المهنية في نشر مادة الجريمة على صفحاتها، وخلصت إلى أن هذه الصحف تخرج على أخلاقيات الممارسة المهنية فيما يتعلق بنشر مواد الجريمة، وأن هذه الصحف تنتمي إلى الصحف الشعبية التي تسعى لمخاطبة عقلية الشخص العادي وذوي المستوى التعليمي المنخفض والمتوسط.

وحدّدت الدراسة أشكال الخروج على أخلاقيات الممارسة المهنية في عدم مراعاة الدقة، والموضوعية، والنشر المجهّل لمواد الجريمة، والخروج على الآداب العامة للمجتمع وقيمه، والتأثير على سير العدالة، واختراق الخصوصية.

٢ – دراسة محمد السيد سعيد (٢٠٠٤)[٦٥]**:**

عبارة عن استطلاع للرأي استهدف معرفة آراء الصحفيين نحو بعض القضايا المهنية، وأجرى الاستطلاع على ١٠٦١ صحفياً ينتمون إلى ٤٧ إصداراً ومؤسسة

صحفية، وخلص الاستطلاع إلى أنه بالنسبة لتقويم أداء الصحافة من وجهة نظر الصحفيين أنفسهم فقد عبّر أكثر من نصف العينة عن تقدير سلبي لأداء الصحافة المصرية فيما يتعلّق بتوفير المعلومات، أمّا فيما يتعلّق بالتعبير عن آراء مختلف التيارات وتعزيز قيم الانتماء الوطني فقد كان التقدير إيجابياً إلى حدّ كبير.

كما أكدّ الصحفيون المصريون تعرّضهم لضغوط عديدة جاء في مقدمتها أسلوب ممارسة رؤسائهم للسلطة، ثمّ القيود التشريعية والسياسية على ممارسة المهنة، تلاها السياسة التحريرية داخل المؤسسات الصحفية ثم الضغوط التي تمارسها المصادر والجهات الحكومية، وأخيراً أنظمة الأمن.

٣ - دراسة آمال سعد المتولي (٢٠٠٣)[٦٦]:

حول أخلاقيات الخبر في الصحافة المصرية، واستهدفت تحليل ظاهرة الأخبار المجهّلة المصدر في الصحف الحزبية والخاصة، وتحدّدت مشكلة الدراسة في ضرورة دراسة الأخبار مجهّلة المصدر لمعرفة الأسباب المؤدّية لها، وهل هي طارئة أمّ ترتبط بمتغيّرات مهنية صحفية أو تشريعية أو ضغوط مجتمعية في إطار تفاعل الصحف مع هذه المتغيّرات المجتمعية؟ وهل ترتبط هذه الظاهرة بطبيعة الأخبار ومضمونها؟ وما هي الوظيفة الاتصالية التي تقوم بها هذه النوعية من الأخبار؟

وخلصت الدراسة إلى أن الخبر المجهّل لم ينفصل عن طبيعة المؤسسة الصحفية وإمكانياتها وقوتها ومدى انتشارها، بالإضافة إلى علاقة كل من الصحف الحزبية والخاصة بالحكومة. ويلاحظ أن المضمون المجهّل في النمطين ابتعد تماماً عن رموز السلطة التنفيذية أو المؤسسة العسكرية، بل قام على تحييدها مقابل التمادي في الرسالة غير الملتزمة وأي قيود أو شروط مهنية متعارف عليها.

٤ - دراسة أمل سيد متولي، سحر فاروق الصادق (٢٠٠٣)[٦٧]:

حول أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحافة المصرية، وتحدّد الهدف

الرئيس في تعرّف مدى التزام الصحف بأخلاقيات نشر مادة الجريمة على صفحاتها للوقوف على أشكال التجاوزات في معالجاتها المهنية لمادة الجريمة، والضوابط والمعايير الأخلاقية والمهنية التي تحكم نشرها.

قامت الدراسة بتحليل مضمون صحف الأهرام والوفد والميدان، وخلصت إلى أن الصحف الثلاث خرجت على الأخلاقيات في نشرها لمادة الجريمة بأشكال مختلفة تمثّلت في خمسة أشكال هي: النشر المجهل، الخروج على الآداب العامة للمجتمع، اختراق الخصوصية، التأثير على العدالة، والاستخدام المثير والمضلّل للعناوين.

٥ - دراسة أميرة العباسي (٢٠٠٣)[٦٨]:

استهدفت تعرّف رؤية الصحفيين العاملين في الصحف المصرية الخاصة لأخلاقيات الممارسة المهنية في الواقع العملي، والعوامل المؤثرة على قراراتهم الأخلاقية أثناء أدائهم لعملهم، وموقفهم الشخصي إزاء بعض المواقف المعضلة أخلاقياً، والتي قد تواجههم في الممارسة المهنية اليومية، واستخدمت أداة الاستبانة للتطبيق على ١٠٩ صحفيين موزعين على صحف «صوت الأمة، الميدان، الأسبوع، وطني».

وكشفت نتائج الدراسة عن أن حوالي ثلث المبحوثين يرون إمكانية أن تتجاوز الصحف الخاصة التي يعملون بها معايير الأداء الأخلاقي في العمل الصحفي، وأنهم يستطيعون إدراك ذلك من خلال عدّة طرق، يتصدّرها وعيهم الذاتي بأخلاقيات الممارسة المهنية، والتقارير الدورية للمجلس الأعلى للصحافة، والدعاوى القضائية التي يرفعها البعض على الجريدة. وكشفت النتائج عن أن المبحوثين يرون أيضاً أن هذا التجاوز يحدث سعياً وراء رفع أرقام التوزيع، وتحقيق الربح، وجذب فئات جديدة من القراء والمعلنين، كما أنه انعكاس للأخلاقيات السائدة في المجتمع الآن.

٦ - دراسة محمد سعد(٢٠٠٣)[٦٩]:

استهدفت قياس وتحليل مدركات الصحفيين وقيمهم ودوافعهم فيما يتعلق بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية، ومدى تقديرهم والتزامهم بتلك المسؤوليّات، وترتيبهم للقيم المهنية، ورؤيتهم لمدى تأثير الدوافع الداخلية والخارجية على اتخاذ القرار في المآزق الأخلاقية والقانونية، كما استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين مدى التزام الصحفيين بمسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية، والسمات الشخصية المتمثلة في العدوانية، والاعتمادية، وتقدير الذات، والكفاية الشخصية، والتجاوب الانفعالي، والثبات الانفعالي، والنظرة للحياة.

وكشفت نتائج هذه الدراسة عن قوة تأثير عدد من الدوافع الداخلية تمثّلت في الأخلاق الذاتية، والدين، ومصداقية الصحفي، والحق في المعرفة، وتراجع متغيّرات الانتماء، والشهرة، والترقية والعقاب، ممّا يشير إلى أن مبادئ الفرد تمثّل المتغيّر الحاسم عند مواجهة المآزق الأخلاقية والقانونية، واحتلّت قيم الموضوعية والحرّية والاستقلالية والبحث عن الحقيقة، محلًّا متقدّماً لدى غالبية المبحوثين، وتزايد بروز قيم الحرّية والشجاعة والاستقلالية لدى الصحفيين الذين تعرّضوا للمساءلة القانونية، والصحفيين مرتفعي الميل للاضطراب الانفعالي والسلوكي.

٧ - دراسة محمود منصور هيبة (٢٠٠٣)[٧٠]:

استهدفت دراسة مختلف جوانب الممارسة الصحفية للقائم بالاتصال فى الصحف المسائية مع التركيز على الضغوط التي يتعرّض لها والالتزام بأخلاقيات وآداب الممارسة الصحفية وغيرها من الأمور المتعلقة بالممارسة الصحفية للقائم بالاتصال في الصحف المسائية، واعتمدت الدراسة استمارة استبانة للتطبيق على ١٤٠ صحفياً موزعين بالتساوي على جريدتي المساء والأهرام المسائي.

كشفت الدراسة عن مجموعة من الضغوط التي يتعرّض لها القائم بالاتصال؛

منها الضغوط النفسية التي تعدّ أكثرها خطورة؛ حيث يترتّب عليها عدم الجدّية في الأداء والممارسة الصحفية، إضافة إلى عامل المنافسة وضغوط مصادر الأخبار خاصة الرسمية منها، إلى جانب الرقابة الصارمة من رئيس التحرير.

٨ - دراسة نوال الصفتي (٢٠٠١)[٧١]:

استهدفت رصد الواقع الصحفي للقائم بالاتصال في الصحف المصرية وتعرّف المعايير التي تحكم عملهم بهدف تقويم هذا الواقع في ظل الاتجاهات الصحفية التكنولوجية الحديثة خلال القرن الحادي والعشرين، واعتمدت الدراسة على أسلوب الملاحظة المباشرة، وأداة المقابلة، للتطبيق على عينة قوامها ٥٥ مفردة بواقع ٤٠ مفردة من المحرّرين و١٥ مفردة من «سكرتارية» التحرير الفني في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية.

وكشفت نتائج الدراسة عن أن المعوّقات التي تعترض تأدية المحرّر الصحفي لمهمته تبلورت في الالتزام بسياسة تحرير الجريدة، وتمركز المعلومات في يد شخوص قليلة، وخوف بعض المصادر من الإدلاء بمعلومات، إضافة إلى عدم رغبة الأجيال القديمة في نقل خبراتها إلى الأجيال الشابة وصعوبة الحصول على المعلومات، والحذف المستمر من الموضوعات الصحفية المقدّمة.

٩ - دراسة عبد الله زلطة (١٩٩٧)[٧٢]:

استهدفت الكشف عن طبيعة العلاقة بين القائم بالاتصال وجمهوره، وبينه وبين المصادر الإخبارية التي يتعامل معها، وتعرّف مدى التزام الصحفيين المصريين بأخلاقيات وآداب المهنة فضلاً عن الوقوف على مدى إعداد وتأهيل القائم بالاتصال، وأجريت الدراسة على عينة تبلغ ٣٢٠ صحفياً في الصحف القومية والحزبية.

وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك صعوبات وعقبات يواجهها غالبية الصحفيين في الحصول على الأخبار من المصادر الحكومية، إضافة إلى وجود ضغوط

نفسية وعصبية، وضغوط الوقت، وأعباء المعيشة، وضغوط زحام المواصلات في العاصمة في مقدّمة الضغوط التي يتعرّض لها الصحفيون، وجاءت بعدها ضغوط الإرهاب والمنافسة مع الإعلام المرئي والصحف الأخرى، والتعب والإجهاد في العمل وضغوط مصادر الأخبار.

ثانياً – الدراسات الأجنبية:

١٠ – دراسة Jenn Mackay (٢٠٠٨)[٧٣]:

استهدفت هذه الدراسة استعراض ووصف وتقييم المناهج والنظريات المستخدمة لدراسة أخلاقيات مهنة الصحافة، ومناقشة جوانب القوة والضعف فيها، وقامت بوضع نموذج وسيط لشرح الضغوط المؤثّرة على القرارات الأخلاقية للصحفيين كمقياس تمّ تصميمه لاختبار أثر هذه الضغوط على التفكير الأخلاقي ذاته لدى الصحفيين، وأكّد النموذج وجود قوى تؤثّر على الصحفيين العاملين لمختلف وسائل الإعلام، وشمل مجتمع الدراسة الصحفيين العاملين بالصحف اليومية، والصحفيين العاملين بالقنوات التلفزيونية المحلية، وطلاب الصحافة.

وتوصّلت الدراسة إلى أن الصحفيين يميلون إلى اتخاذ قرارات مماثلة للقرارات التي يتّخذها الصحفيون العاملون في وسائل الإعلام الأخرى باستثناء مجموعة من الحالات التي كانت تميل إلى اتخاذ قرارات مستقلة بغض النظر عن قرارات الآخرين، وأن الصحفيين العاملين بالصحف يميلون إلى القرارات الأكثر قبولاً أخلاقياً من أولئك الذين يعملون لوسائل إعلامية أخرى، وعندما سئل المشاركون عن أحدث مشكلة أخلاقية تعرّضوا لها ذكر المبحوثون مجموعة قضايا أخلاقية ذات جوانب متعددة، ممّا يوحي بأن معظم ما واجهه كلّ منهم جعلهم يتذكّرون أنواعاً عديدة من الضغوط الصحفية التي تمثّل عبئاً عليهم.

١١ - دراسة Randal A. Beam (٢٠٠٨)[٧٤]:

حول الخصائص الاجتماعية لصحفيي الولايات المتحدة الأمريكية وعملهم الأفضل، وسعت إلى إثبات الفرضية القائلة بتأثير الخصائص الاجتماعية للصحفيين على محتوى الأخبار. والدراسة عبارة عن تحليل لمجموعة من القصص الإخبارية القصيرة، إضافة إلى دراسة ميدانية على (٣٢٧) مراسلاً من الذين يعملون تحت رئاسة غرفة الأخبار المركزية؛ حيث طلب منهم تقديم نموذج حديث لأفضل عمل إخباري قاموا به، وكانت موضوعات القصص الإخبارية التي ذكرها الصحفيون مرتّبة وفقاً لبعض الخصائص الاجتماعية للصحفيين بما يشير إلى أن العوامل الفردية لها صلة أقوى بعملية إنتاج الأخبار بشكل أكثر ممّا يعتقد.

١٢ - دراسة Knott Diana et al (٢٠٠٢)[٧٥]:

سعت إلى البحث في سمات المديرين التنفيذيين بالمؤسسات الصحفية بهدف الوقوف على العوامل التي يمكن أن تؤثّر في سلوكياتهم ومفهومهم لمبدأ المسؤوليّة الاجتماعية، ومدى التزامهم بتطبيقه في مقابل تفضيل مبدأ المنفعة، أو المصلحة الذاتية على السلوك المسؤول.

عملت الدراسة على تحليل عينة من التقارير السنوية التي تصدرها اثنتان من المؤسسات الصحفية عن المديرين التنفيذيين العاملين بها وعن خلفيّاتهم وإنجازاتهم. وأسفرت النتائج عن عدم وجود تأثير لكل من السنّ والخلفية التعليمية للمبحوثين على رؤيتهم لمفهوم المسؤوليّة الاجتماعية. ولكن هناك اختلاف وفقاً لسنوات الخبرة؛ فكلّما زادت خبرة الصحفي قبل أن يصبح مديراً، فإن وعيه بمبادئ المسؤوليّة الاجتماعية يكون أكبر من غيره من المديرين التنفيذيين الذين لم يسبق لهم العمل كمحرّرين صحفيين.

١٣ - دراسة Scott Hugh (٢٠٠٠)[٧٦]:

حول التأثيرات المؤسسية على أدوار الصحفيين علاقة متغيّرة، وبحثت الدراسة

في مدى التغيير في استقلالية الصحفيين في مؤسساتهم الإعلامية، وإذا ما كانت هناك علاقة بين إدراك الصحفيين لطبيعة مؤسساتهم (تابعة أو مستقلة) وبين الأدوار الصحفية التي يعتقدون أنها حيوية، واستخدمت استمارة استبانة على الصحفيين للحصول على تقييمهم الذاتي للقدر الذي يتمتعون به من الاستقلالية في عملهم ومقارنة قدر الاستقلال في مؤسساتهم في وقت سابق وفي الوقت الحالي، كما أجرى تحليل للمضمون لـ ١٨٩ مقالاً اختيرت عشوائياً كتبها ٤١ صحفياً شملتهم الاستبانة السابقة.

وأوضحت الدراسة أن المؤسسات الإعلامية أصبحت واعية أكثر بما يهمّ المجتمع، بالإضافة إلى أن أغلب المقالات التي شملها التحليل عكست الدور الحذر والمهادن لوسائل الإعلام أكثر من الدور الانتقادي أو التفسيري، ولم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة بين طبيعة عمل المؤسّسة وتوصيفها، وبين الأدوار التي يتبنّاها الصحفيون.

١٤ - دراسة Voakes (٢٠٠٠)[٧٧]:

حول القانون والأخلاقيات والمسؤوليّات في غرفة الأخبار، واستهدفت تعرّف كيفية تعامل الصحفيين مع المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية، ومدى قدرتهم على تحقيق التوازن بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات الأخلاقية أثناء العمل الصحفي.

وخلصت الدراسة إلى تحديد ثلاثة نماذج رئيسية تحكم العلاقة بين القانون والأخلاقيات هي: نموذج الانعزال الذي يعطي الأولوية للقانون، نموذج التوافق الذي يستبعد التناقض بين القانون والأخلاقيات، نموذج المسؤوليّة الذي يوازن بين القانون والأخلاقيات.

وكشفت النتائج تأييد ٦٠٪ من المبحوثين لنموذجي الانعزال والتوافق، في حين دافع ٤٠٪ عن نموذج المسؤوليّة الذي يشير إلى تأثير متغيرات أخرى بجانب القانون والأخلاقيات هي: أخلاق المهنة، والسياسة التحريرية، والجمهور، والمصادر، والزملاء، والمعلنون، وجماعات الرفاق.

١٥ – دراسة Voakes (١٩٩٧)[٧٨]:

اهتمت بتحديد مدى التوافق بين رؤية الجمهور ورؤية الصحفيين للدوافع الأخلاقية، من خلال الاعتماد على النموذج التوجيهي أو نموذج العوامل الاجتماعية المؤثّرة على قرارات الصحفيين، والتطبيق على عينتين من القراء والصحفيين.

وتوصّلت إلى أن هناك مفهومين مختلفين للدوافع الأخلاقية للعمل الصحفي لدى القرّاء والصحفيين، فبينما يميل القرّاء إلى الاعتقاد بأن قرارات الصحفيين الأخلاقية تفرضها المؤثّرات القانونية والتنافسية والوظيفية، يعتقد الصحفيون أنهم يستمدّون قراراتهم الأخلاقية من المواثيق الأخلاقية للمهنة، وتشريعات الصحافة، والضغوط التنظيمية والإدارية للمؤسسة الصحفية.

وفي حين يرى الجمهور أن تأثير الإعلام الخارجي يسهم إلى حد كبير بجانب الخلفيّات الشخصية للصحفيين في تشكيل قراراتهم الأخلاقية، أوضح الصحفيون أنهم يضعون في الحسبان رد فعل القرّاء ومعاييرهم الأخلاقية، بجانب تقييم المآزق الأخلاقية في إطار أخلاقياتهم الخاصة.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالنشاط الصحفي في المجالس النيابية:

أولاً – الدراسات العربية:

١ – دراسة هزاع مرشد (٢٠٠٨)[٧٩]:

سعت إلى تعرّف طبيعة الصورة الذهنية لمجلس النواب ومجلس الشورى اليمني، ودراسة العوامل المؤثّرة في بناء هذه الصورة، وتمثّل مجتمع الدراسة في سكان العاصمة اليمنية صنعاء ممّن يبلغون عشرين سنة فأكثر، وأجريت على عينة قوامها ٤٠٠ مفردة تمّ اختيارها بأسلوب العينة الطبقية، واستخدمت الدراسة صحيفة الاستقصاء بالمقابلة كأداة لجمع البيانات.

وتوصّلت الدراسة إلى أن صورتي مجلسي النواب والشورى جاءت محايدة في المقام الأول، وأن الصورة السلبية أتت في المرتبة الثانية متفوّقة على الصورة الإيجابية، ممّا يعني أن صورة المجلسين سلبية أكثر منها إيجابية، إضافةً إلى سيطرة الحزب الحاكم على غالبية مقاعد مجلس النواب أدّت إلى ضعف أداء المجلس وعطّلت بعض صلاحياته، ممّا جعله يبدو مشابهاً لمجلس الشورى؛ حيث إن كليهما تابع ومنحاز لصالح الحكومة.

١٧ - دراسة نشوى عقل (٢٠٠٦)[٨٠]:

استهدفت تحليل المعالجة الإعلامية التي يقدّمها التلفزيون في مصر على اختلاف أنماطه (حكومي أو خاص) للقضايا البرلمانية البارزة في فترة معينة، وأثر هذه المعالجة على تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو أداء البرلمان بشقّيه (مجلس الشعب والشورى) ونحو ممثّليه في البرلمان، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الخاصة بها على أسلوب المقابلة الشخصية واستخدام صحيفة الاستقصاء التي تمّ تطبيقها في كل تطبيق من التطبيقات الثلاثة (مع اختلاف طفيف في بعض الأسئلة من تطبيق لآخر بما يلائم طبيعة القضية أو الفترة محلّ الدراسة).

وتوصّلت الدراسة إلى أن توظيف وجهة النظر الواحدة قد حظي بالنسبة الكبرى في المعالجة، وقد يرجع ذلك إلى توافق القوى السياسية على إيجابية القضية، كما تفوّق التلفزيون على الصحافة في تقديم وجهتي النظر، وقد يرجع ذلك إلى أن الصحف الحزبية والقومية متمسكة بإبراز الخط السياسي أحادي الاتجاه لكل منهما.

كما توصّلت إلى أن أكثر الوسائل الإعلامية التي مالت إلى توظيف وجهة نظر واحدة في معالجتها لقضية التعديل الدستوري كانت جريدة الوفد وتليها جريدة الأهرام، وهو ما يشير إلى التزام الأولى بتوجّهاتها الأيدولوجية، والتزام الثانية بتوجّهاتها الرسمية، وكانت جريدة المصري اليوم أقلّ الصحف التي وظّفت وجهة نظر واحدة.

١٨ – دراسة سعود الخراز (٢٠٠٥)[٨١]:

استهدفت الكشف عن مهامّ العلاقات العامة بمجلس الأمة، ومفاهيم وإدراك الناخبين الكويتيين عن الصورة الذهنية لمجلس الأمّة وتحديد العوامل أو المتغيّرات التي غالبًا ما تؤثّر على تحديد ماهية هذه الصورة الذهنية، إما إيجاباً وإما سلباً بين الناخبين.

وتوصّلت الدراسة إلى أن حقيقة الديمقراطية في الكويت يتمّ النظر إليها على أنها الممثّل المناسب عن القيم الاجتماعية والدينية والثقافية للشعب الكويتي، وأن ممارسة التشاور شيء شائع في المجتمع الكويتي والجماعات السياسية، ويعكس الروح العامة لنظام الحكم والديمقراطية في البلاد. كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أنه قد تمّ خلق نظام للتمثيل الديمقراطي يعكس احتياجات ومعتقدات الشعب الكويتي.

١٩ – دراسة حسن علي (٢٠٠٢)[٨٢]:

استهدفت رصد وتحليل الصورة الذهنية لمجلس الشعب وأعضائه كما يدركها الإعلاميون البرلمانيون، إلى جانب دراسة العوامل المؤثّرة في ذلك، وتحليل اتجاهاتهم نحو التغطيات الإعلامية الخاصة بمجلس الشعب وأعضائه في شتى وسائل الإعلام المصرية (قومية وحزبية وخاصة).

وتوصّلت الدراسة إلى وجود صلة مباشرة بين الإعلاميين وأعضاء مجلس الشعب، وأن الأعضاء يمثّلون المصدر الأول لعينة الدراسة بنسبة ١٠٠٪، ومع هذا يشكو أعضاء مجلس الشعب من سوء نيّة أو سوء تغطية بعض المحرّرين، وفي الحالتين أظهرت الدراسة ملامح صورة سلبية عن مجلس الشعب وعن الأعضاء، وهو ما يشير إلى وجود خلل في هذه العلاقة التي بين المحرّرين البرلمانيين وبين مجلس الشعب.

كما كشفت الدراسة عن تأثير واضح لدور الانتماء الحزبي في عملية إدراك الصورة الذهنية للمجلس والأعضاء وأن الملامح السلبية لأعضاء مجلس الشعب

تتركّز بين محرّري الصحف الحزبية والخاصة، وأنه حين تميل صورة عضو مجلس الشعب إلى التحسّن نجدها تتركّز لدى مذيعي ومندوبي الإذاعة والتليفزيون والصحف القومية كالأهرام والأخبار.

٢٠ - دراسة إيمان نعمان جمعة (٢٠٠١)[٨٣]:

استهدفت تعرّف حدود تأثير التغطية الإعلامية التي تقدّمها وسائل الإعلام المصرية حول مجلس الشعب في تشكيل الصورة الذهنية للمجلس وأعضائه في مكوّناتها المعرفية والوجدانية لدى الرأي العام، ودراسة حدود تأثير كلّ من التأثير الإعلامي والصورة الذهنية للمجلس لدى الأفراد في بناء وتشكيل النوايا السلوكية نحو الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠، واستخدمت الدراسة صحيفة الاستقصاء بالمقابلة لجمع البيانات من عينة عشوائية قوامها ٦٠٠ مفردة من الحضر والوجهين البحري والقبلي من سكان مصر.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاهاً سلبياً لدى الأفراد إزاء مجلس الشعب، أمّا بالنسبة للصورة الذهنية للمجلس فقد اتّصف المجلس بملامح وظيفية محايدة تتمثّل في أنه مجلس لسنّ القوانين والتشريعات (٢٠,٢٪)، وملامح سلبية تتمثّل في وصف المجلس بأنه مجلس شكلي وتجمّع لمناقشات غير مجدية، ولمصالح ذاتية (٣٧٪)، أمّا الملامح الإيجابية فتمثّلت في أنه بيت الأمّة وصوت الشعب، ويسعى لحل مشكلات الشعب، أمّا الصورة الذهنية لأعضاء المجلس فقد اتجهت إلى السلبية حيث تمثّلت في تحقيق مصالح شخصية من وراء العضوية، واتّصف العضو بأنه نصّاب وبلطجي، ومنافق، ووصولي، ويخضع لضغوط الحكومة.

٢١ - دراسة جيهان إلهامي (٢٠٠٠)[٨٤]:

حول صفحة الشؤون البرلمانية فى الصحافة القومية، واعتمدت على منهج المسح بشقّيه الوصفي والتحليلي، وذلك بهدف تعرّف مضمون وشكل واتجاه

المادة المنشورة في صفحة الشؤون البرلمانية في صحف الدراسة خلال فترة البحث، وخصائص القائمين بالاتصال في القسم البرلماني في الصحف الخاضعة للدراسة، وأساليب الممارسة المهنية، ومستويات الرضا الوظيفي.

وتوصّلت الدراسة إلى وجود اهتمام لدى الصحف القومية بالقضايا السياسية التي تناقش في البرلمان، وخاصة ما يتعلّق بالحكومة متمثّلة في أعضاء الحزب الوطني الحاكم، وأشارت الدراسة إلى وجود صعوبات متعدّدة في تعامل القائم بالاتصال مع المصادر بسبب تعلّل هذه المصادر بسريّة بعض المعلومات، ووجود قائمة من الموضوعات المحظور تناولها، وصعوبة الاطلاع على أجزاء من الحقائق والبيانات، كما أظهرت اهتمام صحف الدراسة بنشر ما يتعلّق بسلبيات بعض أعضاء البرلمان ممّا يخلق علاقة من التوتّر بين الصحافة والبرلمان.

ثانياً – الدراسات الأجنبية:

٢٢ – دراسة Argiris Archakis & Villy Tsakona (٢٠١٠)(٨٥):

استهدفت بحث الطريقة التي يقدّم بها الخطاب البرلماني اليوناني في الصحافة اليونانية، من خلال بحث كيف يخلق الصحفيون شبكات حوارية حول المناقشات البرلمانية والمقالات الصحفية عن طريق إعادة إنتاج مقتطفات من خطابات أعضاء البرلمان، وارتكزت الدراسة على افتراض أن الأخبار تؤدّي إلى خلق قيمة للحقائق من خلال اللغة والتحليل المقارن للجلسات البرلمانية والمقالات الصحفية ذات الصلة، وكشف التحليل أن الوقائع التي نشرت لم يتمّ اختيارها على أساس أهميتها السياسية أو القانونية، ولكن على أساس نتائجها غير العادية على الجلسات البرلمانية، وأكدت على إعادة بناء الحديث المباشر في القصص الخبرية واستخدام الاستعارة كمصدر خطابي يوظّفه أعضاء البرلمان، ويعاد إنتاجه من قبل الصحفيين في محاولة لجذب اهتمام قرائهم وإثارة عواطفهم.

٢٣ - دراسة Pieter de Wilde (٢٠٠٨)[٨٦]:

عبارة عن بحث تجريبي للعلاقة بين التغطية الصحفية لعمليات تشكيل السياسة الأوروبية، وبين تدخّل البرلمانات الوطنية في هذه العمليات، من خلال تعرّف تأثير التغطية الإعلامية للمناقشات الخاصة بالميزانية الأوربية في هولندا في الفترة من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٥، وكشفت النتائج أن التغطية الإعلامية المحدودة تعزّز هيمنة السلطة التنفيذية بينما التغطية الإعلامية الشاملة تزيد دور الرقابة، وتدعم تدخّل البرلمانات عموماً وأحزاب المعارضة بشكل خاص في تشكيل السياسات؛ حيث أشارت النتائج إلى أن الممثّلين التشريعيين - خصوصاً أعضاء أحزاب المعارضة - اكتسبوا صوتاً أقوى في البرلمان من خلال أجهزة الإعلام، ومن ثمّ تعتبر الصحافة فى هذه الحالة «سلاح الضعفاء».

٢٤ - دراسة Ralf Negrine (١٩٩٩)[٨٧]:

استهدفت تحليل مضمون التغطية الإعلامية للبرلمان والسياسات في بريطانيا وألمانيا في عامي ١٩٨٦، ١٩٩٦، واقترن ذلك بدراسة ميدانية طبّقت على بعض السياسيين، وتمّت مقارنة التغطية بين العامين من حيث **عدد الموضوعات البرلمانية والسياسية** (رئيسية - ثانوية)، **طريقة المعالجة** (بالنص - بالصور - بالعناوين)، **نوع الموضوعات المتناولة** (البرلمان نفسه - اللجان البرلمانية - مجلس الشيوخ - الإدارات الحكومية - البورصة...).

وتوصّلت الدراسة إلى انخفاض عدد الموضوعات وتغطية أعضاء البرلمان عامي ١٩٨٦، ١٩٩٦ في كل من الجارديان والتلغراف بنسبة (٢٤٪ - ٢٧٪) على التوالي، أمّا صحيفة SDZ الألمانية فتبلغ نسبة الانخفاض (١١٪) لصالح عام ١٩٨٦، أيضاً كان أعضاء الحكومة والحزب الحاكم أكثر ظهوراً في المعالجة في كل الصحف، كذلك الوضع بالنسبة للسياسين الأكثر قرباً من مركز السلطة السياسية وهو ما يؤيد أطروحة «تسلسل» السلطة، ويؤكّد أن معايير الحكم على القيمة

الإخبارية ليست في صالح أعضاء البرلمان الأقلّ بروزاً، كما تطابقت هذه النتائج مع تحليل مضمون نشرات إخبارية تمّ تقييمها في نفس الفترة.

٢٥ – دراسة Josef D.Keefer (١٩٩٣)[٨٨]:

سعت إلى بحث التغطية الإخبارية التي قامت بها تسع مؤسسات إخبارية (صحف – شبكات) لثمان قضايا رئيسية ما زالت محل بحث في البرلمان، وقبل التصويت عليها بثلاثة شهور (مثل: قوانين العمل – الضرائب – حماية المستهلك).

وتوصّلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تعمل على إعاقة – بدلاً من تسهيل – مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات البرلمانية؛ فهي لا تفسر المعاني المتضمّنة في قضية عالقة، ونادراً ما تنبّه المواطنين لتصويت قادم حول قضية ما، ولا تصف وجهات النظر الخاصة بحضور برلماني محلي، ولا تصف كيفية تأثير القضايا العالقة على المواطنين.

كما خلصت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تستمدّ تصريحاتها من الجانب التنفيذي حول القضايا البرلمانية، وليس من الجانب التشريعي، وأن الأخبار المرتبطة بالقضايا محلّ الدراسة غلب عليها الطابع التقريري لأعمال الهياكل البرلمانية، ممّا يوحي بأن جماعات القطاع الخاص قد استخدمت تكتيك تمرير معلومات إلى المحرّرين البرلمانين لتغطية نشاطاتها على حساب معالجة الخلافات على التصويت داخل لجنة فرعية معينة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لأبرز الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

– أظهرت عملية رصد الدراسات السابقة تعدّد مداخل دراسة أخلاقيات العمل الإعلامي، حيث ركّز بعضها على دراسة هذه الأخلاقيات من وجهة نظر الإعلاميين

أنفسهم، وركز البعض الآخر على دراستها من وجهة نظر القرّاء، وآخرون ركّزوا على دراسة الأخلاقيات في إطار النماذج والنظريات التي تسعى إلى ضبط هذه الأخلاقيات والتوفيق بينها وبين المسؤوليّات القانونية للإعلاميين والصحفيين مثل: النموذج التوجيهي، ونموذج كارتر للعلاقات الوجدانية، ونظرية المسؤوليّة الاجتماعية، ونظرية كيلمان الوظيفية، ونموذج المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية.

- أظهرت عملية رصد الدراسات السابقة أن أغلب الدراسات ركّزت على أخلاقيات تغطية أخبار الجريمة والحوادث، وغياب الدراسات التي ركّزت على موضوع أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية رغم أهمية البرلمان كمؤسسة تشريعية تنوب عن الشعوب في تسيير أمورهم ومصالحهم.

ومن ثم كان إحساس الباحث بضرورة قياس مدى التزام المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية عند تغطيتهم لفعاليات مجلس الأمّة الكويتي، من وجهة نظر المحرّرين أنفسهم من جانب، وأعضاء مجلس الأمة من جانب آخر، للوقوف على مدركات الصحفيين البرلمانيين ودوافعهم الأخلاقية والقانونية ومدى التزامهم بها، وعلاقتهم بأعضاء مجلس الأمة باعتبارهم من أبرز المصادر الصحفية لكونهم النخبة السياسية التي تمثّل الشعب الكويتي في البرلمان.

مشكلة الدراسة:

في إطار التداخل بين المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية، وصعوبة تحديد ما هو أخلاقي وما هو قانوني، ومدى أخلاقية ما هو قانوني، وقانونية ما هو أخلاقي، تبرز الحاجة إلى قياس وتحليل اتجاهات المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية إزاء مسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية.

ونظراً لأهمية وجود علاقة تعاونية بين الصحافة والبرلمان من حيث كون المسؤوليّة الاجتماعية للصحافة تقتضي أن تعمل تلك الأخيرة على الالتزام بتأدية

المهامّ والوظائف المنوطة بها أمام المجتمع فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في حدود مسؤوليّتها تجاه المجتمع، والالتزام بالقيم الوطنية، وأن تكون هناك مساحة كافية بين الممنوع والمسموح، والقذف والسب، والحرّية الشخصية، لذلك برزت الحاجة أيضاً إلى ضرورة قياس اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الكويتي تجاه المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين.

وفي هذا الإطار تتمثّل مشكلة هذه الدراسة في مدى إدراك المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية لمسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية، واتجاهات أعضاء مجلس الأمة الكويتي نحو هؤلاء المحرّرين ووجهات نظرهم في مدى إدراك المحرّرين لتلك المسؤوليّة، ومن ثمّ معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بين المحرّرين البرلمانيين وأعضاء مجلس الأمة في إطار المسؤوليّة الاجتماعية للصحافة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في إطار عدة اعتبارات:

- أن الإعلام البرلماني يختص بإبراز العملية البرلمانية؛ من خلال نقل كل ما يتصل بأعمال أعضاء مجلس الأمة للمواطن الكويتي، وكل ما يدور في الجلسات داخل المجلس من نقاشات وآراء واقتراحات وانتقادات، والتي قد تصدر من مختلف التكتلات النيابية، وهذا من أجل تدعيم التواصل والاتصال بين أعضاء المجلس وأفراد الجمهور من ناحية، وإطلاع الجمهور على عملية صناعة القرار عن طريق تكريس مبدأ الشفافية ونشر المعلومات من ناحية أخرى.
- أن الإعلام البرلماني يكتسب أهمية خاصة انطلاقاً من حيوية القضايا والموضوعات التي يتناولها، والتي تهم صناع القرار والبرلمانيين بل وحتى الجمهور العادي الذي يتابع الفعاليات البرلمانية، ويتفاعل معها ويتأثر ويؤثر فيها، مما يعكس صورة متميزة من صور المشاركة السياسية الإيجابية التي تعتبر غاية الديمقراطية ووسيلة من وسائلها في آن واحد.

- أن الإعلام البرلماني يكمل الدور البرلماني، ويجعله أكثر حضوراً وتأثيراً وتفاعلاً مع الرأي العام، ويفتح له نافذة كبيرة للتواصل الإيجابي مع مكونات ومؤسسات المجتمع الأخرى كافة.

- أن الصحافة كإحدى المؤسسات الإعلامية التي تنقل صوت المواطن إلى البرلمان وأدائه إلى المواطن، لابدّ لها من مراعاة الأخلاقيات المناسبة لتغطية الفعاليات البرلمانية، وأخبار أعضاء مجلس الأمّة؛ نظراً لأهمية هذه التغطيات وارتباطها الشديد بالجماهير.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى قياس اتجاهات المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية إزاء مسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية، ومعرفة رؤية أعضاء مجلس الأمة الكويتي لمدى مراعاة هؤلاء المحرّرين البرلمانيين لتلك المسؤوليّات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعرّف السمات الشخصية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية من حيث النوع وسنوات الخبرة والمؤهل الدراسي والعضوية بالجمعيات والمنتديات.

- تعرّف طبيعة العلاقة بين المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية وأعضاء مجلس الأمّة.

- تعرّف مدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بمواثيق الشرف الصحفي وتشريعات الصحافة عند أدائهم مهنتهم.

- الكشف عن العوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في المؤسسة الصحفية عندما يواجه المحرّرون البرلمانيون مشكلة تتعلّق بتشريعات الصحافة أو أخلاقيات المهنة.

- معرفة مدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية عند تغطيتهم فعاليات وأنشطة مجلس الأمّة وأنشطة أعضائه.
- تعرّف تقييم أعضاء مجلس الأمّة لصورة المجلس ونوّابه كما تعكسها الصحافة الكويتية، وأبعاد العلاقة بين نوّاب المجلس والمحرّرين البرلمانيين.
- الكشف عن رؤية أعضاء مجلس الأمّة للمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية، ومدى انعكاس هذه المسؤوليّات سلباً أو إيجاباً على تغطية المحرّرين للشؤون البرلمانية.

أسئلة الدراسة:

أولاً – الأسئلة الخاصة بالمحرّرين البرلمانيين:

- ما الخصائص والسمات الشخصية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية؟
- ما طبيعة العلاقة التي تربط المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بأعضاء مجلس الأمّة؟
- ما الأدوار التي يؤدّيها المحرّر البرلماني من وجهة نظر المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية؟
- إلى أي مدى يحرص المحرّرون البرلمانيون في الصحف الكويتية على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي عندما تصادفهم مشكلات تتعلّق بأخلاقيات المهنة؟
- إلى أي مدى يحرص المحرّرون البرلمانيّون في الصحف الكويتية على الرجوع لتشريعات الصحافة عندما تصادفهم مشكلة تتعلّق بأخلاقيات المهنة؟
- ما العوامل المؤثّرة على صنع القرار الإعلامي في المؤسسة الصحفية عندما يواجه المحرّرون البرلمانيون مشكلة تتعلّق بتشريعات الصحافة أو أخلاقيات المهنة؟

- ما البديل الذي يفضّله المحرّرون البرلمانيون عند مواجهة مشكلة تتعلّق بتشريعات الصحافة أو أخلاقيات المهنة؟
- هل سبق أن تعرّض المحرّرون البرلمانيون في الصحف الكويتية لمساءلة قانونية أو تأديبية بسبب عملهم؟
- ما أسباب ونتائج تلك المساءلة على المحرّرين الذين تعرّضوا لها؟
- هل كان لهذه المساءلة تأثير على أسلوب الممارسة الصحفية؟
- ما مدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية عند تغطيتهم لفعاليات وأنشطة مجلس الأمّة وأعضائه؟

ثانياً – الأسئلة الخاصة بأعضاء مجلس الأمة:

- ما تقييم أعضاء مجلس الأمّة لصورة المجلس ونوّابه كما تعكسها الصحافة الكويتية؟
- ما تقييم أعضاء مجلس الأمّة لحدود أبعاد العلاقة بين نوّاب المجلس والمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية؟
- إلى أي مدى تنعكس طبيعة العلاقة بين نوّاب مجلس الأمّة والمحرّريين البرلمانيين في الصحف الكويتية على الممارسة البرلمانية للنوّاب؟
- إلى أي مدى تنعكس طبيعة العلاقة بين نوّاب مجلس الأمّة والمحرّريين البرلمانيين على الممارسة الصحفية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية؟
- ما رؤية أعضاء مجلس الأمّة للمسؤوليّات الأخلاقية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية؟
- إلى أي مدى تنعكس المسؤوليّات الأخلاقية للمحرّرين البرلمانيين سلباً أو إيجاباً على تغطيتهم للشؤون البرلمانية من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمّة؟
- ما رؤية أعضاء مجلس الأمّة للمسؤوليّات القانونية التي تحكم عمل المحرّرين

البرلمانيين، ومدى انعكاسها سلباً أو إيجاباً على تغطية المحرّرين للشؤون البرلمانية؟

الإطار النظري للدراسة:

استفادت الدراسة الحالية من المداخل النظرية التالية:

١ – النموذج التوجيهي[٨٩]:

يتضّمن هذا النموذج سبعة متغيّرات تؤثّر على سلوك الصحفي قبل صياغته للمحتوى الإعلامي هي:

- **الفرد:** ويشمل هذا المتغيّر السمات الديموجرافية للصحفي، وقيمه ومعتقداته الشخصية، وخلفيّاته السياسية والاجتماعية.
- **الجماعة الصغيرة:** أي تجمع بين فردين أو أكثر يحدث بينهم تفاعل يعتمد فيه أحدهما على الآخر، وتشير إلى تأثير الجماعات غير الرسمية التي ينتمي إليها الصحفي.
- **المنظّمة:** وتشير إلى تأثير الضغوط التنظيمية والإدارية للمؤسسة الصحفية وتوجّهات الصحفي إزاء السياسة التحريرية.
- **المنافسة:** وتشير إلى تأثير المنافسة مع الصحف الأخرى ووسائل الإعلام والسعي لتلبية احتياجات جمهور القراء.
- **المهنة:** وتشير إلى تأثير أخلاقيّات المهنة المتمثّلة في مواثيق الشرف الصحفي وما تفرضه التنظيمات النقابية من مسؤوليّات.
- **القانون:** وتشير إلى تأثير تشريعات الصحافة والخبرة السابقة المتعلّقة بالدعاوى القضائية والعقوبات.
- **الضغوط الخارجية:** وتشير إلى تأثير المصادر والمعلنين والجمهور.

٢ - نموذج كارتر للعلاقات الوجدانية[٩٠]:

يحدّد هذا النموذج ثلاثة أبعاد للتوجّهات الأخلاقية للصحفيين هي:

- **الأخلاق المهنيّة** *Professional Ethics*: وتتضمّن أخلاقيات المهنة.
- **التوجّهات الأخلاقية** *Ethical Guides*: وتتضمّن القوانين الرسمية وتأثير الرؤساء والمصادر.
- **الأخلاق السامية** *Higher Ethic*: وتشير إلى تخلّي الصحفي عن الضغوط الأخلاقية والقانونية وانحيازه للمسؤوليّات الاجتماعية انطلاقاً من أخلاقه الذاتية والقيم والمثل العليا.

ويرى «كارتر» أن الالتزام بالأبعاد الثلاثة يتوقّف على الحتمية والملاءمة، فالشيء الذي له فائدة شخصية يكون حتمياً، ومن ثمّ يتقرّر موقف الصحفي في إطار مدى الحتمية، وكلّما انخفضت القيمة الذاتية انخفضت حتميّتها، وطبقاً لهذا النموذج فإن أخلاقيات المهنة والأخلاق السامية ذات حتميّة كبيرة، أمّا اتّباع التوجيهات الأخلاقية فذات حتميّة أقل، ويمكن لتلك التوجيهات أن تكون ملائمة في بعض المواقف، ومن ثمّ فإن المواقف الحتميّة تكتسب أهميتها من كونها مهمّة ذاتياً للصحفي، أمّا المواقف الملائمة فتكون مهمّة فقط بسبب الظروف المحيطة بالصحفي.

٣ - النماذج الثلاثة للمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية[٩١]:

قدّم «Vokes» ثلاثة نماذج تفسر كيفيّة تعامل الصحفيين مع المسؤوليّات القانونية والأخلاقية هي:

- **نموذج الانعزال عن العالم** *The Separate Realms Model*: ووفق هذا النموذج يمكن التفرقة بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي، وأن القانون يمثّل عاملاً مؤثراً لأنه ملزم وصارم ومنطقي وموضوعي، ويفرض عقوبات على منتهكيه،

أما الأخلاقيات فغير ملزمة، وينجم عن انتهاكها وخز الضمير، إلاّ أن البعض يرى أن التصرّف القانوني البحت في موقف ما هو تصرّف غير أخلاقي، ومن ثمّ فإن القانون والأخلاق يتعارضان.

- **نموذج التوافق** *The Correspondence Model*: يخلص هذا النموذج إلى أن هناك معدلاً غالباً من التوافق بين القانون والأخلاق، وأن هناك ارتباطاً بين المعايير والقيم الاجتماعية التي تشكّل الإحساس بالشرعية والأخلاقية، ومن ثمّ يصعب القول بوجود تنافر بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي، وهكذا يصبح البديل هو التصرّف بشكل قانوني وأخلاقي معاً، لا تقديم القانون على الأخلاقيات كما يرى النموذج.

- **نموذج المسؤوليّة** *The Responsibility Model*: يجمع هذا النموذج بين نموذجي الانعزال والتوافق، ويرى أن القانون مستمدّ من الأخلاقيات، كما يستمدّ قوّته من شرعيّته وإحساس المواطنين بضرورة الخضوع له، وطبقاً لهذا النموذج فلابدّ من وضع القانون في الحسبان عند اتّخاذ أي قرار، لأنه ذو سيادة وإلزام، وفي الوقت نفسه يحمل ملامح أخلاقية.

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات الوصفية من خلال محاولتها الخروج بمؤشّرات أساسية ووصف مدى التزام المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية، وتقييم أعضاء مجلس الأمّة الكويتي لمدى التزام الصحفيين بتلك المسؤوليّات وانعكاسها سلباً أو إيجاباً على الأداء الصحفي للصحفيين، والبرلماني لأعضاء مجلس الأمّة.

وتستند الدراسة في هذا الوصف والتحليل إلى منهج المسح الإعلامي الذي يسعى للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة محلّ الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثّل مجتمع الدراسة في قسمين هما؛

- **المحرّرون البرلمانيون في الصحف الكويتية**، ويصل عددهم إلى حوالي ٧٠، وقد استجاب للدراسة (٦٣ مفردة) من هؤلاء المحرّرين، بينما لم يستجب الباقون، وهو عدد كافٍ لإجراء الدراسة.
- **أعضاء مجلس الأمّة**، ويبلغ عددهم ٥٠ عضواً منتخباً، بالإضافة إلى ١٦ وزيراً يتم تعيينهم كأعضاء في المجلس بحكم وظائفهم، وقد كان من الصعب تطبيق أداة الدراسة المتمثّلة في «المقابلة المقننة» على جميع أعضائه، لذا قام الباحث بسحب عينة من هؤلاء الأعضاء بطريقة العينة التطوعية، واستجاب للبحث ٣٦ مفردة من إجمالي ٦٦ نائباً بالمجلس.

أدوات جمع البيانات:

من أجل إنجاز الأهداف المحدّدة للدراسة وقع اختيار الباحث على الأدوات الآتية:

- **الاستبانة:** للتطبيق على المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية.
- **المقابلة المقننة:** للتطبيق على أعضاء مجلس الأمّة.

مقاييس الدراسة:

في إطار سعي الدراسة للكشف عن اتجاه المحرّرين البرلمانيين نحو المبادئ والمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية لهم، قام الباحث بوضع مقياس لتحديد مدى هذا الالتزام مكون من ٢٢ عبارة وتراوحت الإجابة على كل عبارة، بين (مؤيد، لا رأي لي، معارض) وبالتعويض عنها بالأرقام (٣، ٢، ١) يصبح مجموع درجات المقياس (٦٦ درجة)، تم توزيعها على مستويات المقياس على النحو الآتي:

- من ٢٢ إلى ٣٦ = اتجاه سلبي.

- من ٣٧ إلى ٥١ = اتجاه محايد.
- من ٥٢ إلى ٦٦ = اتجاه إيجابي.

اختبارات الصدق والثبات:

أ - **اختبار الصدق:** قام الباحث بعرض أدوات الدراسة (الاستبانة والمقابلة الحرّة) على مجموعة من المحكّمين من الأساتذة المتخصّصين، ثم قام بإجراء التعديلات اللازمة على هذه الأدوات طبقاً لملاحظاتهم[٩٢].

ب - **اختبار الثبات:** قام الباحث باختبار ثبات المقاييس الواردة باستبانة الدراسة من خلال طريقتين؛ هما[٩٣]: طريقة إعادة تطبيق الاختبار، وطريقة التباين، وذلك على النحو الآتي:

١ - **طريقة إعادة تطبيق الاختبار:** قام الباحث بإعادة تطبيق الاختبار على عدد ١٣ مفردة بنسبة ٢٠,٦٪ من العينة، وذلك بعد ٢٠ يوماً من تطبيق الاستبانة لأول مرة، وقد استخدم الباحث معادلة بيرسون للارتباط، وذلك على النحو الآتي:

$$\text{معامل ارتباط بيرسون (ر)} = \frac{\text{مجـ ح س} \times \text{مجـ ح ص}}{(\text{مجـ ح}^{2}\text{ س} \times \text{مجـ ح}^{2}\text{ ص})^{1/2}}$$

$$\text{(ر)} = \frac{٤٢٨,٩}{(٥٢٥,٧ \times ٥٩١,٧)^{1/2}} = ٠,٧٧$$

وهذا يشير إلى أن معامل الثبات المحسوب جيد (٠,٧٧)، وهو دليل على ثبات المقياس وهذا يعني أن معامل الصدق الذاتي للاختبار= $(٠,٧٧)^{1/2}$ = ٠,٨٨، وهذا يعني أن المقياس صادق ذاتياً وثابت قياسياً.

٢ - **طريقة التباين باستخدام معادلة ألفا كرونباخ** *Alpha Cronbach*: وهي تعتمد على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة

فقط، ولذلك قام الباحث بحساب معامل الثبات لكل صفة على انفراد، ثم قام بحساب معامل ثبات المقياس ككل، وصيغة المعادلة على النحو الآتي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - ١} \quad \frac{(١ - \text{مجموع تباينات الأسئلة})}{\text{تباين الدرجات الكلية}}$$

حيث إن: «ن» هي عدد أسئلة الاختبار.

وتبلغ قيمة ألفا للمقياس ككل = ٠,٦٣، وهي دلالة جيدة على صدق وثبات المقياس.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

جرت معالجة البيانات وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج «الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية» والمعروف باسم SPSS، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية الآتية:

١ – التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

٢ – المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

٣ – الوزن المرجح الذي يحسب بضرب التكرارات بوزن معين يقرره الباحث بناءً على عدد المراتب في السؤال، ثم تجميع نتائج الضرب لكل بند للحصول على مجموع الأوزان المرجحة وتحسب النسب المئوية لبنود السؤال كلها.

٤ – الوزن النسبي (أو المئوي) والذي يحسب من المعادلة الآتية:

المتوسط الحسابي × ١٠٠ ÷ الدرجة العظمى للإجابة على العبارة.

٥ – اختبار كا^{٢} لجداول الاقتران (*Contingeny- Tables Chi Square Test*) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المستوى الأسمى (*Nominal*).

٦ – معامل التوافق (*Contingeny Coefficient*) الذى يقيس شدة العلاقة بين متغيرين اسميين في جداول أكثر من ٢×٢، وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من ٠,٣٠، ومتوسطة ما بين ٠,٣٠– ٠,٧٠، وقوية إذا زادت عن ٠,٧٠.

٧ – معامل فاي (*phi Coefficient*) الذي يقيس شدة العلاقة بين متغيرين اسميين في جداول ٢×٢، وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من ٠,٣٠، ومتوسطة ما بين ٠,٣٠– ٠,٧٠، وقوية إذا زادت عن ٠,٧٠.

٨ – معامل ارتباط سبيرمان (*Spearman's rank correlation coefficient*) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين من المستوى الرتبي، وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من ٠,٣٠، ومتوسطة ما بين ٠,٣٠– ٠,٧٠، وقوية إذا زادت عن ٠,٧٠.

وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة ٩٥٪ فأكثر، أي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل.

نتائج الدراسة:

أولاً – نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمحررين البرلمانيين: السمات الشخصية والمهنية للمحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية:

جدول رقم (١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث النوع

النوع	ك	٪
ذكور	٥٣	٨٤,١
إناث	١٠	١٥,٩
المجموع	٦٣	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١) إلى زيادة نسبة المحررين البرلمانيين

الذكور في الصحف الكويتية حيث تبلغ ٨٤,١٪ مقابل ١٥,٩٪ للصحفيات، وربما يرجع ذلك التفاوت إلى انخفاض نسبة الإناث العاملات في الصحافة الكويتية بوجه عام، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج إحدى الدراسات التي أثبتت أن «المرأة العربية تشكل نسبة تتراوح بين ١٠–٤٠٪ من قوة العمل العربية»[٩٤]، كما ربطت هذه الدراسة بين «الإشكاليات التي تواجه المرأة في العالم العربي عموماً ومجموعة السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أفرزت مجموعة من الموروثات التي لا تزال تؤثر بصورة سلبية في تحديد أدوار ومواقع المرأة العربية وموقف المجتمع منها رغم ما حققته من إنجازات في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والثقافية»[٩٥].

جدول رقم (٢) يوضح توزيع المبحوثين من حيث السن

السن	ك	٪
من ٢٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	٣٤	٥٤
من ٤٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٢٦	٤١,٣
٦٠ سنة فأكثر	٣	٤,٧
المجموع	٦٣	١٠٠

يتضح من نتائج الجدول السابق أن أغلب المحررين البرلمانيين العاملين بالصحف الكويتية – عينة الدراسة – تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، حيث تبلغ نسبة هؤلاء المحررين ٥٤٪، تلاهم المحررون الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ –٦٠ سنة وتبلغ نسبتهم ٤١,٣٪، بينما انخفضت نسبة المحررين البرلمانيين الذين تبلغ أعمارهم ما فوق الستين عاما، ولوحظ عدم وجود محررين تقلّ أعمارهم عن ٢٥ سنة، وهذه النتيجة تشير إلى مجموعة من الملاحظات هي:

- أن الصحف الكويتية تحرص على تعيين محررين برلمانيين أكبر سناً وأكثر خبرة في العمل الصحفي، وهذا قد يرجع إلى أن أغلب المحررين البرلمانيين من حملة

المؤهلات الجامعية، أي أن الصحفي عندما يتخرج من الجامعة يكون قد قارب سن الثانية والعشرين، ثم يقضي فترة تدريب قبل أن يبدأ في العمل الصحفي في مجال الشؤون البرلمانية نظراً لحساسية الموضوعات المتعلقة بهذا القسم.

- أن الصحف الكويتية تعتمد في تحرير الشؤون البرلمانية على الشباب ذوي الخبرة أكثر من اعتمادها على الصحفيين القدامى، وقد يُعزى ذلك إلى أن الصحفي عندما يبلغ هذه السن يكون قد تولى أحد الجوانب الإدارية في الصحيفة كإدارة التحرير أو رئاسة التحرير ولا يتفرغ لتحرير الشؤون البرلمانية، باستثناء رؤساء الأقسام الذين قد يمارسون العمل كرؤساء لأقسام الشؤون البرلمانية حتى يقارب الواحد منهم سن الستين أو يتخطاها بقليل.

جدول رقم (٣) يوضح توزيع المبحوثين

من حيث مدة العضوية بجمعية الصحفيين الكويتية

مدة العضوية بجمعية الصحفيين	ك	٪
غير عضو بالجمعية	٢٥	٣٩,٧
أقل من ٥ سنوات	٢٢	٣٤,٩
من ٥ إلى أقل من ٢٠ سنة	١٥	٢٣,٨
٢٠ سنة فأكثر	١	١,٦
المجموع	٦٣	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أن أكثر من ثلث أفراد عينة الدراسة ٣٩,٧٪ غير منتسبين لجمعية الصحفيين الكويتية، بينما يشترك في عضويتها ٣٤,٩٪ من العينة منذ أقل من خمس سنوات، و٢٣,٨٪ منذ فترة تتراوح بين ٥–٢٠ سنة، بينما محرر واحد فقط بنسبة ١,٦ من عينة الدراسة هو الذي يشترك في عضوية جمعية الصحفيين الكويتية منذ أكثر من عشرين سنة.

ويلاحظ وجود ارتفاع بنسبة العزوف عن الاشتراك في عضوية جمعية الصحفيين الكويتية رغم أن شروط عضويتها المعلن عنها في اللائحة الأساسية للجمعية ميسّرة لمعظم الصحفيين العاملين في الكويت، كما أن الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها ترسّخ جوانب أخلاقية، فهي تسعى بالأساس إلى النهوض في الصحافة الكويتية والدفاع عن أعضائها وتهيئة السبل لهم ليستطيعوا أداء واجبهم الصحفي على أحسن وجه وطبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع المبحوثين

من حيث مدة العضوية بالجمعيات والمنتديات

مدة العضوية بالجمعيات والمنتديات	ك	٪
غير عضو في الجمعيات أو المنتديات	١٨	٢٨,٦
أقل من ٥ سنوات	٢٥	٣٩,٧
من ٥ إلى أقل من ٢٠ سنة	١٩	٣٠,١
٢٠ سنة فأكثر	١	١,٦
المجموع	٦٣	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) أن نسبة المبحوثين المشتركين بالمنتديات الإعلامية لمدة تقل عن خمس سنوات من بين عينة الدراسة جاءت في المرتبة الأولى وتبلغ نسبتها ٣٩,٧٪، تلتها في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين يشتركون في تلك المنتديات لمدد تتراوح بين ٥–٢٠ سنة وتبلغ نسبتهم ٣٠,١٪، وجاءت في المرتبة الأخيرة وبفرق كبير مع المجموعتين الأخريين نسبة المشاركين في المنتديات الإعلامية لمدة تزيد على ٢٠ سنة وتبلغ نسبتهم ١,٦٪، كما لوحظ أيضاً أن نسبة ٢٨,٦٪ من أفراد عينة الدراسة لا يشاركون في المنتديات الإعلامية.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع المبحوثين
من حيث مدة الخبرة في تحرير الشؤون البرلمانية

الخبرة	ك	٪
أقل من ٣ سنوات	٢١	٣٣,٣
من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات	٢٥	٣٩,٧
من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات	٤	٦,٣
٩ سنوات فأكثر	١٣	٢٠,٦
المجموع	٦٣	١٠٠

يظهر الجدول رقم (٥) أن نسبة المبحوثين الذين لديهم خبرة في تحرير الشؤون البرلمانية لمدة تتراوح بين ٣-٦ سنوات تبلغ ٣٩,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة في المرتبة الأولى، وتأتي نسبة المبحوثين الذين تقل خبرتهم العملية في مجال تحرير الشؤون البرلمانية عن ثلاث سنوات في المرتبة الثانية وتبلغ ٣٣,٣٪ أي ثلث عينة الدراسة، وتأتي في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثين الذين تزيد خبرتهم عن ٩ سنوات وتبلغ ٢٠,٦٪، وتأتي نسبة المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم في التحرير البرلماني ما بين ٦-٩ سنوات في المرتبة الأخيرة، وتبلغ ٦,٣٪، وتشير هذه النتائج إلى أن ثلثي أفراد العينة كانوا من ذوي الخبرة في تحرير الشؤون البرلمانية، وقد يرجع ذلك إلى أن هذا التخصص يعد من المجالات الدقيقة في التحرير الصحفي، ولذا فإن الصحف الكويتية تحرص على انتقاء الصحفيين العاملين في هذا المجال.

جدول رقم (٦) يوضح توزيع المبحوثين من حيث
مدى الالتحاق بدورات تدريبية في مجال التغطية البرلمانية

مدى الالتحاق بدورات	ك	٪
التحق بدورات	٢٢	٣٤,٩
لم يلتحق بدورات	٤١	٦٥,١
المجموع	٦٣	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع المبحوثين من حيث مدى التحاقهم بدورات تدريبية في مجال التغطية البرلمانية، وتأتي في المرتبة الأولى نسبة الصحفيين الذين لم يحصلوا على دورات تدريبية في هذا المجال بنسبة ٦٥,١٪ تلتها نسبة المبحوثين الذين حصلوا على دورات وتبلغ ٣٤,٩٪، وهي نسبة رغم انخفاضها تدل على الاهتمام النسبي من جانب الصحف الكويتية بتدريب صحفييها، ولاسيما في مجال التغطية البرلمانية، «فالتدريب الإعلامي يشكّل الرافد الثاني بعد التعليم، لتكوين الإعلامي المتخصص المحترف، لما تنطوى عليه عملية التدريب والتأهيل هذه، من نقل للخبرات واكتساب للمهارات المتنوعة أكثر من اهتمامها بنقل المعلومات، وقد تطورت العملية التدريبية، وأصبحت صناعة عالمية متطورة ينفق عليها ما يقرب من ١٢٥ بليون دولار، ممّا يدل على تعاظم أهميتها إلى حد كبير»[٩٦]، حتى أنها أصبحت إحدى القضايا الأساسية التي تبرز عند الحديث عن تطوير العمل الإعلامي، «ولاسيما في ظل التطورات الإعلامية المتلاحقة، والتحديات التي تواجه الإعلام العربي، وفي ظل منافسة إعلامية شرسة مع وسائل إعلام عالمية، تسعى لاختراق المنطقة العربية، ونشر فكر مختلف وثقافة مغايرة لثقافتنا الأصيلة»[٩٧].

وتمثلت أهم الدورات التدريبية التي حصل عليها المبحوثون في:

- دورات في تغطية الأحداث البرلمانية بجمعية الصحفيين الكويتية.
- دورات في تغطية الأحداث البرلمانية بجمعية الصحفيين بالأردن.
- دورات في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
- دورات متعلقة بالدستور.
- دورات حول أسس العمل الإعلامي نظمتها إدارة الإعلام بمجلس الأمة.
- دورات في التشريعات الإعلامية نظمتها إدارة الإعلام بمجلس الأمة.

بالإضافة إلى مجموعة دورات أخرى في مهارات الكتابة الصحفية، وصياغة الأخبار والتقارير واستخدام الإنترنت وفيس بوك وتويتر.

طبيعة العلاقة بين المحررين البرلمانيين وأعضاء مجلس الأمة:

جدول رقم (٧) يوضح توزيع المبحوثين من حيث
طبيعة العلاقة التي تربطهم كمحررين برلمانيين بأعضاء مجلس الأمة

طبيعة العلاقة	ك	٪
علاقة تقوم على التعاون والتكامل	٢٩	٤٦,١
علاقة تحكمها الاستقلالية المهنية	٣٣	٥٢,٣
علاقة يسودها الصراع والتنافس	١	١,٦
المجموع	٦٣	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٢,٣٪) يرون أن علاقة المحررين البرلمانيين بأعضاء مجلس الأمة الكويتي تحكمها الاستقلالية المهنية، بمعنى أن هذه العلاقة لا تؤثر على الصحفي في تغطيته للشؤون البرلمانية، تليها في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين يرون أنها علاقة تقوم على التعاون والتكامل بنسبة تبلغ ٤٦,١٪، وتأتي نسبة المبحوثين الذين يرون أن هذه العلاقة يسودها الصراع والتنافس في المرتبة الأخيرة وتبلغ ١,٦٪، وهي نسبة ضعيفة جداً حيث أكد هذا الرأي مبحوث واحد فقط من بين أفراد عينة الدراسة.

وبينما انخفضت إلى درجة كبيرة نسبة من يرون أن العلاقة بين المحررين البرلمانيين والنواب قائمة على الصراع والتنافس، لم يرَ أحد من أفراد العينة أن هذه العلاقة تقوم على تبعية المحرر للنائب البرلماني.

جدول رقم (٨) يوضح توزيع المبحوثين
من حيث رؤيتهم لأدوار المحرر البرلماني

أدوار المحرر البرلماني	مرتبة أولى	مرتبة ثانية	مرتبة ثالثة	الوزن الترجيحي	٪
	ك	ك	ك		
دور الوسيط الذي يعكس الواقع البرلماني	٣٥	٩	٣	١٢٦	٤٧,٥
دور الرقيب الذي يرصد الإيجابيات والسلبيات	٣	٧	١٦	٣٩	١٤,٧
دور المشارك الذي يبادر بأفكار جديدة من أجل تطوير الحياة البرلمانية	٢٢	١٤	٦	١٠٠	٣٧,٧
مجموع الأوزان الترجيحية				٢٦٥	١٠٠

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٨) أن دور المحرر البرلماني المتمثل في كونه الوسيط الذي يعكس الواقع البرلماني جاء في المرتبة الأولى في الأوزان الترجيحية لدى أفراد عينة الدراسة حيث بلغ الوزن الترجيحي لهذا الدور ١٢٦ بنسبة تبلغ ٤٧,٥٪ من مجموع الأوزان الترجيحية، ويأتي في المرتبة الثانية دور المشارك الذي يبادر بأفكار جديدة من أجل تطوير الحياة البرلمانية بوزن ترجيحي بلغ ١٠٠ ونسبة تبلغ ٣٧,٧٪، بينما تأخر دور الرقيب الذي يرصد الإيجابيات والسلبيات إلى المرتبة الثالثة والأخيرة بوزن ترجيحي تبلغ نسبته ١٤,٧٪.

ومن هذه النتائج يستخلص الباحث أن أغلب المحررين البرلمانيين أنفسهم يرون أن الدور الأول والأهم بالنسبة لهم يتمثل في نقلهم لأحداث ووقائع ما يجري في البرلمان فقط دون نقد أو تحليل، وهي رؤية على الرغم من أهميتها فإنها تتضمن بعض القصور، فوظيفة المحرر البرلماني التقييم والتقويم وليس مجرد النقل الحرفي للمناقشات البرلمانية، ومن ثم فهو من واجبه أن يعمل على رصد الإيجابيات

والسلبيات في الأداء البرلماني أيضاً، كما عليه أن يرصد الإيجابيات والسلبيات في الواقع المجتمعي ذاته.

جدول رقم (٩) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى الحرص على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي عند مواجهة المشاكل الأخلاقية

مدى الحرص	ك	٪
أحرص دائما	٣٣	٥٢,٤
أحرص إلى حد ما	٢٣	٣٦,٥
لا أحرص مطلقاً	٧	١١,١
المجموع	٦٣	١٠٠

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) انخفاض نسبة المبحوثين الذين لا يحرصون على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي عندما تواجههم مشكلة تتعلق بأخلاقيات المهنة، حيث تبلغ نسبة هؤلاء المبحوثين ١١,١٪ من إجمالي عينة الدراسة، بينما تأتي في المرتبة الأولى نسبة المبحوثين الذين يحرصون بشكل دائم على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي وتبلغ ٥٢,٤٪، تليها في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين يحرصون إلى حدٍ ما على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي عندما تواجههم مشكلات أخلاقية وتبلغ نسبتهم ٣٦,٥٪.

وتتفق هذه النتيجة من حيث انخفاض نسبة من لا يحرصون على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي مع ما توصلت إليه دراسة محمد سعد حول المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية، لكنها اختلفت مع ما توصلت إليه نفس الدراسة من ناحية مجيء نسبة الحرص الدائم في المرتبة الأولى، بينما يأتي الحرص المحدود في المرتبة الأولى في دراسة محمد سعد(٩٨).

جدول رقم (١٠) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى الحرص على الرجوع لتشريعات الصحافة عند مواجهة المشاكل الأخلاقية

مدى الحرص	ك	٪
أحرص دائما	٣٧	٥٨,٧
أحرص إلى حد ما	٢٣	٣٦,٥
لا أحرص مطلقاً	٣	٤,٨
المجموع	٦٣	١٠٠

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٠) إلى ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يحرصون على مراجعة تشريعات الصحافة عندما تصادفهم مشكلات قانونية، حيث تبلغ نسبة الذين يحرصون دائماً على الرجوع لهذه التشريعات ٥٨,٧٪ في المرتبة الأولى، تليها نسبة الذين يحرصون إلى حد ما وتبلغ ٣٦,٥٪، مقابل ٤,٨٪ لا يحرصون مطلقاً على الرجوع لتشريعات الصحافة عند مواجهة تلك المشكلات، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محمد سعد[٩٩].

القيم المهنية التي تحكم التغطية الصحفية للبرلمان:

جدول رقم (١١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث ترتيبهم للقيم الصحفية حسب أهميتها

القيم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	الوزن الترجيحي	٪
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
الدقة	٢٤	١٦	٦	١	١	٢	٣	٣	٣٦٤	١٦,٨
الموضوعية	١٢	١٥	١٠	٨	٤	٣	١	١	٣٢٩	١٥
البحث عن الحقيقة	٧	٧	١٢	٦	١٤	٢	٤	–	٢٧٧	١٢,٧
الأمانة	١٠	٥	٥	١٤	٧	٤	٢	٣	٢٦٢	١٢

الاستقلالية	٣	٥	٥	١٠	٤	١٤	٤	٦	٢١١	٩,٧
الحرية	٣	٦	٥	٤	٦	٦	١٢	٤	١٨٦	٨,٥
الشجاعة	–	–	٨	٩	٦	٦	٤	١٥	١٥٨	٧,٢
العدل	١	٢	٢	٣	٩	٦	١٧	٦	١٤٣	٦,٦
الكمال	٢	٢	٤	٤	٣	٩	٣	٤	١٢٣	٥,٧
المثابرة	١	٤	١	١	٣	–	١	٧	٦٨	٣,١
الولاء	١	–	٤	٢	١	٣	١	١	٥٨	٢,٧
مجموع الأوزان الترجيحية									٢١٧٩	١٠٠

وفقاً لنتائج الجدول رقم (١١) يتضح أن الدراسة توصلت إلى بروز قيم الدقة والموضوعية والبحث عن الحقيقة والأمانة في المراتب الأربعة الأولى من الأوزان الترجيحية لبنود السؤال المتعلق بترتيب الصحفيين البرلمانيين للقيم الصحفية حسب أهميتها من وجهة نظرهم، وهو ما يشير إلى مدى رغبتهم في الالتزام بمسؤولياتهم تجاه قرائهم ومجتمعهم، وتأتي في المرتبة الخامسة قيمة الاستقلالية بوزن ترجيحي مقداره ٢١١ نسبته ٩,٧٪ من إجمالي الأوزان الترجيحية ثم قيمة الحرية في المرتبة السادسة وبنسبة ٨,٥٪ وهي القيم المرتبطة بحرية الصحافة واستقلاليتها، وهذا الترتيب للقيم من جانب المحررين البرلمانيين يؤكد على ما أشارت إليه نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ترى أن حرية الصحافة واجبة مع عدم الإخلال بواجباتها تجاه مجتمعها وتقديرها لقيمه وأخلاقياته. وتتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع نتائج دراسة (Brislin 1997) التي خلصت إلى «أن هناك ثلاث قيم مهنية عالمية لا تتأثر بالنظام الصحفي الوطني هي البحث عن الحقيقة والاستقلالية وحرية التعبير»[١٠٠].

ثم تأتي بعد ذلك قيم الشجاعة والعدل والكمال في المراتب السابعة والثامنة والتاسعة على التتابع، بينما تراجعت قيم المثابرة والولاء إلى مؤخرة الترتيب.

العوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في المواقف الأخلاقية:

جدول رقم (١٢) يوضح توزيع المبحوثين من حيث ترتيبهم للعوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في مواجهة المشاكل الأخلاقية والقانونية

العوامل المؤثرة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	الوزن الترجيحي	٪
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
الدين	٣٦	٤	١	٤	١	٣	–	١	٣٥٦	١٨,٨
الأخلاق الذاتية	٦	٢٣	٨	٢	٩	٢	١	–	٣١١	١٦,٤
مصداقية الصحيفة	٥	١٥	١٢	١٠	١	٣	١	٣	٢٨٥	١٥
مصداقية الصحفي	٥	٧	٧	١٢	٢	٣	٢	٢	٢١٤	١١,٣
سياسة الصحيفة	٤	٥	٩	٦	٧	٤	٢	٦	٢٠١	١٠,٦
الزملاء	١	٣	٩	–	٣	٣	٣	٧	١١٧	٦,٢
الرؤساء	٢	٤	٣	٧	–	٣	٧	٥	١٢٥	٦,٦
المصادر	–	–	٢	٨	٧	٣	٩	١	١٠٨	٥,٧
المنافسة	–	–	٣	١	٤	٨	٥	٤	٧٧	٤,١
احتياجات القراء	–	–	٣	–	٤	٧	١	٦	٦٣	٣,٣
الشهرة	–	–	–	–	٦	–	٤	–	٣٢	١,٧
الترقية	–	–	–	–	–	–	٢	١	٥	٠,٣
العقاب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الأوزان الترجيحية									١٨٩٤	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١٢) إلى تفوق عامل الدين بالتأثير على صنع القرار الإعلامي في مواجهة المشاكل الأخلاقية والقانونية لدى الصحفيين البرلمانيين في الصحف الكويتية، حيث يأتي هذا العامل في المرتبة الأولى بوزن مقداره ٣٥٦ درجة من مجموع الأوزان الترجيحية لبنود السؤال، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه محمد

سعد حيث «جاء متغير الدين في المرتبة الثانية بين العوامل المؤثرة على صنع القرار في المآزق الأخلاقية والقانونية»[١٠١]، بينما تختلف مع ما توصل إليه (Singletary 1990) التي أوضحت تراجع تأثير الدافع الديني[١٠٢]، وهو ما يشير إلى «تعاظم تأثير القيم الدينية في المجتمعات الإسلامية، حيث لا يزال الدين أحد العوامل الفاعلة والمؤثرة في أنماط السلوك والتوجهات السياسية والاجتماعية»[١٠٣]، «على خلاف المجتمعات العلمانية التي تعمل على استبعاد الدين أو تطويعه للأفكار والمبادئ العلمانية»[١٠٤].

كما يأتي متغير الأخلاق الذاتية كأحد العوامل المؤثرة في صنع القرار الإعلامي في المآزق الأخلاقية لدى المحررين البرلمانيين في مرتبة متقدمة أيضاً هي المرتبة الثانية، وتأتي هذه النتيجة مدعمة لنتائج دراسات كل من محمد سعد[١٠٥] و Voakes حيث اتفقتا على أن الصحفيين يتصرفون من منطلق القيم الفردية والأخلاق الذاتية عندما يواجهون المآزق الأخلاقية والقانونية[١٠٦].

وفي الترتيب الثالث يأتي عامل مصداقية الصحيفة بنسبة ١٥٪ ثم مصداقية الصحفي بنسبة ١١,٣٪ ثم سياسة الصحيفة بنسبة ١٠,٦٪، وتراجع تأثير متغيرات الزملاء والرؤساء والمصادر والمنافسة واحتياجات القراء إلى مراتب متأخرة، وانخفضت كثيراً نسبة الذين يرون أن عوامل الشهرة والترقية تؤثر على القرار الإعلامي في مواجهة المشكلات الأخلاقية، بينما لوحظ انعدام نسبة تأثير عامل العقاب على صنع ذلك القرار من وجهة نظر أفراد المبحوثين.

جدول رقم (١٣) يوضح توزيع المبحوثين من حيث

البدائل المفضلة لديهم عند مواجهة المشاكل الأخلاقية والقانونية

البدائل	ك	٪
ألتزم بسياسة الصحيفة	٢٧	٤٢,٩
ألتزم بالقانون	٢٠	٣١,٧
ألتزم بميثاق الشرف الصحفي	١٤	٢٢,٢

تابع جدول رقم (١٣) يوضح توزيع المبحوثين من حيث البدائل المفضلة لديهم عند مواجهة المشاكل الأخلاقية والقانونية

أفكر بالنتائج	١٠	١٥,٩
أتصرف بالفطرة	٩	١٤,٣
ن= ٦٣		

توضح نتائج الجدول رقم (١٣) أن الالتزام بسياسة الصحيفة يمثل البديل الأول عند مواجهة المآزق الأخلاقية والقانونية، حيث سجّل أعلى النسب (٤٢,٩٪) يليه الالتزام بالقانون (٣١,٧٪)، ثم الالتزام بميثاق الشرف الصحفي (٢٢,٢٪)، والتفكير في النتائج المحتملة (١٥,٩٪)، وأخيراً التصرف من منطلق الفطرة الذاتية (١٤,٣٪)، وهو ما يشير إلى تبني غالبية المبحوثين نموذج التوافق بين القانون والأخلاق The Correspondence Model أي التصرف بشكل قانوني وأخلاقي معاً، وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة (White 1996) التي أوضحت أن «الصحفيين يقيمون المآزق في إطار الأخلاق الذاتية، باعتبارها ذات حتمية كبيرة، وتقود إلى قرارات أخلاقية ثابتة، في حين تبدو التوجهات الأخلاقية المتمثلة في القانون وتأثير الرؤساء والمصادر ذات حتمية أقل لأنها تقود إلى قرارات غير ثابتة، وتختلف من موقف إلى آخر ووفق الظروف والملابسات المحيطة بالصحفي»[١٠٧].

جدول رقم (١٤) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى تعرضهم للمساءلة القانونية بسبب عملهم كمحررين برلمانيين

مدى التعرض	ك	٪
نعم	١٩	٣٠,٢
لا	٤٤	٦٩,٨
المجموع	٦٣	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١٤) إلى أن نسبة المبحوثين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية بسبب عملهم كمحررين برلمانيين تبلغ ٣٠,٢٪، بينما تبلغ نسبة الذين لم يتعرضوا لأية مساءلة قانونية ٦٩,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وتدل هذه النتيجة على ارتفاع نسبة التعرض لمساءلة قانونية نسبياً بين المحررين البرلمانيين بالصحف الكويتية، وذلك رغم زيادة اهتمامهم بالرجوع للتشريعات الصحفية عند مواجهة مشكلات تتعلق بأخلاقيات المهنة الذي توصلت إليه الدراسة الحالية كما هو موضح في الجدول رقم (١٠).

وتمثلت أبرز أسباب المساءلة القانونية التي تعرض لها المحررون في:

- نشر وقائع جلسة سرية حول مناقشة الأوضاع المالية للدولة.
- شكاوى من مسؤولين بالمؤسسات الحكومية من تقارير وأخبار تم نشرها.
- قضايا رفعتها الحكومة على بعضهم بدعوى قيامهم بنشر مقتطفات من جلسات سرية لمجلس الأمة.
- نشر أخبار عن اجتماع سرى لمجلس الوزراء.
- نشر تفاصيل عن وقائع فساد وصفقات.
- قضايا رفعها بعض الوزراء والنواب بتهمة سب وقذف.

وكانت نتيجة معظم هذه القضايا هي حصول الصحفيين على البراءة وبعض الحالات لم تكن تتعدى النيابة العامة ثم يحفظ التحقيق، وفي حالات قليلة تم تغريم الصحفيين مبالغ مالية وصلت إلى خمسة ألاف دينار كويتي.

جدول رقم (١٥) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى توقّعهم للمساءلة القانونية

مدى توقع المساءلة	ك	٪
كنت أتوقعها	١٠	٥٢,٦
لم أكن أتوقعها	٩	٤٧,٤
المجوع	١٩	١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (١٥) أن ٥٢,٦٪ من المبحوثين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية كانوا يتوقعون تلك المساءلة، في حين أن ٤٧,٤٪ منهم لم يكونوا يتوقعونها، مما يشير إلى أن نسبة الذين ليس لديهم معرفة بالتشريعات الصحفية، أو أنهم يقدمون تغطياتهم للشؤون البرلمانية ولا يبالون بالنتائج التي قد تترتب على هذه التغطية.

جدول رقم (١٦) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى تغير أساليب عملهم نتيجة تعرّضهم للمساءلة القانونية

مدى التغير	ك	٪
نعم	١٢	٦٣,٢
لا	٧	٣٦,٨
المجموع	١٩	١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (١٦) أن نسبة ٦٣,٢٪ من المبحوثين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية نتيجة تغطياتهم للشؤون البرلمانية أكدوا أن أساليب عملهم تغيّرت نتيجة تعرضهم لتلك المساءلة، بينما أكدت نسبة ٣٦,٨٪ منهم أن أساليب عملهم لم تتغير وأنهم لا يزالون يقدّمون تغطياتهم بالطريقة السابقة نفسها، وتدلّ هذه النتيجة على أن المساءلة القانونية أثّرت على أغلبية المبحوثين.

جدول رقم (١٧) يوضح توزيع المبحوثين من حيث التغير الذي حدث نتيجة تعرّضهم للمساءلة

التغير	ك	٪
أصبحت كثير الحذر	٦	٥٠
أفضل الحل الوسط	١	٨,٣
المساءلة حافز للتحدي	٥	٤١,٧
المجموع	١٢	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١٧) إلى شكل التأثير الذي حدث للصحفيين الذين تغيّرت أساليب عملهم نتيجة تعرضهم للمساءلة القانونية تمثل في المرتبة الأولى بالتزامهم الحذر في تغطياتهم الصحفية بنسبة ٥٠٪، بينما يأتي في المرتبة الثانية وبنسبة ٤١,٧٪ المبحوثون الذين أكّدوا أن المساءلة جعلتهم يقدمون على مزيد من التحدّي لما يرونه من أخطاء أو تجاوزات، ولم تردعهم تلك المساءلة، وإنما شجعتهم على مزيد من التحدي. وفي المرتبة الثالثة تأتي نسبة المبحوثين الذين باتوا يفضّلون الحل الوسط بنسبة تبلغ ٨,٣٪، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمجموعتين الأخريين.

جدول رقم (١٨) يوضح توزيع المبحوثين من حيث
مدى تعرضهم للمساءلة التأديبية بسبب عملهم كمحررين برلمانيين

مدى التعرض	ك	٪
نعم	٣	٤,٨
لا	٦٠	٩٥,٢
المجموع	٦٣	١٠٠

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١٨) إلى أن ثلاثة صحفيين فقط بنسبة تبلغ ٤,٨٪ من إجمالي عينة الدراسة هم الذين تعرّضوا للمساءلة التأديبية بسبب عملهم كمحررين برلمانيين، مقابل ٩٥,٢٪ من عينة الدراسة لم يتعرضوا مطلقاً للمساءلة التأديبية. وأكد الصحفيون الذين تعرّضوا لتلك المساءلة التأديبية أنهم كانوا يتوقّعونها، وكانوا يعرفون أنهم سيواجهون هذا الموقف نتيجة تغطيات قدّمها كل منهم للشؤون البرلمانية في صحفهم. وأكّد واحد منهم فقط على أن أسلوب عمله قد تغير بعد هذه المساءلة، وتمثل هذا التغير في أنه أصبح أكثر إثارة ورغبة في مزيد من التحدي المهني، حيث كانت المساءلة بالنسبة له حافزاً للتحدي، بينما أكد الصحفيان الآخران على أن أساليب عملهم لم تتغير نتيجة تلك المساءلة التأديبية التي تعرضا لها.

وتمثلت أبرز أسباب المساءلة التأديبية التي تعرّض لها بعض أفراد عينة الدراسة

في القيام بالتصريح بأسماء ووقائع تدينهم، ولم تتجاوز النتائج التي ترتبت على هذه المساءلة حد التنبيه بالحرص فى كتابة المقالات وعدم التعرض بالتصريح.

اتجاهات المبحوثين نحو المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للتغطية الصحفية البرلمانية:

جدول رقم (١٩) يوضح توزيع المبحوثين

من حيث اتجاهاتهم نحو المسؤوليات الأخلاقية والقانونية

الاتجاه	ك	٪
مؤيد	٤٩	٧٧,٨
محايد	١٣	٢٠,٦
معارض	١	١,٦
المجموع	٦٣	١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٩) نتائج مقياس اتجاهات المحررين البرلمانيين –عينة الدراسة – نحو القواعد والمبادئ الأخلاقية والقانونية للتغطية الصحفية للشؤون البرلمانية، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية المبحوثين (٧٧,٨٪) من عينة الدراسة لديهم اتجاهات إيجابية نحو تلك القواعد والمبادئ، بينما جاءت في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين لديهم اتجاهات محايدة وتبلغ ٢٠,٦٪ مقابل ١,٦٪ فقط وهو صحفي واحد كانت اتجاهاته معارضة لتلك المبادئ والقواعد.

جدول رقم (٢٠) يوضح المتوسطات والأوزان المئوية

لاتجاهات المبحوثين نحو المسؤوليات الأخلاقية والقانونية

الاتجاه / العبارة	مؤيد		لا رأي له		معارض		م	الوزن النسبي
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
تحري الدقة فيما ينشر يعزز مصداقية الصحفي والصحيفة.	٦٠	٩٥,٢	٣	٤,٨	–	–	٢,٩٥	٩٨,٤

تابع جدول رقم (٢٠) يوضح المتوسطات والأوزان المئوية لاتجاهات المبحوثين نحو المسؤوليات الأخلاقية والقانونية

احترام سرية المصادر التزام أخلاقي.	٥٨	٩٢,١	٢	٣,٢	٣	٤,٨	٢,٨٧	٩٥,٨
ينبغي أن يلتزم النقد البرلماني بأدب الحوار وأخلاقيات المهنة.	٥٨	٩٢,١	١	١,٦	٤	٦,٣	٢,٨٦	٩٥,٢
عدم الفصل بين الإعلان والتحرير يضر بمصداقية الصحفي والصحيفة.	٥٤	٨٥,٧	٨	١٢,٧	١	١,٦	٢,٨٤	٩٤,٧
أرفض نشر الاتهامات الموجهة لأعضاء مجلس الأمة بدون أدلة.	٥٦	٨٨,٩	٤	٦,٣	٣	٤,٨	٢,٨٤	٩٤,٧
أرفض نشر الألفاظ التي تمثل مخالفة للآداب والقيم العامة.	٥٥	٨٧,٣	٢	٣,٢	٦	٩,٥	٢,٧٨	٩٢,٦
أفضل نقل ما جاء على ألسنة النواب نقلاً حرفياً دون تدخل أو تعليق.	٥٣	٨٤,١	٣	٤,٨	٧	١١,١	٢,٧٣	٩١
الأخبار المجهلة تؤثر على مصداقية الصحفي والصحيفة.	٥٢	٨٢,٥	٢	٣,٢	٩	١٤,٣	٢,٦٨	٨٩,٤
واجب المحرر البرلماني عدم التعرض للحياة الخاصة لأعضاء مجلس الأمة.	٥٠	٧٩,٤	٥	٧,٩	٨	١٢,٧	٢,٦٧	٨٨,٩
الخبر البرلماني ملك القارئ ولا مجال فيه للتعلق والانطباعات الذاتية.	٤٥	٧١,٤	٦	٩,٥	١٢	١٩	٢,٥٢	٨٤,١
على المحرر البرلماني الكشف عن مصادره إذا تعرض لمخاطر.	١١	١٧,٥	١٥	٢٣,٨	٣٧	٥٨,٧	٢,٤١	٨٠,٤
من حق الجمهور معرفة كل شيء عن أعضاء مجلس الأمة دون تفرقة بين الوظيفة والحياة الخاصة.	١٧	٢٧	٥	٧,٩	٤١	٦٥,١	٢,٣٨	٧٩,٤
المعارك الصحفية المتبادلة بين المحررين البرلمانيين تمثل اعتداءً على حقوق الزمالة.	٣٩	٦١,٩	٧	١١,١	١٧	٢٧	٢,٣٥	٧٨,٣

تابع جدول رقم (٢٠) يوضح المتوسطات والأوزان المئوية لاتجاهات المبحوثين نحو المسؤوليات الأخلاقية والقانونية

من الصعب على المحرر البرلماني الفصل بين الذات والموضوع في التغطية الخبرية.	١٨	٢٨,٦	١٠	١٥,٩	٣٥	٥٥,٦	٢,٢٧	٧٥,٧
أفضل نشر الخبر مجهلاً عندما تواجهني صعوبة في توثيق المعلومات.	٢٠	٣١,٧	٧	١١,١	٣٦	٥٧,١	٢,٢٥	٧٥
بوسع المحرر البرلماني جلب الإعلانات طالما لم تؤثر على عمله الصحفي.	١٨	٢٨,٦	١٢	١٩	٣٣	٥٢,٤	٢,٢٤	٧٤,٦
حجب النشر لغياب أدلة الاتهام إضرار بحق الجمهور في الإعلام.	١٨	٢٨,٦	١٣	٢٠,٦	٣٢	٥٠,٨	٢,٢٢	٧٤,١
تضطرني المنافسة الصحفية أحياناً إلى تقديم السبق الصحفي على تحري الدقة	٢١	٣٣,٣	٩	١٤,٣	٣٣	٥٢,٤	٢,١٩	٧٣
من حق المحرر البرلماني استخدام ما يشاء من مفردات خلال ممارسته للنقد البرلماني.	٢٣	٣٦,٥	٥	٧,٩	٣٥	٥٥,٦	٢,١٩	٧٣
المعارك الصحفية المتبادلة بين المحررين البرلمانيين تدخل في عداد حرية التعبير عن الرأي.	٢٣	٣٦,٥	٨	١٢,٧	٣٢	٥٠,٨	٢,١٤	٧١,٤
الحصانة البرلمانية تحتم الالتزام بنشر كل ما يدور من مناقشات حتى لو تضمن مساساً بالقيم والآداب العامة.	٣١	٤٩,٢	١١	١٧,٥	٢١	٣٣,٣	١,٨٤	٦١,٤
وظيفة المحرر البرلماني التقييم والتقويم وليس مجرد النقل الحرفي للمناقشات البرلمانية.	٣٤	٥٤	٧	١١,١	٢٢	٣٤,٩	١,٨١	٦٠,٣

يوضح الجدول رقم (٢٠) النسب المئوية والمتوسطات والأوزان النسبية لاتجاهات المبحوثين نحو المسؤوليات الأخلاقية والقانونية، ويظهر من الجدول أن

عبارة «تحري الدقة فيما ينشر يعزز مصداقية الصحفي والصحيفة» تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته ٢,٩٥ ووزن مئوي مقداره ٩٨,٤، تليها في المرتبة الثانية عبارة «احترام سرية المصادر التزام أخلاقي» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٨٧ ووزن مئوي مقداره ٩٥,٨، ثم عبارة «ينبغي أن يلتزم النقد البرلماني بأدب الحوار وأخلاقيات المهنة» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته ٢,٨٦ ووزن مئوي مقداره ٩٥,٢.

وتأتي كل من عبارة «عدم الفصل بين الإعلان والتحرير يضر بمصداقية الصحفي والصحيفة»، وعبارة «أرفض نشر الاتهامات الموجهة لأعضاء مجلس الأمة دون أدلة» في المرتبة الرابعة بين عبارات المقياس بمتوسط حسابي قيمته ٢,٨٤ ووزن مئوي مقداره ٩٤,٧ لكل منهما.

تليها عبارة «أرفض نشر الألفاظ التي تمثل مخالفة للآداب والقيم العامة» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٧٨ ووزن مئوي مقداره ٩٢,٦، ثم عبارة «أفضل نقل ما جاء على ألسنة النواب نقلاً حرفياً دون تدخل أو تعليق» في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قيمته ٢,٧٣ ووزن مئوي مقداره ٩١.

وفي المرتبة السابعة تأتي عبارة «الأخبار المجهلة تؤثر على مصداقية الصحفي والصحيفة» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٦٨ ووزن مئوي مقداره ٨٩,٤، ثم عبارة «واجب المحرر البرلماني عدم التعرض للحياة الخاصة لأعضاء مجلس الأمة» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٦٧ ووزن مئوي مقداره ٨٨,٩، ثم عبارة «الخبر البرلماني ملك القارئ ولا مجال فيه للتعلق والانطباعات الذاتية» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٥٢ ووزن مئوي مقداره ٨٤,١.

وفي المرتبة العاشرة تأتي العبارة القائلة: «على المحرر البرلماني الكشف عن مصادره إذا تعرض لمخاطر» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٤١ ووزن مئوي مقداره ٨٠,٤، تلتها عبارة «من حق الجمهور معرفة كل شيء عن أعضاء مجلس الأمة دون

تفرقة بين الوظيفة والحياة الخاصة» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٣٨ ووزن مئوي مقداره ٧٩,٤، ثم عبارة «المعارك الصحفية المتبادلة بين المحررين البرلمانيين تمثل اعتداءً على حقوق الزمالة» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٣٥ ووزن مئوي مقداره ٧٨,٣.

أما عبارة «من الصعب على المحرر البرلماني الفصل بين الذات والموضوع في التغطية الخبرية» فتأتي في المرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي قيمته ٢,٢٧ ووزن مئوي مقداره ٧٥,٧، ثم عبارة «أفضل نشر الخبر مجهلاً عندما تواجهني صعوبة في توثيق المعلومات» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٢٥ ووزن مئوي مقداره ٧٥، ثم عبارة «بوسع المحرر البرلماني جلب الإعلانات طالما لم تؤثر على عمله الصحفي» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٢٤ ووزن مئوي مقداره ٧٤,٦، وبعدها تأتي عبارة «حجب النشر لغياب أدلة الاتهام إضرار بحق الجمهور في الإعلام» بمتوسط حسابي قيمته ٢,٢٢ ووزن مئوي مقداره ٧٤,١.

وفي مرتبة متأخرة تأتي العبارات التي تشير إلى عدم التزام الدقة والحرية المطلقة في النقد حيث حصلت كلا العبارتين: «تضطرني المنافسة الصحفية أحياناً إلى تقديم السبق الصحفي على تحري الدقة» و«من حق المحرر البرلماني استخدام ما يشاء من مفردات خلال ممارسته للنقد البرلماني» على نفس المتوسط الحسابي الذي تبلغ قيمته ٢,١٩ وبوزن مئوي مقداره ٧٣، ثم جاءت بعدها عبارة «المعارك الصحفية المتبادلة بين المحررين البرلمانيين تدخل في عداد حرية التعبير عن الرأي» بمتوسط حسابي قيمته ٢,١٤ ووزن مئوي مقداره ٧١,٤، وهذا يدل على عدم قبول هذا النوع من التنافس والمساجلات كحق من الحقوق للصحفيين، تلي ذلك عبارة «الحصانة البرلمانية تحتم الالتزام بنشر كل ما يدور من مناقشات حتى لو تضمن مساساً بالقيم والآداب العامة» بمتوسط حسابي قيمته ١,٨٤ ووزن مئوي مقداره ٦١,٤، وأخيراً عبارة «وظيفة المحرر البرلماني التقييم والتقويم وليس مجرد النقل الحرفي للمناقشات البرلمانية» بمتوسط حسابي قيمته ١,٨١ ووزن

مئوي مقداره ٦٠,٣، وهذا التأخر في الترتيب يتماشى مع ما جاء في الجدول رقم (٢٠) من نتائج، حيث أشار إلى أن أغلب المبحوثين يرون أن دور المحرر البرلماني يتمثل في كونه الوسيط الذي يعكس الواقع البرلماني أكثر من كونه الرقيب الذي يرصد الإيجابيات والسلبيات.

نتائج اختبارات فروض الدراسة:

- **الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية وبين الذين لم يتعرضوا من حيث اتجاهاتهم نحو أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية.**

جدول رقم (٢١) يوضح دلالة الفروق بين الصحفيين الذين تعرّضوا للمساءلة القانونية والذين لم يتعرّضوا من حيث اتجاهاتهم نحو أخلاقيات المهنة

المجموعات / الاتجاه	تعرضوا للمساءلة		لم يتعرضوا للمساءلة	
	ك	٪	ك	٪
اتجاه محايد	–	–	١٣	٢٠,٦
اتجاه إيجابي	١٩	٣٠,٢	٣١	٤٩,٢
المجموع	١٩	٣٠,٢	٤٤	٦٩,٨

كا^2 المحسوبة = ٧,٠٧٣ المعنوية = ٠,٠٠٨ معامل فاي = ٠,٣١

درجة الحرية = ١

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق (٢١) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحفيين الذين تعرّضوا للمساءلة القانونية والصحفيين الذين لم يتعرّضوا للمساءلة من حيث اتجاهاتهم نحو أخلاقيات التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية، فبتطبيق اختبار كا٢ بين المجموعات تبلغ قيمة كا٢ المحسوبة ٧,٠٧٣، عند درجة حرية = ١، وبمعنوية تبلغ ٠,٠٠٨ أي أن النتيجة دالة عند مستوى معنوية

٠,٠١ ، وتبلغ قيمة معامل فاي ٠,٣١ وهذه القيمة تشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة ضعيفة.

ومن هذه النتيجة تتحقق صحة الفرض الأول القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية وبين الذين لم يتعرضوا من حيث اتجاهاتهم نحو أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية.

- **الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية واتجاه المبحوثين نحو أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية.**

جدول رقم (٢٢) يوضح دلالة الفروق بين الصحفيين
من حيث سنوات الخبرة واتجاهاتهم نحو أخلاقيات المهنة

الاتجاه / المجموعات	اتجاه محايد		اتجاه إيجابي	
	ك	٪	ك	٪
أقل من ٣ سنوات	٦	٩,٥	١٥	٢٣,٨
من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات	٣	٤,٨	٢٢	٣٤,٩
من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات	٢	٣,٢	٢	٣,٢
٩ سنوات فأكثر	٢	٣,٢	١١	١٧,٤
المجموع	١٣	٢٠,٧	٥٠	٧٩,٣

كا^{٢} المحسوبة = ٤,٢٧١ المعنوية = ٠,٢٣٤

معامل التوافق = ٠,٢٥ درجة الحرية = ٣

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق (٢٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحفيين من حيث عامل الخبرة المهنية فيما يتعلق بالاتجاه نحو أخلاقيات التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية، فبتطبيق اختبار كا٢ بين المجموعات تبلغ قيمة كا٢ المحسوبة ٤,٢٧١ عند درجة حرية = ٣، وبمعنوية تبلغ ٠,٢٣٤ أي أن النتيجة غير دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

ومن هذه النتيجة يثبت عدم صحة الفرض الثاني القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيث عامل الخبرة المهنية فيما يتعلق بالاتجاه نحو أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية.

- **الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين للقيم الأخلاقية التي تحكم التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية.**

جدول رقم (٢٣) يوضح دلالة العلاقة بين الخبرة
وترتيب المبحوثين للقيم المهنية التي تحكم التغطية الصحفية للبرلمان

القيم	الوسيط للمجموعات				R	المعنوية	الدلالة
	٣ سنوات	٣-٦ سنوات	٦-٩ سنوات	> ٩ سنوات			
الكمال	٣	٨	٧	٧	٠,٣٦٣	٠,٠٠٣	**
الدقة	٢	٢	٤	١	٠,٠٦-	٠,٦٣٨	غير دالة
الحرية	٥	٥	١	٧	٠,١٦٨	٠,١٨٨	غير دالة
الموضوعية	٤	٢	٧	٢	٠,٠٨-	٠,٥٣٣	غير دالة
الشجاعة	٦	٥	٣	٨	٠,٠٣٩	٠,٧٦٤	غير دالة
العدل	٥	٧	٢	٧	٠,٣٠٨	٠,٠١٤	*
البحث عن الحقيقة	٢	٥	٥	٣	٠,٠٥٢	٠,٦٤٨	غير دالة
الاستقلالية	٥	٥	٦	٤	٠,٠١٣	٠,٩١٩	غير دالة
الأمانة	٢	٥	٢	٣	٠,٠١٣-	٠,٩٢٣	غير دالة
الولاء	٦	١٠	٩	٥	٠,٠٦٥-	٠,٦١٢	غير دالة
المثابرة	٥	٩	٩	٥	٠,٠٧٨	٠,٥٤٦	غير دالة

* دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

** دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١).

على صعيد قياس العلاقة بين عامل الخبرة المهنية للمحررين البرلمانيين وترتيبهم للقيم المهنية التي تحكم التغطية الصحفية للبرلمان – كما يتضح من الجدول (٢٣) وجد أنها كانت غير دالة إحصائياً فيما عدا قيمتي الكمال والعدل، فقد تبلغ قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين متغير الخبرة ومتغير ترتيب المبحوثين لقيمة الكمال ٠,٣٦٣ بمعنوية تبلغ ٠,٠٠٣، أي أنها دالة عند درجة معنوية ٠,٠١، أما بالنسبة لقيمة العدل فقد تبلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٣٠٨ ومعنوية تبلغ ٠,٠١٤، أي أن متغير الخبرة المهنية كان له تأثير على ترتيب المبحوثين على هاتين القيمتين، لكنه كان تأثيراً يتراوح بين متوسط وضعيف.

أما بالنسبة لترتيب المبحوثين لبقية القيم المهنية فتأتي نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان غير دالة، وذلك فيما يتعلق بقيم الدقة والحرية والموضوعية والشجاعة والبحث عن الحقيقة والاستقلالية والأمانة والولاء والمثابرة، أي أن ترتيب المبحوثين لهذه القيم لا يتأثر بعامل درجة خبرة كل منهم في مجال التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية، وإنما كانت الرؤى متقاربة بين جميع المستويات.

ومن هذه النتائج تتحقق صحة الفرض الثالث القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين للقيم الأخلاقية التي تحكم التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية بشكل جزئي.

- **الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين للعوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في مواجهة المشاكل الأخلاقية.**

جدول رقم (٢٤) يوضح دلالة العلاقة بين الخبرة وترتيب المبحوثين للعوامل المؤثرة على صنع القرار في مواجهة المشاكل الأخلاقية

القيم	الوسيط للمجموعات				R	المعنوية	الدلالة
	٣ سنوات	٣-٦ سنوات	٦-٩ سنوات	> ٩ سنوات			
الدين	١	١	٢	١	٠,١٤٤ –	٠,٢٦٢	غير دالة
الأخلاق الذاتية	٣	٢	٠,٥	٣	٠,١٥٠ –	٠,٢٤٢	غير دالة
الزملاء	٥	٣	٢	–	٠,٤٤٧	٠,٠٠٠	××
الرؤساء	٦	٣	١	–	٠,٢٧٨	٠,٠٢٧	×
المصادر	٥	٥	–	٤	٠,٢٦٦	٠,٠٣٥	×
سياسة الصحيفة	١	٣	١	٤	٠,٣٠٠	٠,٠١٧	×
مصداقية الصحفي	٣	٤	–	٣	٠,٣٥٠	٠,٠٠٥	××
مصداقية الصحيفة	٣	٣	–	٢	٠,٣٥٤	٠,٠٠٤	××
الشهرة	–	٩	–	–	٠,٢٠٢	٠,١١٣	غير دالة
المنافسة	٥	٦	–	–	٠,٣٧٨	٠,٠٠٢	××
الترقية	٨	١١	–	–	٠,٣٣٦	٠,٠٠٧	××
العقاب	١٠	١٠	–	–	٠,٢٧٨	٠,٠٢٧	×
احتياجات القراء	٣	٧	–	–	٠,٣٦٤	٠,٠٠٣	××

* دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

** دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١).

أما على صعيد قياس العلاقة بين عامل الخبرة المهنية للمحررين البرلمانيين وترتيبهم للعوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في أثناء الأزمات الأخلاقية والقانونية. فإن النتائج الموضحة في الجدول (٢٤) تشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين كانت دالة إحصائياً فيما عدا ثلاثة عوامل فقط هي عوامل (الدين والأخلاق الذاتية والشهرة)، وعدم دلالة العلاقة بين متغير الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين؛ لأن تأثير هذه العوامل قد يرجع إلى وحدة النظام القيمي المتولد لدى كل منهم نتيجة عوامل الدين والأخلاق الذاتية، وكذلك التشابه في موقفهم إزاء عامل الشهرة.

أما بالنسبة لترتيب المبحوثين لبقية العوامل المؤثرة على صنع القرار في الأزمات الأخلاقية والقانونية فتأتي نتائجها دالة إحصائياً؛ فبالنسبة لعامل «الزملاء» تبلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٤٤٧ بمعنوية تبلغ ٠,٠٠٠، أما متغير «الرؤساء» فقد تبلغ قيمة الارتباط ٠,٢٧٨ ومعنوية = ٠,٠٢٧ وهي ذات القيم التي حصل عليها متغير «العقاب»، وكذلك تأتي جميع القيم المتعلقة بعوامل (تأثير المصادر، وسياسة الصحيفة، ومصداقية الصحفي، ومصداقية الصحيفة، والمنافسة، والترقية، واحتياجات القراء)، أي أن ترتيب المبحوثين لتأثير هذه العوامل تأثر بعامل درجة خبرة كل منهم في مجال التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية.

ومن هذه النتائج تتحقق صحة الفرض الرابع القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين للعوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في مواجهة المشاكل الأخلاقية بشكل جزئي.

ثانياً – نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بأعضاء مجلس الأمة:

- **تقييم النواب لصورة مجلس الأمة ونوابه كما تعكسها الصحافة الكويتية:**

انقسمت آراء أعضاء مجلس الأمة الكويتي – عينة الدراسة – حول الصورة التي تعكسها الصحافة الكويتية للمجلس، حيث رأى فريق منهم أن الصورة تختلف

من صحيفة لأخرى، فبعض الصحف تُبرز الأدوار الديمقراطية والإيجابية لمجلس الأمة ونوابه، بينما تهاجم صحف أخرى المجلس وأعضاءه باستمرار، ويؤكد هذا الفريق على أن الغلبة لصالح الصحف التي تركز على إبراز الصورة السلبية لمجلس الأمة ونوابه من خلال التركيز على الجوانب السلبية في الأداء البرلماني، حتى أن بعض الصحف تقدم تغطيات للشؤون البرلمانية بشكل يعطي انطباعاً يكاد أن يكون شبه مغلوط عمّا يحدث في مجلس الأمة، حيث تركز الصحافة على كل ما هو سلبي ولو كان حدثاً عابراً.

الفريق الثاني يرى أن الصحف الكويتية صحف قائمة على الفكر النفعي، وأن القائمين على الشؤون البرلمانية فيها هم مجموعة من الانتهازيين الذين لا يراعون مصلحة الوطن، وأن هذه الصحف تعكس فقط الصورة السلبية للمجلس ونوابه، وهذا الفريق يجزم بأن كل الصحف الكويتية تشترك في تقديم هذه الصورة السلبية.

- **تقييم النواب لحدود أبعاد العلاقة بين نواب مجلس الأمة والمحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية:**

تأتي ردود معظم النواب على التساؤل المتعلق بتقييمهم حدود وأبعاد علاقتهم بالمحررين البرلمانيين متفقة على أنها علاقة قائمة على المصالح في غالبيتها، وهي مصالح تحكمها المادة والمنافع المتبادلة، فالنائب – غالباً – يسعى لإبراز نفسه في صورة إيجابية أمام الجمهور، والمحرر يحتاج لمن يعطيه معلومات تصلح للنشر، وأحياناً يحتاج إلى مكتسبات شخصية أخرى، ويضيف البعض أن هذه المنافع المتبادلة يمكن أن تكون بين المحرر والنواب، ويمكن أن تكون بين الصحيفة ذاتها وبين النواب، بمعنى أن بعض الصحف يسعى إلى تحقيق الفائدة المادية من وراء العلاقة بالنواب، وفي ذلك إشارة إلى تردّي أوضاع الصحافة الكويتية فيما يتعلق باهتمامها بمسؤوليتها الاجتماعية، لأن الخطأ إذا صدر من جانب المحرر فإنه يمثل

خطأ فردياً، لكنه إذا كان من جانب الصحيفة ككل فإن ذلك يعني أن هذا الخطأ قد أصبح قاعدةً معمولاً بها في المؤسسة الصحفية.

وفي المقابل أكد بعض النواب على أن علاقتهم بالمحررين البرلمانيين جيدة وإن كانت بعض الصحف تجبر بعض محرريها البرلمانيين على الكتابة ضد بعض النواب بسبب خلافات بين الصحيفة ذاتها وبين النائب، لكنهم بشكل عام يرون أن العلاقة بين المحررين والنواب علاقة جيدة جداً، بل وأكد بعضهم أيضاً أنها علاقة ممتازة بصرف النظر عن توجّهات صحفهم.

- **رؤية النواب لمدى انعكاس طبيعة علاقتهم مع المحرريين البرلمانيين على الممارسة البرلمانية للنواب:**

أكد الفريق الأول من النواب أن شكل العلاقة بين المحررين وبعض النواب (وهي – كما ورد آنفاً – علاقة تحمكها المصالح والمنفعة المتبادلة) تجعل المحررين يركزون على نواب دون غيرهم، الأمر الذي يتجاوز حدود المعرفة والصداقة، وينعكس بشكل سلبي على أداء النواب، بل ويؤكدون أن هذا النوع من العلاقة يجعل مستوى الأداء البرلماني في تدهور مستمر، ولاسيما أن كثيراً من النواب يسعون – من خلال وسائل الإعلام – إلى تحقيق أجنداتهم الخاصة، ويحاولون الاستفادة من الإعلام لضمان قاعدة جماهيرية تضمن لهم استمراريتهم في عضوية البرلمان، وكنتيجة لرغبة كثير من الصحف في نشر الموضوعات المثيرة الجاذبة للقراء فإن بعض أعضاء المجلس يركزون على تبني الأطروحات الخلافية القائمة على الجدل والخطاب المثير، ويستخدم الأعضاء في طرح هذه القضايا لغة ومفردات ومصطلحات مثيرة.

أما الفريق الآخر الذي يرى أن العلاقة جيدة بين المحررين والنواب فيرى أنها تنعكس بشكل إيجابي على الأدوار التي يقوم بها كل من المحررين والنواب، حيث يؤكدون على أنه إذا كانت العلاقة طيبة فإنها تؤدي إلى تحقيق الصالح العام، أما إذا كانت غير ذلك فإن كليهما يحيد عن طريقه الذي يفترض أن يسير فيه.

- **رؤية النواب لمدى انعكاس طبيعة علاقتهم مع المحرريين البرلمانيين على الممارسة الصحفية للمحررين في الصحف الكويتية:**

أوضح أعضاء مجلس الأمة – أفراد عينة الدراسة – أن مجلس الأمة وأنشطته هو المادة الأساسية للصحف بوجه عام، وأن أخبار الأعضاء تتصدر مانشيتات الصحف، التي يركز غالبيتها على الإثارة التي اعتاد عليها القارئ العربي، مؤكدين على أن العلاقة السلبية بين الطرفين لها دور في انخفاض مستوى الكتابة الصحفية، الأمر الذي يصل إلى حد الإساءة لبعض النواب ولمجلس الأمة بأكمله في بعض الأحيان، ولاسيما أن بعض المحررين لا يمتلكون المهارة الصحفية الكافية، ولا يدركون خطورة الدور الذي يؤدونه، مما يضفي – في المقابل – مزيداً من التوتر في العلاقة بين المحررين والنواب.

- **رؤية النواب لمدى التزام المحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية بمسؤولياتهم الأخلاقية:**

توصلت الدراسة إلى أن معظم النواب – عينة الدراسة – يرون أن غالبية الصحفيين لا يلتزمون بأدنى قدر من المعايير الأخلاقية في ممارسة مهنتهم كصحفيين برلمانيين، ويرون أيضاً أن نسبة قليلة من الصحفيين هم من يراعون الصالح العام، أما الغالبية فتسعى إلى تحقيق السبق الصحفي بغض النظر عن مدى دقته أو صدقه، مما يمثل إضراراً بمصلحة الوطن.

بينما يؤكد الفريق الآخر – وهم قليلون مقارنة بالفريق الأول – أن أغلب الصحفيين البرلمانيين يلتزمون بالقيم والقواعد الأخلاقية في ممارسة أدوارهم الصحفية، ويؤدون أعمالهم بشكل ممتاز، ويلتزمون إلى حد كبير بالقيم والقواعد الأخلاقية، بينما يشير بعض هؤلاء النواب إلى نقطة أخرى وهي أن أكثر الصحفيين يتصفون بالأخلاق الحسنة، ولكنهم مقيدون بتوجهات صحفهم، وهذه الرؤية تقدم تبرئة لأي تصرف غير أخلاقي يمارسه المحررون البرلمانيون، ويلقي بالتبعة كاملة على المؤسسة الصحفية التي ينتمي إليها هؤلاء الصحفيون.

- **مدى انعكاس المسؤوليات الأخلاقية للمحررين البرلمانيين سلباً أو إيجاباً على تغطيتهم للشؤون البرلمانية:**

يرى أعضاء مجلس الأمة – عينة الدراسة – أن هناك تأثيراً ملحوظاً لمدى التزام المحررين البرلمانيين بمسؤولياتهم الأخلاقية على نوعية التغطية التي يقدمونها للشؤون البرلمانية، ويقدم أغلب هؤلاء النواب رؤية مفادها أن القصور الواضح من جانب المحررين في الالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية ينعكس سلباً على شكل التغطية ونوعيتها، بل ويؤكد هذا الفريق على أن بعض الصحفيين لايزالون ينحازون إلى أفكارهم الذاتية وانتماءاتهم الطائفية والقبلية، مما يعكس ممارسة سلبية، وانخفاضاً ملحوظاً في نسبة مراعاة القواعد الأخلاقية، بينما يشير بعض أعضاء هذا الفريق في هذا الصدد إلى أنه عند تغطية الصحفيين للجوانب الإيجابية يكون التزامهم أكبر بالمسؤوليات الأخلاقية، أما في حالة تغطية الجوانب السلبية فإن الالتزام بأخلاقيات الممارسة الصحفية تكون قليلة.

أما الفريق المتحفظ فيرى أن الممارسة الصحفية للمحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية تراعي المسؤوليات الأخلاقية والقانونية، وأن ذلك ينعكس بالإيجاب على تغطياتهم للشؤون البرلمانية.

- **مدى انعكاس المسؤوليات القانونية التي تحكم عمل المحررين البرلمانيين سلباً أو إيجاباً على تغطيتهم للشؤون البرلمانية:**

يرى فريق من النواب – عينة الدراسة – أن القانون يقوم بدور المنظم والحاكم للممارسات الصحفية في الكويت، ولكنهم يرون في الوقت ذاته أن المحك الرئيس للتغطية البرلمانية يتمثل في مدى التزام الصحفي بأخلاقيات الممارسة الصحفية وليس القانون، ويشير هذا الفريق إلى أن القواعد القانونية المنظمة للعمل الصحفي في الكويت كافية وتحفظ حقوق كلا الطرفين.

بينما يرى الفريق الثاني أن القواعد القانونية مازالت غير واضحة وغير كافية لتنظيم العلاقة بين الصحف والبرلمان في الكويت، ويستدلون على وجهة نظرهم بأن هناك الكثير من القضايا المرفوعة من جانب نواب في البرلمان ضد صحف وصحفيين ومازالت هذه القضايا معلقة، وهناك فريق ثالث يرى أن الصحافة الكويتية تعمل في إطار لا تحكمه أية ضوابط قانونية أو أخلاقية مطلقاً.

ويلفت بعض النواب الانتباه إلى أن النائب هو الذي يتسبب في انخفاض نسبة التزام المحررين البرلمانيين بالقواعد الأخلاقية والقانونية المنظمة للعمل الصحفي؛ فالنائب هو الذي يُدلي بالتصريحات المسيئة والمحرر ينقلها، ولتنظيم العمل الصحفي في مجال الشؤون البرلمانية ينصح أعضاء هذا الفريق بضرورة ألا تكون حصانة النائب مطلقة حتى يراعي الأخلاقيات العامة عند الإدلاء بتصريحات، وأيضاً على المحرر أن يتحمل مسؤوليته القانونية تجاه ما ينشره.

الخلاصة :

في إطار التداخل بين المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية، وصعوبة تحديد ما هو أخلاقي وما هو قانوني، ومدى أخلاقية ما هو قانوني، وقانونية ما هو أخلاقي، تبرز الحاجة إلى قياس وتحليل اتجاهات المحرّرين البرلمانيين بالصحف الكويتية إزاء مسؤوليّاتهم الأخلاقية والقانونية، ونظراً لأهمية وجود علاقة تعاونية وتكاملية بين الصحافة والبرلمان من حيث كون المسؤوليّة الاجتماعية للصحافة تقتضي أن تعمل تلك الأخيرة على الالتزام بتأدية المهامّ والوظائف المنوطة بها أمام المجتمع فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في حدود مسؤوليّتها تجاه المجتمع، والالتزام بالقيم الوطنية، وأن تكون هناك مساحة كافية بين الممنوع والمسموح والقذف والسب والحرّية الشخصية، لذلك برزت الحاجة أيضاً إلى ضرورة قياس اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الكويتي تجاه المسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين.

ومن هذا المنطلق سعت هذه الدراسة إلى تعرّف ما يأتي:

- السمات الشخصية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية من حيث النوع، وسنوات الخبرة، والمؤهل الدراسي، والعضوية بالجمعيات والمنتديات.
- طبيعة العلاقة بين المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية وأعضاء مجلس الأمّة.
- مدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بمواثيق الشرف الصحفي، وتشريعات الصحافة عند أدائهم لمهنتهم.
- العوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في المؤسسة الصحفية عندما يواجه المحرّرون البرلمانيون مشكلة تتعلّق بتشريعات الصحافة أو أخلاقيات المهنة.
- مدى التزام المحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية بالمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية عند تغطيتهم لفعاليات وأنشطة مجلس الأمّة وأعضائه.
- تقييم أعضاء مجلس الأمّة لصورة المجلس ونوّابه كما تعكسها الصحافة الكويتية، وأبعاد العلاقة بين نوّاب المجلس والمحرّرين البرلمانيين.
- رؤية أعضاء مجلس الأمّة للمسؤوليّات الأخلاقية والقانونية للمحرّرين البرلمانيين في الصحف الكويتية، ومدى انعكاس هذه المسؤوليّات سلباً أو إيجاباً على تغطية المحرّرين للشؤون البرلمانية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نوجز أهمها فيما يأتي:

أولاً - فيما يتعلق بتقييم المحررين البرلمانيين لمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية:

- زيادة نسبة المحررين البرلمانيين الذكور في الصحف الكويتية مقارنة بنسبة الصحفيات، وهي نتيجة تعكس انخفاض نسبة الإناث العاملات في الصحافة الكويتية بوجه عام.

- أن أغلب المحررين البرلمانيين العاملين بالصحف الكويتية هم في سن الشباب؛ حيث تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى أقل من ٤٠ سنة الذين جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة ٥٤٪، يليهم المحررون في سن تتراوح بين ٤٠-٦٠ سنة بنسبة ٤١,٣٪، ولوحظ عدم انتساب بعضهم لجمعية الصحفيين الكويتية، وقد تجاوزت نسبتهم ثلث عينة الدراسة.

- فيما يتعلق بسنوات الخبرة في تحرير الشؤون البرلمانية أظهرت النتائج أن أكثر من ثلثي عدد المحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية تتراوح سنوات خبراتهم من سنة إلى ست سنوات، مقابل حوالي خمس أفراد العينة فقط هم الذين تزيد سنوات خبرتهم في مجال تحرير الشؤون البرلمانية عن ٩ سنوات.

- عدم اهتمام أغلب المحررين البرلمانيين بالصحف الكويتية بالحصول على دورات تدريبية في مجال التغطية البرلمانية حيث تبلغ نسبتهم الثلثين تقريباً من إجمالي عينة الدراسة، بينما حصل الثلث المتبقي على دورات تدريبية في هذا المجال.

- اتجاه أغلب آراء المبحوثين فيما يتعلق بتوصيفهم لطبيعة العلاقة التي تربطهم بأعضاء مجلس الأمة الكويتي إلى أنها علاقة تحكمها الاستقلالية المهنية من وجهة نظر البعض، وأنها علاقة تقوم على التعاون والتكامل من وجهة نظر البعض الآخر، وانخفضت إلى حد كبير نسبة الذين يرون أن هذه العلاقة يسودها الصراع والتنافس، بينما لم يتفق أحد من المحررين البرلمانيين على أن هذه العلاقة تقوم على تبعية المحرر للنائب.

- اختلاف نظرة المحررين البرلمانيين بالصحف الكويتية لطبيعة عملهم على النحو الآتي:

  - ٤٧,٥٪ يرون أن دور المحرر البرلماني ينحصر في كونه الوسيط الذي يعكس الواقع البرلماني.

  - ٣٧,٧٪ يرون أن دورهم يتمثل في المشارك الذي يبادر بأفكار جديدة من أجل تطوير الحياة البرلمانية.

- ١٤,٧٪ يـرون أن دورهـم يتمثل فـي الـرقيب الـذي يرصـد الإيجابيات والسلبيات.

- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يحرصون بشكل دائم على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي مقابل انخفاض نسبة الذين لا يحرصون على الرجوع لميثاق الشرف الصحفي عندما تواجههم مشكلة تتعلق بأخلاقيات المهنة، كما ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يحرصون على مراجعة تشريعات الصحافة عندما تصادفهم مشكلات قانونية مقابل انخفاض نسبة الذين لا يحرصون على الرجوع لتشريعات الصحافة عند مواجهة مشكلات من ذلك النوع.

- برزت قيم الدقة والموضوعية والبحث عن الحقيقة والأمانة في المراتب الأولى بين ترتيب الصحفيين البرلمانيين للقيم الصحفية حسب أهميتها من وجهة نظرهم، وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة رغبة هؤلاء الصحفيين في الالتزام بمسؤولياتهم تجاه قرائهم وتجاه مجتمعهم، ثم تأتي بعد ذلك قيم الاستقلالية والحرية والشجاعة والعدل والكمال، بينما تراجعت قيم المثابرة والولاء إلى مؤخرة الترتيب.

- تفوق عامل الدين في التأثير على صنع القرار الإعلامي في مواجهة المشاكل الأخلاقية والقانونية لدى الصحفيين البرلمانيين في الصحف الكويتية، حيث يأتي هذا العامل في المرتبة الأولى، يليه متغير الأخلاق الذاتية، ثم عامل مصداقية الصحيفة، ثم مصداقية الصحفي، ثم سياسة الصحيفة، وتراجع تأثير متغيرات الزملاء والرؤساء والمصادر والمنافسة واحتياجات القراء إلى مراتب متأخرة، وانخفضت كثيراً نسبة الذين يرون أن عوامل الشهرة والترقية تؤثر على القرار الإعلامي في مواجهة المشكلات الأخلاقية، ولوحظ انعدام نسبة تأثير عامل العقاب على صنع ذلك القرار.

- تمثل البديل الأول لدى المحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية في الالتزام بسياسة الصحيفة عند مواجهة المآزق الأخلاقية والقانونية، ثم الالتزام بالقانون،

ثم الالتزام بميثاق الشرف الصحفي، والتفكير في النتائج المحتملة، وأخيراً التصرّف من منطلق الفطرة الذاتية.

- تبلغ نسبة المبحوثين الذين تعرّضوا للمساءلة القانونية بسبب عملهم كمحررين برلمانيين ٣٠,٢٪، بينما تبلغ نسبة الذين لم يتعرّضوا لأية مساءلة قانونية ٦٩,٨٪ من إجمالي عينة الدراسة، واتضح من النتائج أن أغلب الصحفيين الذين تعرّضوا للمساءلة القانونية كانوا يتوقعون تلك المساءلة، وأكد معظم هؤلاء الصحفيين أن أساليب عملهم تغيرت نتيجة تعرّضهم لتلك المساءلة، وتمثل هذا التغير في التزام الحذر في التغطية الصحفية، ثم زيادة حافز التحدي بنسب مرتفعة، ثم تفضيل الحل الوسط بنسبة ضئيلة.

- أشارت النتائج إلى أن ثلاثة صحفيين فقط بنسبة تبلغ ٤,٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم الذين تعرّضوا للمساءلة التأديبية بسبب عملهم كمحررين برلمانيين، مقابل ٩٥,٢٪ من عينة الدراسة لم يتعرّضوا مطلقاً للمساءلة التأديبية، وأكد الصحفيون الذين تعرضوا لتلك المساءلة التأديبية أنهم كانوا يتوقّعونها وكانوا يعرفون أنهم سيواجهون هذا الموقف نتيجة تغطيات قدّمها كل منهم للشؤون البرلمانية في صحفهم، وواحد فقط من هؤلاء الصحفيين هو الذي أكد على أن أسلوب عمله قد تغيّر بعد هذه المساءلة، وتمثّل هذا التغيّر في أنه أصبح أكثر إثارة ورغبة في مزيد من التحدي المهني، حيث كانت المساءلة بالنسبة له حافزا للتحدي، بينما أكد الصحفيان الآخران على أن أساليب عملهم لم تتغير نتيجة تلك المساءلة التأديبية التي تعرضا لها.

- أما فيما يتعلق بنتائج مقياس اتجاهات المحررين البرلمانيين –عينة الدراسة– نحو القواعد والمبادئ الأخلاقية والقانونية للتغطية الصحفية للشؤون البرلمانية، فقد توصلت الدراسة إلى أن أغلبية المبحوثين (٧٧,٨٪) من عينة الدراسة كانت لديهم اتجاهات إيجابية نحو تلك القواعد والمبادئ، بينما تأتي في المرتبة الثانية

نسبة المبحوثين الذين لديهم اتجاهات محايدة وتبلغ ٢٠,٦٪ مقابل ١,٦٪ فقط كانت لديهم اتجاهات معارضة لتلك المبادئ والقواعد.

- ثبوت صحة الفرض الأول القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية وبين الذين لم يتعرضوا من حيث اتجاهاتهم نحو أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية.
- ثبوت عدم صحة الفرض الثاني القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من حيث عامل الخبرة المهنية فيما يتعلق بالاتجاه نحو أخلاقيات تغطية الشؤون البرلمانية.
- على صعيد قياس العلاقة بين عامل الخبرة المهنية للمحررين البرلمانيين وترتيبهم للقيم المهنية التي تحكم التغطية الصحفية للبرلمان ثبوت صحة الفرض الثالث بشكل جزئي، وهو الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين للقيم الأخلاقية التي تحكم التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية.
- ثبوت صحة الفرض الرابع القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عامل الخبرة المهنية وترتيب المبحوثين للعوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي في مواجهة المشاكل الأخلاقية بشكل جزئي.

ثانياً - فيما يتعلق بتقييم أعضاء مجلس الأمة للمسؤوليات الأخلاقية والقانونية للمحررين البرلمانيين:

- انقسمت آراء أعضاء مجلس الأمة الكويتي - عينة الدراسة - حول الصورة التي تعكسها الصحافة الكويتية للمجلس، حيث رأى فريق منهم أن الصورة تختلف من صحيفة لأخرى، ويؤكد هذا الفريق على أن الغلبة لصالح الصحف التي تركز على إبراز الصورة السلبية لمجلس الأمة ونوابه، من خلال التركيز على كل ما

هو سلبي، ولو كان حدثاً عابراً، بينما رأى الفريق الآخر أن الصحف الكويتية صحف قائمة على الفكر النفعي وأن القائمين على الشؤون البرلمانية فيها هم مجموعة من الانتهازيين الذين لا يراعون مصلحة الوطن.

- أشار معظم النواب إلى أن العلاقة بين المحررين والنواب تحكمها المادة والمنافع المتبادلة، فالنائب – غالباً – يسعى لإبراز نفسه في صورة إيجابية أمام الجمهور، والمحرر يحتاج لمن يعطيه معلومات تصلح للنشر، وفي المقابل أكد بعض النواب على أن علاقتهم بالمحررين البرلمانيين جيدة، وإن كان بعض الصحف يجبر بعض محرريها البرلمانيين على الكتابة ضد بعض النواب بسبب خلافات بين الصحيفة ذاتها وبين النائب.

- أكد معظم النواب على أن شكل العلاقة النفعية بين المحررين وبعض النواب يجعل المحررين يركزون على نواب دون غيرهم، الأمر الذي يتجاوز حدود المعرفة والصداقة، وينعكس بشكل سلبي على أداء النواب، بل ويؤكدون أن هذا النوع من العلاقة يجعل مستوى الأداء البرلماني في تدهور مستمر، ولاسيّما أن كثيراً من النواب يسعون إلى تحقيق «أجنداتهم» الخاصة من خلال وسائل الإعلام، ويحاولون الاستفادة من الإعلام لضمان قاعدة جماهيرية تضمن لهم استمراريتهم في عضوية البرلمان، وكنتيجة لرغبة كثير من الصحف في نشر الموضوعات المثيرة الجاذبة للقراء فإن بعض أعضاء المجلس يركّزون على تبنّي الأطروحات الخلافية القائمة على الجدل والخطاب المثير، ويستخدم الأعضاء في طرح هذه القضايا لغة ومفردات ومصطلحات مثيرة، بينما يرى الفريق الآخر أن العلاقة بين المحررين والنواب تنعكس بشكل إيجابي على الأدوار التي يقوم بها كل من المحررين والنواب.

- أما فيما يتعلق بانعكاس طبيعة تلك العلاقة على الممارسة الصحفية أكد أعضاء مجلس الأمة – عينة الدراسة – أن العلاقة السلبية بين الطرفين لها دور في

انخفاض مستوى الكتابة الصحفية، الأمر الذي يصل إلى حد الإساءة لبعض النواب ولمجلس الأمة بأكمله في بعض الأحيان، ولاسيما أن بعض المحررين لا يمتلكون المهارة الصحفية الكافية، ولا يدركون خطورة الدور الذي يؤدونه، مما يضفي – في المقابل – مزيداً من التوتر في العلاقة بين المحررين والنواب.

- يرى معظم النواب أن غالبية الصحفيين لا يلتزمون بأدنى قدر من المعايير الأخلاقية في ممارسة مهنتهم كصحفيين برلمانيين، ويرون أيضاً أن نسبة قليلة من الصحفيين هم من يراعون الصالح العام، أما الغالبية فتسعى إلى تحقيق السبق الصحفي بصرف النظر عن مدى دقته أو صدقه، مما يمثل إضراراً بمصلحة الوطن، بينما يؤكد الفريق الآخر أن أغلب الصحفيين البرلمانيين يلتزمون بالقيم والقواعد الأخلاقية في ممارسة أدوارهم الصحفية، بينما يشير بعض هؤلاء النواب إلى أن بعض الصحفيين غالباً ما يكونون مقيّدين بتوجّهات صحفهم.

- قدّم أغلب النواب رؤية مفادها أن القصور الواضح من جانب المحررين في الالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية ينعكس سلباً على شكل ونوعية التغطية الصحفية للشؤون البرلمانية، بل ويؤكد هذا الفريق على أن بعض الصحفيين لايزالون ينحازون إلى أفكارهم الذاتية وانتماءاتهم الطائفية والقبلية مما يعكس ممارسة سلبية، وانخفاضاً ملحوظاً في نسبة مراعاة القواعد الأخلاقية، أما الفريق الآخر فيرى أن الممارسة الصحفية للمحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية تراعي المسؤوليات الأخلاقية والقانونية، وأن ذلك ينعكس بالإيجاب على تغطياتهم للشؤون البرلمانية.

- أكد فريق من النواب – عينة الدراسة – أن القانون يقوم بدور المنظم والحاكم للممارسات الصحفية في الكويت، ولكنهم يرون في الوقت ذاته أن المحكّ الرئيس للتغطية البرلمانية يتمثل في مدى التزام الصحفي بأخلاقيات الممارسة الصحفية وليس القانون، ويشير هذا الفريق إلى أن القواعد القانونية المنظمة للعمل

الصحفي في الكويت كافية وتحفظ حقوق كلا الطرفين، بينما رأى الفريق الثاني أن القواعد القانونية ما تزال غير واضحة وغير كافية لتنظيم العلاقة بين الصحف والبرلمان في الكويت. ويوجد فريق ثالث يرى أن الصحافة الكويتية تعمل في إطار لا تحكمه أية ضوابط قانونية أو أخلاقية مطلقاً.

- أشار بعض النواب إلى أن النائب نفسه هو الذي يتسبب في انخفاض نسبة التزام المحررين البرلمانيين بالقواعد الأخلاقية والقانونية المنظمة للعمل الصحفي؛ فالنائب هو الذي يُدلي بالتصريحات المسيئة، والمحرر ينقلها كما هي من أجل الإثارة التي تحظى باهتمام القارئ، ولتنظيم العمل الصحفي في مجال الشؤون البرلمانية ينصح أعضاء هذا الفريق بضرورة ألاّ تكون حصانة النائب مطلقة حتى يراعي الأخلاقيات العامة عند الإدلاء بتصريحات، وكذلك على المحرر أن يتحمل مسؤوليته القانونية تجاه ما ينشره.

الهوامش

(١) جون ل. هاتلنج، **أخلاقيات الصحافة «مناقشة علمية للقواعد الأخلاقية للصحافة كما حددتها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية»**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، د.ت، ص: ١١.

(٢) للمزيد انظر: عزة عبد العظيم محمد، **إدراك الشباب الجامعي لتأثير الفضائيات الغنائية على أخلاقيات المجتمعات العربية. دراسة في تأثير الشخص الثالث على طلاب جامعة الإمارات**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة القاهرة – كلية الإعلام، يونيه – ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣) عواطف عبد الرحمن، **حرية الإعلام المعاصر وتعميمات العولمة**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٩٣، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٨، ص: ٦٥.

(٤) إبراهيم العقباوي، **أخلاقيات الإعلام والفضائيات العربية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام «الفضائيات العربية ومتغيرات العصر»، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤، ص. ص: ٦٤٢ – ٦٤٤.

(٥) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص: ١٦.

(٦) شريف محسن محمود، **الإعلام البرلماني والحاجة إلى التطوير**، قضايا برلمانية، السنة الثالثة، العدد ٣٩، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يونيو ٢٠٠٠، ص: ٣١.

(٧) للمزيد انظر: سعيد محمد السيد، **التشابه الإخباري وأثره في بناء الإجماع الاجتماعي**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٢، يوليو – سبتمبر ١٩٨٨، ص. ص: ٩ – ٢١.

(8) (For more look: Dennis Ippolito, et al.; *Public Opinion and Responsible Democracy*, New Jersey, Prentice-Hall Inc., 1976.

(٩) جون ر. بيتنر، **الاتصال الجماهيري**. مدخل، ترجمة: عمر الخطيب، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص: ٤٥٠.

(١٠) حنان يوسف، **أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الإعلاميات السادس «نحو ميثاق شرف إعلامي. الإعلامية العربية بين القوانين والأخلاقيات»، الأردن – عمان، مركز الإعلاميات العربيات، ٢٦ – ٢٨ يونيه ٢٠٠٧، متاح على شبكة الإنترنت في الموقع الآتي: (Retrieved 52011/7/)

http://www.womengateway.com/arwg/e-+library/Studies/media/papers.htm

(١١) حازم أنور محمد البنا، **أخلاقيات الإعلام في الفضائيات العربية الخاصة كما يراها الجمهور المصري**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر «الإعلام بين الحرية والمسؤولية»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١ – ٣ يوليو ٢٠٠٨، ص: ١٩١.

(١٢) سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، الكويت، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٢، ص: ٥٧.

(13) *The New Encyclopaedia Britanica*, Geneva, Vol. 4, 1985, P: 278.

(14) For more look: L. Allen & D. Voss; *Ethical in Technical Communication, Shades of Gray*, New York, John Wiley & sons. INC, 1997, PP: 5 - 6.

(١٥) سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، ص. ص: ٥٧ – ٧٩.

(16) For more look: L. Allen & D. Voss; *op cit*., P: 6.

(١٧) للمزيد انظر: سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، ص. ص: ١٩ – ٤١.

(18) Edward Lambeth (ed.); *Committed Journalism: An Ethic for the Profession*, Bloomington, Indiana University Press, 1986, P: 24.

(19) Richard Keeble; *Ethics for Journalists*, London, Rutledge, 2011, P: 14.

(20) Joseph Stnaubhaar & Robert Larose; *Media Now: Communication Media in the Information Age*, 3rd ed., Belmont, Wadsworth Thomson learning, 2002, PP: 510 -512.

(21) John Merrill; Twilight & Press Freedom: *The Rise of People Journalism*, London, Laurence Erlbaum Associates Publishers, 2001, P: 197.

(٢٢) كرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، القاهرة، المطبعة الفنية، ١٩٨٤، ص: ٣٩.

(23) Michael Charley; *Reporting*, New York, Halt, Reinhart & Winston, Inc., 1966, P: 12.

(24) Andrelyn C. Moss; *A Content Analysis Study of Objectivity of Business Reports relating to the Internet Stock Bubble on American News Networks by News Journalists, Company Officials and Financial Analysts*, Doctor Of Philosophy Dissertation., Capella university, April 2004, P: 18.

(٢٥) للمزيد انظر: عبد الفتاح عبد النبي، **سوسيولوجيا الخبر الصحفي. دراسة في انتقاء ونشر الأخبار**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص: ٦٧.

(٢٦) للمزيد انظر: ألبرت هستروتو، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص: ٤٠.

(٢٧) سليمان صالح، **الموضوعية في وسائل الإعلام. دراسة نقدية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثالث، المجلد الثاني، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – سبتمبر ٢٠٠١، ص. ص: ٨٦ – ١٠٦.

(٢٨) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ص: ١٢٧.

(٢٩) حمدي حسن، **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي،١٩٩١، ص: ٥٩.

(٣٠) محمود حمدي عبد القوي، **انقرائية القصة الخبرية الاقتصادية في الصحافة المصرية بالتطبيق على مجلة الأهرام الاقتصادي وصفحة الاقتصاد في الأهرام خلال عام ١٩٩٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر – جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، ١٩٩٩، ص. ص: ١٤٩ – ١٥٠.

(٣١) للمزيد انظر: حمدي حسن، **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، ص: ٦١.

(٣٢) خليل صابات، **الصحافة مهنة ورسالة**، سلسلة كتابك (٣٧)، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص: ٢٧.

(33) For more look: Rayan M.; Journalistic Ethics: *Objectivity, Existential Journalism, Stand Point Epistemology and Public Journalism*, Journal Of Mass Media Ethics, vol.16, no.1, 2001, PP: 3 -22.

(٣٤) ليلى عبد المجيد، محمود علم الدين، **فنية الكتابة الصحفية والتحرير**، القاهرة، د.ن،١٩٩١، ص. ص: ٧٤ – ٧٥.

(35) Steele M. Robert; *The Ethics of Civic Journalism: Independence as the Guide*, poynter.org, John 1996, *available Online* at: http://www.poynter.org/research/me/me-civic.htm (*Accessed on: 13 September 2011*).

(٣٦) لمزيد من التفاصيل انظر: http://www.univox.com/write/mediabias.html.

(٣٧) محمد سعد إبراهيم، **التوازن والتحيز في التغطية الإخبارية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ دراسة تحليلية للأطر الإعلامية وحقول الدلالة في الصحف اليومية القومية، في: محمد سعد إبراهيم، الإعلام السياسي وتحليل الأطر الإعلامية**، سلسة الدراسات الإعلامية، الكتاب الأول، مصر – جامعة المنيا، كلية الآداب، مركز البحوث والإنتاج والتدريب الإعلامي، فبراير ٢٠٠٦، ص: ١٥.

(٣٨) حمدي حسن، **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، ص: ٦٢.

(٣٩) **المرجع السابق**، ص: ٦٣.

(٤٠) إسماعيل إبراهيم، **الصحفي المتخصص**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص: ١١.

(٤١) حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي**. دراسة مقارنة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤، ص: ٢٠٦.

(٤٢) أميمة عمران، **مصداقية المصادر لدى القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، دراسة ميدانية**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٣٤، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩، ص: ٤٧٠.

(٤٣) عزة عبد العزيز، **مصداقية الإعلام العربي**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص. ص: ٧-٨.

(٤٤) حازم أنور محمد البنا، **أخلاقيات الإعلام في الفضائيات العربية الخاصة كما يراها الجمهور المصري**، ص: ١٩٣.

(٤٥) حنان يوسف، **أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي**.

(٤٦) حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي. دراسة مقارنة**، ص: ١٦٧.

(٤٧) للمزيد انظر: حنان عبد الحليم رزق، **دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأصيل القيم الأخلاقية لدى الشباب في ظل ملامح النظام العالمي الجديد**، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد ٤٨، مصر- المنصورة، جامعة المنصورة، ص: ٩٣.

(٤٨) للمزيد انظر: ميسون محمد عبد القادر مشرف، **التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة**، بحث تكميلي لدرجة الماجستير، فلسطين-الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التربية، قسم علم النفس، ص: ١١١.

(٤٩) صبري محمد خليل، **فلسفة الإعلام. مفاهيمها وقضاياها، متاح على شبكة الإنترنت في الموقع الآتي**:

http://www.sudanile.com/2008-28489/16-34-09-06-09-2009-252/36-39-17-19-05-08-14-19-05-06-2011.html (تم الدخول بتاريخ: ٨ أكتوبر ٢٠١١)

(٥٠) حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي. دراسة مقارنة**، ص: ١٤٢.

(٥١) للمزيد انظر: حازم البنا، **أخلاقيات الإعلام في الفضائيات العربية الخاصة كما يراها الجمهور المصري**، ص: ١٨٩.

(٥٢) أميرة سمير، التأثيرات السياسية للقنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية، في: المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر «الإعلام بين الحرية والمسؤولية»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١ - ٣ يوليو ٢٠٠٨، ص: ١٣٤.

(53) For more look: Erick P. Bucy; *Living in the Information Age: A New Media Reader*, 2nd ed., Belmont, CA, Wadsworth/Thomson Learning, 2005, P: 289.

(54) Denis McQuail; *Mass Communication Theory*, 4th ed., London, Sage Publication, 2000, PP: 149 - 150.

(55) For more look: Deni Elliott; *Responsible Journalism*, Beverly Hills, Sage Publication Inc., 1986, PP: 101 - 106.

(٥٦) محمد حسام الدين محمود، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية. دراسة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١ - ١٩٩٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٦، ص. ص: ٧٧ - ٩٣.

(٥٧) حنان يوسف، **أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي**.

(٥٨) محمد بن سعود البشر، **المسؤولية الاجتماعية فى الإعلام. النظرية وواقع التطبيق**، الرياض، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص. ص: ٢٥ – ٤٤.

(٥٩) سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، الكويت، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٢، ص. ص: ١٠٢ – ١٠٩.

(٦٠) هزاع مرشد أحمد شرف، **العوامل المؤثرة فى بناء صورة المجالس التشريعية لدى الجمهور اليمني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، ٢٠٠٨، ص: ٦٧.

(٦١) للمزيد انظر: إيلي خوري، **العلاقة بين وسائل الإعلام والبرلمان**، مداخلة ألقيت في المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيزات قدرات البرلمانيين العرب، الجزائر، مجلس الأمة، ٢٠–٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥.

(62) For more look: Robert Rogers & Rhodri Walters; *How Parliament Works*, 6th Ed., Harlow, Pearson Longman, 2006, pp: 176178-.

(63) Mitch O'Brien; *The Relationship between Parliament and the Media, In*: Mitch O'Brien; *Parliament and the Media*, Professional Development Program for Parliamentarians and Staff. (*Available online at:*) http://www.parliamentarystrengthening.org.

(٦٤) فتحي حسين عامر، **أخلاقيات نشر الجريمة في الصحافة المصرية الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥.

(٦٥) محمد السيد سعيد (محرر)، **نتائج استطلاع رأي الصحفيين في أحوال الصحافة**، القاهرة، نقابة الصحفيين، فبراير ٢٠٠٤.

(٦٦) آمال سعد المتولي، **أخلاقيات الخبر في الصحافة المصرية: دراسة تحليلية على ظاهرة الخبر المجهل المصدر في الصحف الخاصة والحزبية**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

(٦٧) أمل السيد متولي، سحر فاروق الصادق، **أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحافة المصرية الخاصة: دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الصحف والقائمين بالاتصال**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الثاني، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣، ص.ص: ١١٤٧ – ١٢٦٧.

(٦٨) أميرة العباسي، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣، ص. ص: ١ – ١٠١.

(٦٩) محمد سعد إبراهيم، **المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣، ص. ص: ١٠٣ – ١٥٥.

(٧٠) محمود منصور هيبة، **أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية «دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي»**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣، ص. ص: ٩٩٩ – ١٠٤٠.

(٧١) نوال عبد العزيز الصفتي، **إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة «دراسة تقويمية نقدية»**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ١٢، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – سبتمبر ٢٠٠١، ص.ص: ٧٧ – ١٠٤.

(٧٢) عبد الله محمد زلطة، **الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية «دراسة تطبيقية للصحف القومية والحزبية»**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر – الزقازيق، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ١٩٩٧.

(73) Jenn Burleson Mackay; *A Journalistic Ethics Scale: Measuring Constraints On Journalistic Decisions*, Doctor Of Philosophy Dissertation, University Of Alabama, College Of Communication And Information Sciences, 2008.

(74) Randal A. Beam; "The Social Characteristics of U.S Journalists and their Best Work", *Journalism Practice*, Vol. 2, Issue 1, February 2008, p.p.1 -14.

(75) Knott Diana L., Carroll Virginia and Meyer Philip; *Social responsibility wins when CEO has been editor*, Newspaper Research Journal, Vol. 23, winter 2002, PP: 1 -10.

(76) M.C Scott Hugh; *Organizational Impact on Journalistic Roles: A Changing Relationship*, Doctor Of Philosophy Dissertation, Pennsylvania state university 2000, in jucQ. Abstracts 1996 - 2006. Available at: http://www.aeimc.orglabstracts/index.html (13 - 6 - 2006).

(77) Paul S. Voakes; "Rights, Wrongs, and Responsibilities: Law and Ethics in the Newsroom", *Journal of Mass Media Ethics*, 15 (1), 2000, PP: 29 - 42.

(78) Paul S. Voakes; "Public Perceptions of Journalists' Ethical Motivations", *Journalism and Mass Communication Quarterly*, Vol.74, no.1, Spring 1997, PP: 23 - 38.

(٧٩) هزاع مرشد أحمد شرف، **العوامل المؤثرة في بناء صورة المجالس التشريعية لدى الجمهور اليمني**.

(٨٠) نشوة سليمان محمد عقل، **المعالجة التلفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو البرلمان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٦.

(81) Saud Abduul Aziz Al kharaz; *Image of Kuwaiti People about the Parliament "MAJLIS EL – UMMA"*, Master of Communication Thieses, Cairo University, Faculty of Media, 2005.

(٨٢) حسن علي محمد، **صورة مجلس الشعب وأعضائه لدى الإعلاميين البرلمانيين**، مجلة البحوث الإعلامية، العدد ١٧، القاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢.

(٨٣) إيمان نعمان جمعة، **حدود تأثير التغطية الإعلامية لمجلس الشعب على صورته الذهنية وانعكاساتها على المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد ٢، عدد ١، جامعه القاهرة، كليه الإعلام، يناير – مارس ٢٠٠١، ص. ص: ٢٢٩ – ٢٨٣.

(٨٤) جيهان إلهامي، **صفحة الشؤون البرلمانية في الصحافة القومية – دراسة للمضمون والقائم بالاتصال**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – سبتمبر، ٢٠٠٠.

(85) Argiris Archakis, Villy Tsakona; *The Wolf Wakes up Inside Them, Grows Werewolf Hair and Reveals all their Bullying: The Representation of Parliamentary Discourse in Greek Newspapers*, Journal of Pragmatics, No. 42, 2010, PP: 912 - 923.

(86) Pieter de Wilde; *Media Coverage and National Parliaments in EU Policy-Formulation Debates on the EU Budget in the Netherlands 1992 - 2005, available online at*: http://www.arena.uio.no (published on: 19, September 2008).

(87) Ralf Negrine: "Parliament and the Media: A Technology Relationship", *European Journal of Communication*, Vol. 4, No. 3, 1999, PP: 325 - 352.

(88) Joseph D. Keefer; "The News Media's Failure to facilitate Citizen Participation in the Congressional Policy Making Process", *Journalism Quarterly*, Vol. 7, No. 2, 1993, PP: 412 - 424.

(89) For more look: Schoemaker P. & Reese S.; *Media and Making the Massage: Theories of Influences on Mass Media Content*, New York, Longman Publishing Group, 1991, PP: 226 - 230.

(90) For more look: Carter Richard; *Communication and affective Relations*, Journalism Quarterly, No. 42, Spring 1967, PP: 203 - 212.

(91) For more look: Voakes P. S.; "Rights, Wrongs and Responsibilities: Law and Ethics in the Newsroom", *Journal of Mass Media Ethics*, Vol. 15, Issue 1, 2000, PP: 14 - 29.

(٩٢) المحكّمون حسب الترتيب الأبجدي هم:

١ – أ. د. محمد سعد إبراهيم أستاذ الإعلام بقسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.

٢ – د. تغريد راشد الملا مدرس الإعلام بقسم الإعلام – كلية الآداب، جامعة الكويت.

٣ – د. خالد الحميدي القحص مدرس الإعلام بقسم الإعلام – كلية الآداب، جامعة الكويت.

٤ – د. محمود عبدالنبي الموسوي مدرس الإعلام بقسم الإعلام – كلية الآداب، جامعة الكويت.

(٩٣) معامل الثبات هو نسبة التباين الحقيقي إلى التباين الكلي للدرجات، وهو القيمة العددية لارتباط الاختبار بنفسه، ومعامل الثبات المناسب هو ٠,٧ فأكثر، **للمزيد انظر**:

- صلاح أحمد مراد، وأمين علي سليمان، «**الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية «خطوات إعدادها وخصائصها»**»، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص. ص: ٣٦٠ – ٣٦٨.

(٩٤) نجوى كامل (باحث رئيسي)، **الإعلام والمرأة في الريف والحضر دراسة تطبيقية على مصر والبحرين**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مركز دراسات وبحوث المرأة والإعلام، ٢٠٠٧، ص: ١٢، **متاح على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط**:

http://www.scw.gov.bh/default.asp?action=article&ID=947.

(٩٥) **المرجع السابق**، ص: ١٠.

(٩٦) أشرف جلال حسن، **واقع ومستقبل التعليم والتدريب الإعلامي في الوطن العربي: دراسة حالة على التجربة المصرية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٦، ع٢، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يونيو – ديسمبر ٢٠٠٥، ص: ٣٥٥.

(٩٧) محمود علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، دار الإيمان للطباعة، ٢٠٠٨، ص: ٢٥.

(٩٨) للمزيد انظر: محمد سعد، **التوازن والتحيز في التغطية الإخبارية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠**، ص: ١٢٤.

(٩٩) للمزيد انظر: **المرجع السابق**، ص. ص: ١٢٤ – ١٢٥.

(100) Brislin, Tom; *An Update on Journalism Ethics in Asia: Values and Practices as Context for Meaning in Japan, China and Korea*, Paper Presented to the Association for Practical and Professional Ethics Annual Meeting, Washington, D.C., March 6 - 8, 1997.

(١٠١) محمد سعد، **التوازن والتحيز في التغطية الإخبارية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠**، ص: ١٢٧.

(102) For more look: Singletary, M. W. et-al; "Motives for Ethical Decision - Making", *Journalism Quarterly*, Vol. 67, No. 4, Winter 1990, PP: 964 - 972.

(١٠٣) السيد عبد الحليم الزيات، **التحديث السياسي في المجتمع المصري**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص: ٢٨٨.

(١٠٤) محمد سعد، **التوازن والتحيز في التغطية الإخبارية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠**، ص: ١٢٧.

(١٠٥) للمزيد انظر: **المرجع السابق**، ص: ١٢٧.

(106) For more look: Voakes, P.S; "Public Perceptions of Journalists' Ethics Motivations", *Journalism & Mass Communication Quarterly,* Vol. 4, No. 1, Spring 1997, PP: 23 - 37.

(107) White H. A; "The Salience and Pretence of Ethics: when Journalists do and don't think for the themselves", *Journalism & Mass Communication Quarterly*, Vol. 73, No. 1, Spring 1996, PP: 17 - 28.

المراجع والمصادر والمواقع الإلكترونية

أولاً - المصادر والمراجع العربية:

(١) إبراهيم، إسماعيل، **الصحفي المتخصص**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

(٢) إبراهيم، محمد سعد، **التوازن والتحيز في التغطية الإخبارية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ دراسة تحليلية للأطر الإعلامية وحقول الدلالة في الصحف اليومية القومية، في: محمد سعد إبراهيم، الإعلام السياسي وتحليل الأطر الإعلامية**، سلسلة الدراسات الإعلامية، الكتاب الأول، مصر - جامعة المنيا، كلية الآداب، مركز البحوث والإنتاج والتدريب الإعلامي، فبراير ٢٠٠٦.

(٣) إبراهيم، محمد سعد، **المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

(٤) إلهامي، جيهان، **صفحة الشؤون البرلمانية في الصحافة القومية - دراسة للمضمون والقائم بالاتصال**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو - سبتمبر، ٢٠٠٠.

(٥) البشر، محمد بن سعود، **المسؤولية الاجتماعية في الإعلام**. النظرية وواقع التطبيق، الرياض، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

(٦) البنا، حازم أنور محمد، **أخلاقيات الإعلام في الفضائيات العربية الخاصة كما يراها الجمهور المصري**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر «الإعلام بين الحرية والمسؤولية»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١ - ٣ يوليو ٢٠٠٨.

(٧) بيتنر، جون ر.، **الاتصال الجماهيري. مدخل**، ترجمة: عمر الخطيب، بيروت، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

(٨) جمعة، إيمان نعمان، **حدود تأثير التغطية الإعلامية لمجلس الشعب على صورته الذهنية وانعكاساتها على المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد ٢، عدد ١، جامعة القاهرة، كليه الإعلام، يناير - مارس ٢٠٠١.

(٩) حسام الدين، محمد، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

(١٠) حسن، أشرف جلال، **واقع ومستقبل التعليم والتدريب الإعلامي في الوطن العربي: دراسة حالة على التجربة المصرية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٦، ع٢، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يونيو - ديسمبر ٢٠٠٥.

(١١) حسن، حمدي، **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩١.

(١٢) خوري، إيلي، **العلاقة بين وسائل الإعلام والبرلمان**، مداخلة ألقيت في المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيزات قدرات البرلمانيين العرب، الجزائر، مجلس الأمة، ٢٠ – ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٣) رزق، حنان عبدالحليم، **دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأصيل القيم الأخلاقية لدى الشباب في ظل ملامح النظام العالمي الجديد**، جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد ٤٨، مصر– المنصورة.

(١٤) زلطة، عبدالله محمد، **الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية «دراسة تطبيقية للصحف القومية والحزبية»**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر – الزقازيق، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ١٩٩٧.

(١٥) الزيات، السيد عبدالحليم، **التحديث السياسي في المجتمع المصري**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

(١٦) سعيد، محمد السيد (محرر)، **نتائج استطلاع رأي الصحفيين في أحوال الصحافة**، القاهرة، نقابة الصحفيين، فبراير ٢٠٠٤.

(١٧) سمير، أميرة، **التأثيرات السياسية للقنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية**، في: المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر «الإعلام بين الحرية والمسؤولية»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١–٣ يوليو ٢٠٠٨.

(١٨) السيد، سعيد محمد، **التشابه الإخباري وأثره في بناء الإجماع الاجتماعي**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٢، يوليو – سبتمبر ١٩٨٨.

(١٩) شرف، هزاع مرشد أحمد، **العوامل المؤثرة في بناء صورة المجالس التشريعية لدى الجمهور اليمني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، ٢٠٠٨.

(٢٠) شلبي، كرم، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، القاهرة، المطبعة الفنية، ١٩٨٤.

(٢١) صابات، خليل، **الصحافة مهنة ورسالة**، سلسلة كتابك (٣٧)، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

(٢٢) صالح، سليمان، **أخلاقيات الإعلام**، الكويت، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٢.

(٢٣) صالح، سليمان، **الموضوعية في وسائل الإعلام**. دراسة نقدية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثالث، المجلد الثاني، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – سبتمبر ٢٠٠١.

(٢٤) الصفتي، نوال عبدالعزيز، **إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة «دراسة تقويمية نقدية»**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ١٢، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – سبتمبر ٢٠٠١.

(٢٥) عامر، فتحي حسين، **أخلاقيات نشر الجريمة في الصحافة المصرية الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥.

(٢٦) العباسي، أميرة، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

(٢٧) عبدالرحمن، عواطف، **حرية الإعلام المعاصر وتعميمات العولمة**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٩٣، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٨) عبدالعزيز، عزة، **مصداقية الإعلام العربي**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

(٢٩) عبدالقوي، محمود حمدي، **انقرائية القصة الخبرية الاقتصادية في الصحافة المصرية بالتطبيق على مجلة الأهرام الاقتصادي وصفحة الاقتصاد في الأهرام خلال عام ١٩٩٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر – جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، ١٩٩٩.

(٣٠) عبدالمجيد، ليلى، محمود علم الدين، **فنية الكتابة الصحفية والتحرير**، القاهرة، د.ن، ١٩٩١.

(٣١) عبدالنبي، عبدالفتاح، **سوسيولوجيا الخبر الصحفي. دراسة فى انتقاء ونشر الأخبار**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

(٣٢) العقباوي، إبراهيم، **أخلاقيات الإعلام والفضائيات العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام «الفضائيات العربية ومتغيرات العصر»**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤.

(٣٣) عقل، نشوة سليمان محمد، **المعالجة التلفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو البرلمان**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٦.

(٣٤) علم الدين، محمود، **أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، دار الإيمان للطباعة، ٢٠٠٨.

(٣٥) عمران، أميمة، **مصداقية المصادر لدي القائم بالاتصال في الصحافة المصرية دراسة ميدانية**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٣٤، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو – ديسمبر ٢٠٠٩.

(٣٦) كامل، نجوى (باحث رئيسي)، **الإعلام والمرأة في الريف والحضر دراسة تطبيقية على مصر والبحرين**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مركز دراسات وبحوث المرأة والإعلام، ٢٠٠٧.

(٣٧) المتولي، آمال سعد، **أخلاقيات الخبر في الصحافة المصرية: دراسة تحليلية على ظاهرة**

الخبر المجهل المصدر في الصحف الخاصة والحزبية، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

(٣٨) متولي، أمل السيد، الصادق، سحر فاروق، **أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحافة المصرية الخاصة: دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الصحف والقائمين بالاتصال**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الثاني، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

(٣٩) محمد، حسن علي، **صورة مجلس الشعب وأعضائه لدى الإعلاميين البرلمانيين**، مجلة البحوث الإعلامية، العدد ١٧، القاهرة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢.

(٤٠) محمد، عزة عبد العظيم، **إدراك الشباب الجامعي لتأثير الفضائيات الغنائية على أخلاقيات المجتمعات العربية. دراسة في تأثير الشخص الثالث على طلاب جامعة الإمارات**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة القاهرة – كلية الإعلام، يونيه – ديسمبر ٢٠٠٤.

(٤١) محمود، شريف محسن، **الإعلام البرلماني والحاجة إلى التطوير**، قضايا برلمانية، السنة الثالثة، العدد ٣٩، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو ٢٠٠٠.

(٤٢) محمود، محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية. دراسة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١ – ١٩٩٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٦.

(٤٣) مراد، صلاح أحمد، وأمين علي سليمان، **الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية «خطوات إعدادها وخصائصها»**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢.

(٤٤) مشرف، ميسون محمد عبدالقادر، **التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة**، بحث تكميلي لدرجة الماجستير، فلسطين – الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التربية، قسم علم النفس.

(٤٥) مكاوي، حسن عماد، **أخلاقيات العمل الإعلامي**. دراسة مقارنة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤.

(٤٦) هاتلنج، جون ل.، **أخلاقيات الصحافة «مناقشة علمية للقواعد الأخلاقية للصحافة كما حددتها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية»**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، د.ت.

(٤٧) هستروتو، ألبرت، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

(٤٨) هيبة، محمود منصور، **أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية «دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي»**، في: المؤتمر العلمي السنوي التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣.

(٤٩) يوسف، حنان، **أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الإعلاميات السادس «نحو ميثاق شرف إعلامي. الإعلامية العربية بين القوانين والأخلاقيات»، الأردن – عمان، مركز الإعلاميات العربيات، ٢٦ – ٢٨ يونيه ٢٠٠٧.

ثانياً – المصادر والمراجع الأجنبية:

(1) Al kharaz, Saud Abduul Aziz; *Image of Kuwaiti People about the Parliament "MAJLIS EL – UMMA"*, Master of Communication Thieses, Cairo University, Faculty of Media, 2005.

(2) Allen, L. & Voss, D.; *Ethical in Technical Communication, Shades of Gray*, New York, John Wiley & sons. INC, 1997.

(3) Archakis, Argiris, Tsakona, Villy; "The Wolf wakes up Inside them, Grows Werewolf Hair and Reveals all their Bullying: The Representation of Parliamentary Discourse in Greek Newspapers", *Journal of Pragmatics*, No. 42, 2010.

(4) Beam, Randal A.; "The Social Characteristics of U.S Journalists and their Best Work", *Journalism Practice*, Vol. 2, Issue 1, February 2008.

(5) Bucy, Erick P.; *Living in the Information Age: A New Media Reader*, 2nd ed., Belmont, CA, Wadsworth / Thomson Learning, 2005.

(6) Charley, Michael; *Reporting*, New York, Halt, Reinhart & Winston, Inc., 1966.

(7) De Wilde, Pieter; *Media Coverage and National Parliaments in EU Policy-Formulation Debates on the EU Budget in the Netherlands 1992 - 2005*.

(8) Diana, Knott L., Virginia, Carroll and Philip, Meyer; *Social Responsibility wins when CEO has been Editor*, Newspaper Research Journal, Vol. 23, winter 2002.

(9) Elliott, Deni; *Responsible Journalism*, Beverly Hills, Sage Publication Inc., 1986.

(10) Hugh, M.C Scott; *Organizational Impact on Journalistic Roles: A Changing Relationship*, Doctor Of Philosophy Dissertation, Pennsylvania state university 2000.

(11) Ippolito, Dennis et al.; *Public Opinion and Responsible Democracy*, New Jersey, Prentice-Hall Inc., 1976.

(12) Keeble, Richard; *Ethics for Journalists*, London, Rutledge, 2011.

(13) Keefer, Joseph D.; "The News Media's Failure to Facilitate Citizen Participation in the Congressional Policy Making Process", *Journalism Quarterly*, Vol. 7, No. 2, 1993.

(14) Lambeth, Edward (ed.); *Committed Journalism: An Ethic for the Profession*, Bloomington, Indiana University Press, 1986.

(15) M., Rayan; "Journalistic Ethics: Objectivity, Existential Journalism, Stand Point Epistemology and Public Journalism", *Journal Of Mass Media Ethics*, vol.16, no.1, 2001.

(16) Mackay, Jenn Burleson; *A Journalistic Ethics Scale: Measuring Constraints On Journalistic Decisions*, Doctor Of Philosophy Dissertation, University Of Alabama, College Of Communication And Information Sciences, 2008.

(17) McQuail, Denis; *Mass Communication Theory*, 4th ed., London, Sage Publication, 2000.

(18) Merrill, John; Twilight & Press Freedom: *The Rise of People Journalism*, London, Laurence Erlbaum Associates Publishers, 2001.

(19) Moss, Andrelyn C.; *A Content Analysis Study of Objectivity of Business Reports relating to the Internet Stock Bubble on American News Networks by News Journalists, Company Officials and Financial Analysts*, Doctor Of Philosophy Dissertation., Capella university, April 2004.

(20) Negrine, Ralf; "Parliament and the Media; A Technology Relationship", *European Journal of Communication*, Vol. 4, No. 3, 1999.

(21) O'Brien, Mitch; *The Relationship between Parliament and the Media, In: Mitch O'Brien; Parliament and the Media*, Professional Development Program for Parliamentarians and Staff.

(22) P., Schoemaker & S., Reese; *Media and Making the Massage: Theories of Influences on Mass Media Content*, New York, Longman Publishing Group, 1991.

(23) Paul, Voakes, Paul S. "Rights, Wrongs, and Responsibilities: Law and Ethics in the Newsroom", *Journal of Mass Media Ethics*, 15 (1), 2000.

(24) Paul., Voakes S.; " Public Perceptions of Journalists' Ethics Motivations", *Journalism & Mass Communication Quarterly*, Vol. 4, No. 1, Spring 1997.

(25) Richard, Carter; "Communication and affective Relations", *Journalism Quarterly*, No. 42, Spring 1967.

(26) Robert, Steele M.; *The Ethics of Civic Journalism: Independence as the Guide*, poynter.org, John 1996.

(27) Rogers, Robert & Walters, Rhodri; *How Parliament Works*, 6th Ed., Harlow, Pearson Longman, 2006.

(28) Stnaubhaar, Joseph & Larose, Robert; *Media Now: Communication Media in the Information Age*, 3rd ed., Belmont, Wadsworth Thomson learning, 2002.

(29) *The New Encyclopaedia Britanica*, Geneva, Vol. 4, 1985.

(30) Tom, Brislin; An *Update on Journalism Ethics in Asia: Values and Practices as Context for Meaning in Japan, China and Korea*, Paper Presented to the Association for Practical and Professional Ethics Annual Meeting, Washington, D.C., March 6 - 8, 1997.

(31) W., Singletary, M. et-al; "Motives for Ethical Decision – Making", *Journalism Quarterly*, Vol. 67, No. 4, Winter 1990.

(32) White H. A; "The Salience and Pretence of Ethics: when Journalists do and don’t think for the themselves", *Journalism & Mass Communication Quarterly*, Vol. 73, No. 1, Spring 1996.

ثالثاً – مواقع الإنترنت:

http://www.parliamentarystrengthening.org

http://www.womengateway.com

http://www.poynter.org/

http://www.univox.com/write/mediabias.html

http://www.sudanile.com" http://www.sudanile.com

http://www.aeimc.org

http://www.arena.uio.no

http://www.scw.gov.bh

Ethical and Legal Responsibilities to Parliamentary Editors in Kuwaiti Press: A Communicators and Parliment Members' Perspertive

Abstract

The issue of press ethics is considered an important issue and great community responsibility that mainly depends on the journalist himself and his awareness of press and its high community message and his abstract vocational conscience and the extension of his awareness of the tasks of this job and considering Mass Media as educational and social foundations preserving the culture, ethics and traditions of the society. Moreover, he makes Mass Media not only a mirror for societies but also a strong tool for their construction and progress. That is because media ethics overtake the limits of the professional ethics to include all the ethics of the society because of the serious impact of media message on the individuals of the society.

This impact increases clearly with rapid growth of communication and information revolution with its consequences that know no limits to the flood of information that is transmitted throughout various media messages. The case exists in searching for a balanced and perfect relationship between ethics and laws to protect the audiences against the danger of bad effects of Mass Media.

In conclusion, this research studies the extension of the awareness of parliamentary editors in Kuwaiti newspapers to their law and ethic responsibilities toward their work. Also, these editors are responsible for recording different attitudes of the members of Kuwaiti Nation Assembly. Therefore, we can know the nature of the relationship between parliamentary editors and the members of Nation Assembly throughout social responsibility of the press.

The Author

Dr. Menawer Bayan Alrajehi

- Associate professor of Journalism in the Department of Mass Communication, Kuwait University.

  Ph.D in Journalism, Dissertation title "Who Reads What, When, Where, and Why in Kuwaiti Newspapers: A Study of Uses and Gratifications Theory". Department of Mass Communication - University of Southern Mississippi, USA, August 2003.

Publications

- "Foundations Formulation of Investigative Journalism in the Kuwaiti Press: An Empirical Study on newspapers (Al-Qabas and Alwatan and Alrai) in the Period from January 2006 until December 2009", *Journal of Media Research*, Issue Thirty Five, publication January to June 2010, the Faculty of Media, University of Cairo, Egypt.
- "Evaluate News Coverage of the Parliamentary Interpellations in the Kuwaiti Newspaper (Alrai, Alsyasa, Al-Qabas, Alwatan, Alanba): A Comparative Analysis in the Period from January 2000 until December 2009", *Journal of Public Opinion Research*, Volume 9, July to December 2009, the Faculty of Media, Public Opinion Research Center, University of Cairo, Egypt.
- "Problems of Rehabilitation and Training Departments in Colleges and Universities, the Arab Media: An "Evaluation Study", *Journal of the AlZarga for the Humanities*, Volume 2, December 2011, the University of AlZarga, Jordan.
- "The Amman Message: Arab Diplomacy in the Dialogue of Civilizations", Jamal Al Shalabi & Menawer Alrajehi, *Journal of US-China Public Administration*. Volume 8, Number 12, December 2011, David Publishing Company.
- "Article in the Kuwaiti Daily Newspapers - An Analytical Study of some Newspaper Articles published in the Kuwaiti Daily Newspapers (Al-Watan, Alsyasa, Alrai, Al-Qabas, Alanba) in 2006, *The Arab Journal of Human Sciences*, No. 119 Summer 2012, Council of Scientific Publications, Kuwait University, Kuwait.
- "Job Satisfaction of Employees of Jordan and Television Field Study", Muhammad Qudah & Menawer Al-Rajehi & Zuhair Al-Tahat, *International Journal of Humanities and Social Science*, Volume 3, Number 12, June 2013.

Monogragh 398

Ethical and Legal Responsibities to Parliamentary Editors in Kuwaiti Press: A Communicators and Parliment Members' Perspective(*)

Dr. Menawer Bayan ALrajehi
Department of Mass Communication - Faculty of Arts
University of Kuwait

(*) This research is Funded by Kuwait Foundation For the Advancement of Sciences (KFAS) Under Grant Code (2011 - 1112 - 03)